



بنك بوبيان
Boubyan Bank

2014 التقرير السنوي

نعمل بإتقان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}

صدق الله العظيم

المحتويات

6	أعضاء مجلس الإدارة
6	أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
7	أعضاء الإدارة التنفيذية
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة
18	تقرير الحوكمة
37	بوبيان والمجتمع
39	إدارة المخاطر
63	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
	البيانات المالية المجمعة
65	وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين



حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

أعضاء مجلس الإدارة



عادل عبدالوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



محمود يوسف الفليح
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

رئيس الهيئة	الشيخ الدكتور/عجيل جاسم النشمي
عضو	الشيخ الدكتور/عبد العزيز خليفة القصار
عضو ومقرر الهيئة	الشيخ الدكتور/عصام خلف العنزي
عضو	الشيخ الدكتور/محمد عود الفزيح
عضو	الشيخ الدكتور/علي إبراهيم الراشد



فريد سعود الفوزان
عضو مجلس إدارة



أحمد يوسف المقر
عضو مجلس إدارة



أحمد خالد الحميضي
عضو مجلس إدارة



عبد العزيز عبدالله الشايع
عضو مجلس إدارة



وليد مشاري الحمد
عضو مجلس إدارة



ناصر عبد العزيز الجلال
عضو مجلس إدارة



حازم علي المطيري
عضو مجلس إدارة

أعضاء الإدارة التنفيذية

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي
مدير عام - مجموعة الموارد البشرية
مدير عام - مجموعة تكنولوجيا المعلومات
مدير عام - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
مدير عام - مجموعة الشؤون الإدارية
مدير عام - مجموعة الخدمات المصرفية للشركات
مدير عام - إدارة المخاطر
مدير عام - التدقيق الداخلي
مدير عام - مجموعة العمليات المصرفية
مدير عام - مجموعة الرقابة المالية
نائب مدير عام - خدمات الخزنة

عادل عبد الوهاب الماجد
عبد الله النجران التوجيهي
عبد السلام محمد الصالح
عادل عبد الله الحماد
الدكتور/وليد عيسى الحساوي
فهد احمد الفوزان
وليد خالد البياقوت
أشرف عبدالله سويلم
لزلي جيمس رايس
عبد الرحمن حمزة منصور
اندرية لوتس
محمد إبراهيم إسماعيل
موكولام جمال جعفر

كلمة رئيس مجلس الإدارة

والحوكمة الرشيدة وتمكننا من تأسيس علامة مصرفية إسلامية مميزة قادرة على المنافسة والتوسع في السوق المحلي.

ولقد أوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية 5 فلوس للسهم بقيمة 9,815,355 دينار كويتي (تسعة ملايين وثمانمائة وخمسة عشر ألف وثلاثمائة وخمس وخمسون دينار كويتي) وأسهم منحة بنسبة 5% على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2014 بقيمة 9,825,007.500 دينار كويتي (تسعة ملايين وثمانمائة وخمسة وعشرون ألف وسبعة دينار كويتي و 500 فلس)، كما أوصى بمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة قدرها 240 ألف دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

استراتيجية العام 2020

واعتماداً على أن هذه النتائج والإنجازات هي حافزنا وطموحنا خلال السنوات القادمة نحو تقديم المزيد من العمل والجهد للارتقاء بهذه المؤسسة وتطويرها ونموها نحو خدمات مصرفية إسلامية جديدة ومبتكرة ونحو أسواق مصرفية واعدة وتحقيق أفضل عائد لمساهميننا، فقد أطلقنا على استراتيجيتنا الجديدة اسم "استراتيجية 2020" والتي ستبدأ بعون الله ومشيبته هذا العام.

وتعتمد هذه الاستراتيجية الطموحة على تثبيت أقدامنا في السوق المحلي والتوسع المدروس في الأسواق الخارجية من خلال علاقاتنا الاستراتيجية المتعددة واستغلال فرص الاستثمار المواتية والملائمة لتطلعات البنك ومصلحة مساهميه وعملائه. وسوف نركز خلالها على الأسواق ذات الصلة التي يمكننا من خلالها تقديم قيمة مضافة للعمل المصرفي الإسلامي.

بحمد الله تعالى وفضله، تمكن بنك بوبيان من تحقيق نتائج مالية قوية خلال العام 2014 بالرغم من البيئة التشغيلية الصعبة والتحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية المستمرة. ويسعدني في هذا المقام بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك، أن أضع أمامكم التقرير السنوي لعام 2014 متضمناً كافة النشاطات والبيانات المالية التي قام بها البنك خلال العام الماضي وما حققه من إنجازات ونجاحات على مختلف المستويات.

مسيرة النجاح

لقد تمكن البنك من تحقيق أرباحاً صافية بلغت 28.2 مليون دينار عن عام 2014 بنسبة نمو بلغت 111 % كما قفزت حصتنا السوقية من التمويل عموماً من 2.3 % في عام 2009 الى 5.8 % في عام 2014 ، وكذلك ارتفع تمويل الأفراد من 1.2 % إلى 8.3 % خلال نفس الفترة. كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 17% من 2013 لتبلغ 78.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 67.1 مليون دينار كويتي في 2013 . وزادت المصروفات التشغيلية بنسبة 16 % لتبلغ 35.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 30.5 مليون دينار كويتي في 2013.

وهي أرقام ومؤشرات تؤكد سيرنا على الطريق الصحيح نحو تأسيس مؤسسة مالية مصرفية قادرة على الابتكار والمنافسة في كافة الأسواق.

وقد شهد العام 2014 اكتمال مسيرة أول خطة استراتيجية واقعية للبنك (2010-2014) والتي تكللت بنجاح كبير تدعمه الأرقام والنتائج، والأهم في ذلك هو عودتنا الناجحة إلى الربحية التشغيلية مع المحافظة على أسس العمل المصرفي الرصين

العاملة في القطاعات الاقتصادية المنتجة مع استهداف الشركات المتوسطة والكبيرة لتحقيق أفضل خدمة مصرفية. وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تمكن بنك بوبيان من تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية خلال عام 2014، عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية ودراسة وتنويع المخاطر.

وقد قامت المجموعة المصرفية للشركات خلال عام 2014 بترتيب وإدارة عمليات تمويل مشترك مع بنوك محلية وإقليمية لصالح العديد من الشركات والمؤسسات المالية حيث قام البنك علي سبيل المثال بالتعاون مع بنك الكويت الوطني بترتيب وإدارة تمويل مشترك بقيمة 182 مليون دينار كويتي لصالح شركة كويتية لتمويل توسعة محطة معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي في الصليبية. كما قام بنك بوبيان بترتيب تمويل مشترك لصالح إحدى شركات الاتصالات المحلية بقيمة 250 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2014.

الخدمات المصرفية الشخصية

وخلال عام 2014، تميزت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية بتقديم أعلى معايير جودة الخدمة وإنجاز المعاملات في أسرع وقت وتوفير أفضل معايير الملائمة والراحة بشهادة العملاء أنفسهم.

وقد حرص بنك بوبيان خلال السنوات الخمس الأخيرة ان يكون له دائماً السبق في طرح الخدمات والمنتجات الفريدة والجديدة على السوق الكويتي انطلاقاً من شعارنا المؤسسي "نعمل بإتقان" حيث ارتبطت عبارة لأول مرة في الكويت ببنك بوبيان بسبب عدد الخدمات والمنتجات التي كان للبنك الريادة في طرحها، وخاصة على مستوى الخدمات المصرفية عبر الانترنت والموبايل ليكون قريباً الى عملائه ومعهم على مدار الساعة. كما شهدت فروعنا نقلة نوعية مع زيادة عدد الفروع من 19 فرع في عام 2010 الى 30 فرعاً في عام 2014 مع وجود خطة طموحة لوصولها الى حوالي 45 فرعاً بحلول عام 2016.

وبما أن التواصل مع العملاء أمر أساسي، يعمل البنك على تطوير مختلف وسائله سواء من خلال اللقاء والتواصل المباشر عبر الفروع حيث تم اختيار أفضل العناصر الوطنية لتكون في خدمة عملائنا او من خلال التواصل غير المباشر من خلال قنوات التواصل الاجتماعي او مركز الاتصال والانترنت والموبايل وغيرها.

الخدمات المصرفية للشركات

وفي الوقت الذي يهدف فيه بنك بوبيان ليصبح "الاختيار الأول والبنك المفضل للخدمات المصرفية للشركات"، تتمتع المجموعة المصرفية للشركات بعلاقات وطيدة مع العديد من الشركات الوطنية

وتمثل المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع حجر الزاوية في ثقافة وتعاملات بنك بوبيان مع المجتمع، إيماناً ومساهمة منه في التنمية وبناء مجتمع قادر على مواجهة كل المتغيرات الإقليمية والعالمية، لذا كان لنا السبق في إطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية ودعم الكثير من الأنشطة والفعاليات الموجهة لمختلف الشرائح.

وتتطلق مسؤولية البنك الاجتماعية من كونه أحد البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستند إلى روح الإسلام الحقيقية السمحة وتحض على التعاون والتكافل والإيثار ومساعدة مختلف فئات المجتمع خاصة غير القادرة أو التي تعاني نقصاً في الموارد التي تعينها على ممارسة أنشطتها اليومية. وقد قام البنك برعاية والمشاركة في أكثر من 450 نشاطاً وفعالية خلال السنوات الخمس الأخيرة شملت جميع فئات وشرائح المجتمع.

الحوكمة الرشيدة

يلتزم بنك بوبيان بأقصى معايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر الرصينة والتي يعتمد عليها البنك في كافة تعاملاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث استمر البنك بتحديث نظام الحوكمة بما يتناسب مع متطلبات بنك الكويت المركزي وتكملت جهودنا في تطبيق كافة المتطلبات ضمن الإطار الزمني المحدد.

ولاشك أن عملية استحواذ بنك الكويت الوطني على نسبة مؤثرة في ملكية البنك في عام 2009 كان لها دور فاعل ومؤثر في تقديم الدعم الاستراتيجي اللازم للبنك بسبب الخبرات الكبيرة والتاريخ العريق الذي يمتلكه الوطني والذي كان له أكبر الأثر في دعم إستراتيجية البنك الجديدة ومساعدته على

كما تضاعفت حصة البنك السوقية من تمويل الشركات خلال الفترة من 2009 إلى 2014، حيث وصلت محفظة تمويل الشركات إلى حوالي مليار دينار في وقت تبلغ فيه حصة البنك السوقية نحو 4.8 % مقارنة مع حصة لم تكن تتجاوز 2.6 % في عام 2009. وقد تكللت كل هذه الانجازات والنجاحات بحصول البنك على لقب "أفضل بنك إسلامي في تمويل المشاريع" في الكويت من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية المرموقة.

من ناحية أخرى، نجحت شركة بوبيان كابيتال (الذراع الاستثماري للبنك المتخصص في إدارة الأصول) في إطلاق عدد من الصناديق الاستثمارية ومنها: صندوق بوبيان للعقارات الكويتية، وصندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي، وصندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأمريكي الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأصول المدارة بشكل ملحوظ خلال عام 2014.

بوبيان والمجتمع

نشعر بالفخر أن أصبح بنك بوبيان واحداً من أهم البنوك التي يضعها الشباب الكويتي في مقدمة المؤسسات التي يطمح للعمل بها بسبب المهنية والخبرة والمناخ الذي يوفره البنك للمزيد من الابداع والابتكار وإطلاق الطاقات الكويتية الشابة من الجنسين. وقد ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في البنك والتي بلغت 72 % وهي من أعلى النسب على مستوى البنوك المحلية والقطاع الخاص الكويتي ويمكن القول أن البنك أصبح نموذجاً لتوظيف العمالة المحلية وخلق فرص عمل مميزة على مستوى المنطقة. كما تم اختيار بنك بوبيان لجائزة إحلال وتوطين العمالة الوطنية على مستوى دولة الكويت لعام 2014 من قبل الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء العمل لدول الخليج العربي.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع مساهمي البنك وعملائه الكرام الذين كانوا دائماً وراء دعمه ومساندته وقدرته على مواجهة التحديات، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى جميع الإخوة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الدكتور عجيل جاسم النشمي على جهودهم الكبيرة التي تعتبر نبراساً هادياً لكل أنشطة البنك وخدماته وتعاملاته الإسلامية الراسخة.

وختاماً أود في هذا المقام أن أقدم الشكر الجزيل لإدارة وجميع موظفي بنك بوبيان على كافة المستويات على تفانيهم وجهودهم الكبيرة خلال الأعوام الماضية، تجمعهم دائماً روح الفريق الواحد من أجل تحقيق المزيد من النجاحات لبنكهم الواعد، وكلني ثقة وأمل بالله عز وجل أن تشهد الأعوام المقبلة مرحلة تطور جديدة غير مسبوقة للبنك تقوده نحو المزيد من الإنجازات وتحقيق الأهداف التي تضعه في مقدمة البنوك الإسلامية على مستوى المنطقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

محمود يوسف الفليح
رئيس مجلس الإدارة

الانطلاق والتوسع في السوق الكويتي مع الحفاظ على هويته الإسلامية الواضحة والالتزام الأكيد بالفصل التشغيلي الكامل بين المصرفين بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

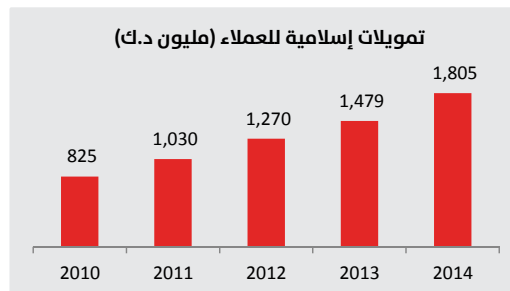
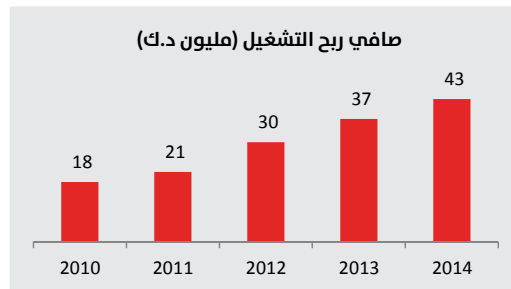
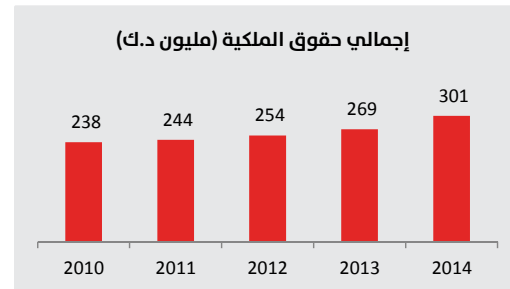
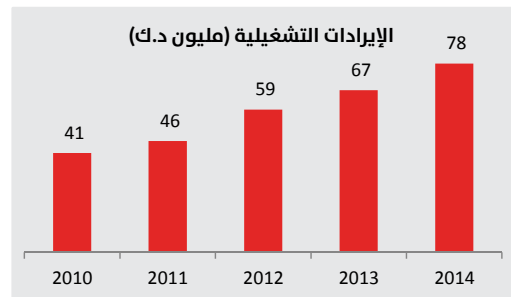
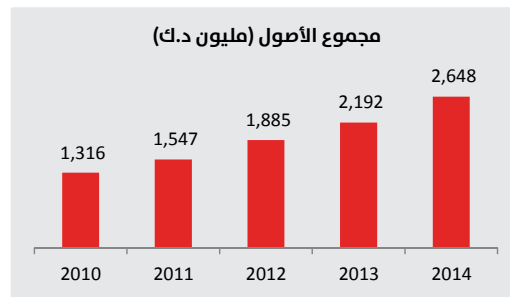
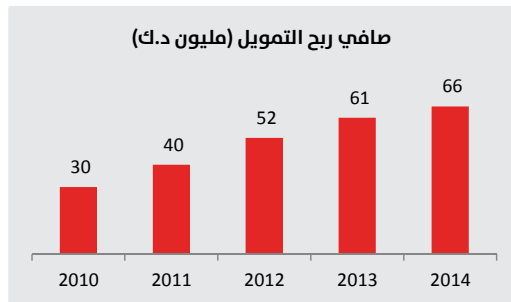
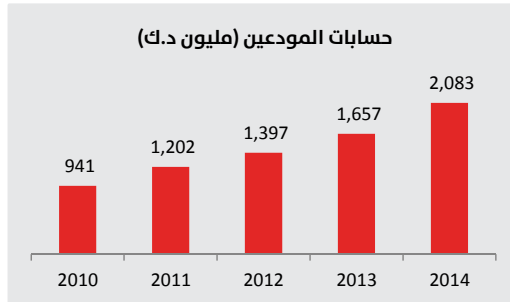
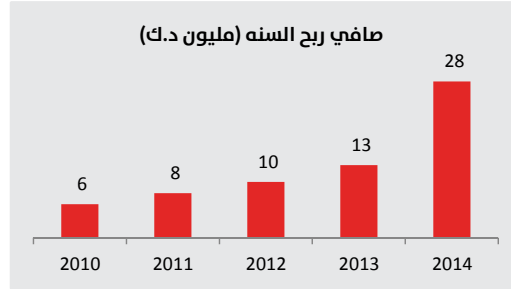
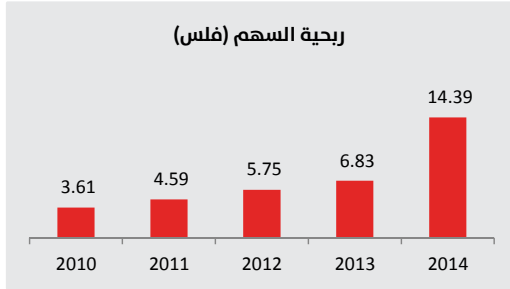
قائد العمل الانساني

ويسرني بهذه المناسبة أن أرفع بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع الإخوة أعضاء مجلس إدارة بنك بوبيان وإدارته التنفيذية أسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم، داعين المولى العلي القدير أن يلهمهم التوفيق والسداد لما فيه رفعة هذا الوطن وتطوره.

وأود ان انتهز هذه الفرصة لكرر التهنئة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى على اختياره قائداً للعمل الانساني من قبل منظمة الامم المتحدة لعام 2014 وتسمية الكويت مركزاً انسانياً عالمياً، وهو امر ليس بغريب على سموه او الكويت التي ارتبط اسمها على مدار العقود الماضية بالعطاء اللامحدود والاعمال الخيرية ومساعدة الاشقاء والاصدقاء في مختلف انحاء العالم.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة المسؤولين في بنك الكويت المركزي، وعلى رأسهم سعادة المحافظ الدكتور محمد الهاشل الذي لم يدخر جهداً في اتخاذ ما يراه مناسباً لدعم وتطوير وسلامة النظام المصرفي الكويتي.

إنجازاتنا بالأرقام (2010 - 2014)



تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

13	المقدمة
13	التوقعات الاقتصادية
13	الاقتصاد العالمي
13	الاقتصاد الإقليمي
14	الاقتصاد الكويتي
14	القطاع المصرفي
15	نظرة عامة على الاستراتيجية
15	الاستراتيجية الحالية
15	الاستراتيجية المستقبلية
16	أهم النتائج المالية

وقد خفّض البنك الدولي في آخر توقعاته الاقتصادية من توقعاته الخاصة بعامي 2015 و2016 نتيجةً للتوقعات الاقتصادية المخيبة للآمال في منطقة اليورو واليابان وبعض الاقتصادات الناشئة الكبرى بما طغى على مزاي الاستفاد من أسعار النفط المنخفضة. كما يتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسب تبلغ 3% و3.3% في عامي 2015 و2016 على الترتيب. ومن المتوقع أيضاً أن يكون هناك أثراً إيجابياً للانخفاض الذي بلغ 60% تقريباً في أسعار النفط منذ يونيو 2014 وذلك على البلدان المستوردة للنفط. كما أن أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تحد من التضخم على مستوى العالم.

الاقتصاد الإقليمي

وعلى النقيض من النشاط القوي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كان التعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل ضعيفاً نتيجةً للتقلبات السياسية المستمرة والصراعات المحتدمة. وما زالت الاقتصادات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها اقتصادات مصر وليبيا وسوريا وتونس ولبنان والأردن تعاني من التبعات الانتقالية لما يسمى بـ "الربيع العربي".

المقدمة

يُقدم تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة نظرة عامة حول التوقعات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء القطاع المصرفي بصفة عامة، كما يسلط الضوء على استراتيجيتنا وأدائنا المالي.

التوقعات الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

لقد شهد الاقتصاد العالمي ركوداً أكبر من المتوقع منذ الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها بين عامي 2007-2009، بينما من المتوقع أن تبلغ توقعات النمو العالمية للعام 2014، 3.3%. ولم تتغير شروط السياسة النقدية بشكل كبير في الأسواق الناشئة خلال 2014، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي عن حزمة من القرارات للتعامل مع التضخم المنخفض وتجزئة السوق بما في ذلك تخفيض لمعدلات الخصم واستهداف تخفيف القيود على الائتمان بالإضافة إلى تدابير أخرى لتعزيز السيولة. بينما أوقف البنك المركزي بالولايات المتحدة الأمريكية برنامج شراء السندات بنهاية 2014. كما أن معدلات التضخم ظلت أدنى من المعدلات المستهدفة من قبل البنوك المركزية بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة بما يشير إلى استمرار حالة الكساد الاقتصادي الملموسة.

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

الأربعة عشر الأخيرة، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض الفائض المالي في السنوات القادمة في ظل وتيرة الإنفاق الحكومي المتسارعة والانخفاض في أسعار النفط. ومن المتوقع أن يظل التضخم في الحدود التي يمكن السيطرة عليها ويدعم ذلك الدعم المؤخر للدينار الكويتي ومحدودية التضخم على المستوى العالمي. وسيستمر القطاع النفطي في الإسهام بنسبة تقترب من 90% من إيرادات خزانة الدولة.

لقد تسارع النمو الحقيقي غير النفطي بشكل ملحوظ في عامي 2013 و2014 ومن المتوقع أن يحافظ على نهج أقوى في الأعوام المقبلة. ويُعزى تحسن النمو إلى الخطط التنموية الحكومية بما في ذلك الأهداف الطموحة للإنفاق الرأسمالي والتي بدأت في تعزيز الأنشطة بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك، فقد استفاد النمو الاقتصادي غير النفطي من انتعاش الاستثمار كما أنه من المتوقع أن يستمر في ذلك على المدى المتوسط. لقد كان وسيظل المستهلك محركاً رئيسياً للنمو في دولة الكويت حتى وإن تباطأ النمو في القطاع. وقد احتفظت المبيعات العقارية بنمو سليم في 2014 وقد ساعد على ذلك القطاع الاستثماري القوي على وجه الخصوص. وعلى صعيد آخر، فقد تراجع أداء الأسهم الكويتية بشكل عام مقارنة بالمؤشرات الإقليمية.

القطاع المصرفي

بلغت محفظة الودائع لدى البنوك المحلية 39 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2014 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6% خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن جهة أخرى، بلغت محفظة القروض 32 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2014 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3.8% خلال السنوات الخمس الأخيرة.

يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بإمكانات للنمو، إلا أن السوق الكويتي شديد المنافسة بسبب موارد البنوك المتوفرة ودخول بعض البنوك الأجنبية

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 4.5% خلال العام 2014-2015 بحيث ينمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمعدل 6% بينما يرتفع إجمالي الناتج المحلي النفطي بمعدل 1%. وتتوقع وكالة فيتش أن تحقق كافة دول مجلس التعاون الخليجي فائضاً في الميزانية في عام 2014 باستثناء مملكة البحرين. إلا أنه إذا استمر الانخفاض في أسعار النفط بشكل مطول بهذه المستويات، فسيخفض هذا من الفوائض المالية بما يؤثر على الثقة الاقتصادية وعلى توقعات النمو المعتدلة. وقد تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من الحفاظ على مستويات الإنفاق الحالية عبر اللجوء إلى السحب من احتياطاتها الرئيسية. وتقول وكالة فيتش أيضاً أن مشروعات البنية التحتية وعملية سداد مستحقات المقاولين قد تتأخر بما يمثل ضغطاً على إيرادات البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى جودة الأصول. كما يؤثر الانخفاض في أسعار النفط أيضاً على أسواق الأوراق المالية المحلية بما يمثل مخاطر للبنوك المعرضة لمخاطر الأسهم من خلال إقراض الأسهم أو من خلال شركات الاستثمار. إلا أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي يُعرف عنها دعم ومساندة القطاع المصرفي.

ولا تتوقع وكالة فيتش تخفيضاً في تصنيفات الدول نتيجةً لانخفاض في أسعار النفط على المدى القصير. ووفقاً لخدمة المستثمرين في موديز "Moody's Investors Service" فإن مستقبل البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي سيكون مستقرًا في عام 2015 إلا أن الآثار ستكون سلبية على ما دونها في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الاقتصاد الكويتي

ستحافظ دولة الكويت على مركزها المالي السليم. وقد حققت السنة المالية المنصرمة (2013/2014) المنتهية في مارس 2014 فائضاً بلغ 26% في إجمالي الناتج المحلي على الرغم من ارتفاع في نمو الإنفاق بنسبة تجاوزت 11% على مدار الأعوام

والإقليمية في السوق مما أدى إلى توسع بعض البنوك المحلية لاستثماراتها في الخارج، وقد تستمر في هذا التوجه بحثاً عن فرص أخرى نحو مزيد من التوسعات الخارجية.

وعلى الصعيد الرقابي، فقد ألزم بنك الكويت المركزي في عام 2014 البنوك العاملة في دولة الكويت بتطبيق معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة (Basel III). ويعكس معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة (Basel III) التغيرات الرئيسية التي طرأت على معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثانية (Basel II) بما مثل زيادة في نسبة رأس المال الرقابي بشكل عام مع إعادة تعريف رأس المال الرقابي بالإضافة إلى مجموعة من المعايير تمثل الحدود القصوى لمعيار الرفع المالي (واجب التطبيق في 2014) ومعياري جديدين للسيولة أحدهما لمعيار السيولة قصيرة الأجل، أي معيار تغطية السيولة، والآخر معيار السيولة طويلة الأجل، أي نسبة التمويل المستقر الرئيسي والتي من المتوقع أن تكون واجبة التطبيق في 2015.

نظرة عامة على الاستراتيجية الاستراتيجية الحالية

قام بنك بوبيان في 2010 بتطوير أولى خططه الخمسية الاستراتيجية والتي اكتملت في 2014. وقد ركزت الاستراتيجية على ترويج اسم البنك في الكويت من خلال التركيز على بعض القطاعات الاستهلاكية والشركات عبر تقديم خدمات مميزة ومنتجات جديدة ومبتكرة للعملاء. وبالفعل حققت هذه الاستراتيجية الأهداف المرجوة منها حيث تحسن أداء البنك من مختلف النواحي وقد كان التحول النوعي محل تقدير من عدد من الجهات الإقليمية والدولية.

ومن أهم الإنجازات التي شكلت قصة نجاح بنك بوبيان خلال الفترة السابقة:

• نمو ربحية البنك وتحسن المركز المالي بشكل ثابت منذ إعادة الهيكلة التي تمت في 2010 كما تضاعف

صافي إيرادات التمويل من 30 مليون دينار كويتي في 2010 إلى 66 مليون دينار كويتي في 2014. قامت وكالة موديز بمنح البنك تصنيف ائتماني "D+" نتيجة للقوة المالية للبنك وتصنيف "Baa1" للودائع طويلة الأجل بالإضافة إلى توقعات مستقبلية مستقرة. وخلال 2014، حصل البنك على تصنيف "A+" من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بالنسبة للقدرة على وفاء المصدر بالالتزامات طويلة الأجل "IDR" كما حصل البنك على تصنيف "BB+" من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني فيما يتعلق بتصنيف الجدوى المالية "Viability Rating". أسرع البنوك الكويتية نمواً حيث بلغ معدل النمو السنوي المتراكم لإجمالي قيمة الأصول 22% خلال الفترة من 2009 إلى 2014. تراجعت محفظة التسهيلات غير المنتظمة إلى 1.1% في 2014 مقارنة بـ 5.4% في 2009 وهي من أقل المعدلات في القطاع المصرفي. جوائز من مؤسسات عالمية مرموقة مثل آرابيان بيزنس ويورو موني نظراً للنمو الذي حققه البنك وسيرفس هيروز للخدمات التي يقدمها. بلغ عدد الفروع 30 فرعاً مع وجود خطط لافتتاح 3 أفرع أخرى في 2015.

الاستراتيجية المستقبلية

لقد انتهى البنك من وضع الاستراتيجية الخمسية الثانية "بوبيان 2020" والتي ستركز على تحقيق نمواً إضافياً في الكويت مع استكشاف الفرص في الأسواق الإقليمية والدولية التي تمتلك فرصاً مصرفية إسلامية قوية.

وفي الكويت، سيكون التركيز على طرح منتجات جديدة واستهداف التوسعات الأفقية في أنشطة مصرفية وتمويلية جديدة، بينما سيسعى بنك بوبيان على المستوى الدولي لاغتنام الفرص في الأسواق ذات الفرص القوية والتي يمكن أن يتبوأ البنك فيها مركزاً مميزاً.

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

أهم النتائج المالية

ألف دينار كويتي

2012	2013	2014	الأداء المالي
52,471	60,742	66,208	صافي إيرادات التمويل
58,879	67,072	78,405	إيرادات تشغيلية
10,050	13,408	28,239	صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك
5.1	6.8	14.4	ربحية السهم (فلس)
المركز المالي			
1,884,656	2,191,986	2,647,930	إجمالي الأصول
1,270,014	1,478,701	1,805,115	مدينو التمويل
178,208	184,846	237,955	استثمارات
1,396,962	1,657,398	2,082,854	إجمالي حسابات الودائع
253,650	263,944	296,027	إجمالي حقوق الملكية
معدلات الأداء الرئيسية			
0.6%	0.7%	1.2%	العائد على متوسط الأصول
4.0%	5.2%	10.1%	العائد على متوسط حقوق الملكية
1.9%	1.9%	1.1%	معدل التسهيلات غير المنتظمة

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، زاد صافي الربح العائد لمساهمي البنك بنسبة 111% ليصل إلى 28.2 مليون دينار كويتي، أو 14.4 فلس للسهم مقارنة بمبلغ 13.4 مليون دينار كويتي أو 6.8 فلس للسهم في 2013.

دينار كويتي. ويُعزى هذا التحسن إلى النمو القوي في الميزانية العمومية خلال عام 2014 والذي كان نتيجةً للتطبيق الناجح لاستراتيجية البنك.

وزادت المصروفات التشغيلية بنسبة 16% لتبلغ 35.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 30.5 مليون دينار كويتي في 2013 نتيجةً للنمو والتوسع في حجم أعمال البنك وافتتاح فروعاً جديدة للبنك، وحيث كان النمو في الإيرادات التشغيلية أعلى من الزيادة في المصروفات التشغيلية، فقد انخفضت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية، وهي المقياس الأساسي للكفاءة، إلى 45.2% في 2014 مقارنة بنسبة 45.5% في 2013.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 17% من 2013 لتبلغ 78.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 67.1 مليون دينار كويتي في 2013. وتعود هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى النمو في صافي إيرادات التمويل وإيرادات الأتعاب والعمولات التي تمثل الأعمال الرئيسية للبنك. وزاد صافي إيرادات التمويل بنسبة 9% ليلبلغ 66.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 60.7 مليون دينار كويتي في 2013 كما حقق صافي إيرادات الأتعاب والعمولات نمواً بلغ 2.6 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 58%. وقد ارتفع أيضاً صافي إيرادات الاستثمار بمبلغ 3 مليون

وقد زادت محفظة الاستثمارات بنسبة 29% في 2014 لتصل إلى 238 مليون دينار كويتي ويُعد السبب الرئيسي في ذلك هو الصكوك السائلة التي يستخدمها البنك لاستغلال الفوائض المالية. وظلت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول عند 25% في 2014.

وخلال عام 2014، ارتفع حجم ودائع العملاء بنسبة 26% ليصل إلى 2 مليار دينار كويتي.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين إلى 296 مليون دينار كويتي محققة نمواً يبلغ 12% في 2014. وقد اقترح مجلس الإدارة خلال عام 2014 توزيعات نقدية وأسهم تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنتظر عقدها.

يملك البنك رأس مالياً كافياً ويبلغ معدل كفاية رأس مال البنك 18.05% وهو معدل كافٍ ليدعم نمواً في الميزانية العمومية لسنة 2015.

كما انخفض مخصص انخفاض القيمة بنسبة 44% ليصل إلى 13 مليون دينار كويتي نتيجة للاستبعاد التدريجي للأصول الاستراتيجية غير المنتظمة والمخصصات المرتبطة بها والتي تم استبدالها بأصول عالية الجودة. وقد أدى هذا أيضاً إلى تقليل نسبة التمويل غير منتظم السداد إلى 1.1%، وتمثل هذه النسبة إحدى أقل النسب في السوق، بالإضافة إلى معيار تغطية أعلى.

وقد شهد العائد على متوسط حقوق الملكية ومتوسط الموجودات ارتفاعاً كبيراً خلال 2014.

كما شهد إجمالي الأصول نمواً بنسبة 21% في عام 2014 ليصل إلى 2.65 مليار دينار كويتي ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في محفظة التمويل التي نمت بمعدل 21% في 2014 لتصل إلى 1.8 مليار دينار كويتي. وقد شهد كلاً من التمويل الاستهلاكي وتمويل الشركات نمواً بمعدل 22% و13% على الترتيب في عام 2014 كما أن نمو التسهيلات الائتمانية كان السبب الرئيسي فيه هو العملاء المقيمين. واستمر البنك في تدعيم جودة الأصول الخاصة بنمو الائتمان مما يقلل بدوره من التمويل غير منتظم السداد (NPL).

تقرير الحوكمة

المحتويات

19	بيان الحوكمة
19	إطار عمل الحوكمة
20	مجلس الإدارة
20	أعضاء مجلس الإدارة
22	الهيكل والاستقلالية
22	نهج الحوكمة
22	المصاحيات
22	رفع التقارير
23	تقييم مجلس الإدارة
23	لجان مجلس الإدارة
23	اجتماعات مجلس الإدارة و لجان مجلس الإدارة
23	الإدارة التنفيذية
23	فريق الإدارة التنفيذية
29	لجان الإدارة
30	الرقابة الداخلية
30	مراجعة الرقابة الداخلية
31	تقرير مراجعة الرقابة الداخلية
34	إدارة المخاطر
34	إطار عمل إدارة المخاطر
34	قطاع إدارة المخاطر
34	سياسة وحزمة المكافآت
34	برنامج المكافآت
35	مكافآت مجلس الإدارة
35	مكافآت الموظفين
36	المساهمون الرئيسيون

دوماً في ضوء المتغيرات الرقابية ونماذج الأعمال والأسواق والمخاطر الناشئة. لذلك، نحن ملتزمون في بنك بوبيان ابتداءً من أعلى الهرم المؤسسي والمتمثل بمجلس الإدارة للبنك بتطبيق نظام للحكومة وفق معايير وممارسات مهنية عالية. و تنعكس الحكومة الرشيدة على جميع المستويات في البنك و ضمن مجموعة بنك بوبيان تماشياً مع مبادئ المسؤولية و المساءلة المهنية.

خلال سنة 2014، قمنا بتطبيق إطار عمل الحكومة وفق دليل الحكومة في البنك، ولقد أجرينا تقييماً لأداء مجلس الإدارة و أعضائه نتج عنها تحديث لإجراءات مرتبطة بالحكومة.

كما ان نجاحنا بتطبيق كافة متطلبات الحكومة الصادرة عن بنك الكويت المركزي قائم ضمن إطار جهود بنك بوبيان المستمرة لتطبيق الممارسات المهنية في الإدارة والرقابة بهدف تحقيق الأفضل للمساهمين و الأطراف ذات المصالح.

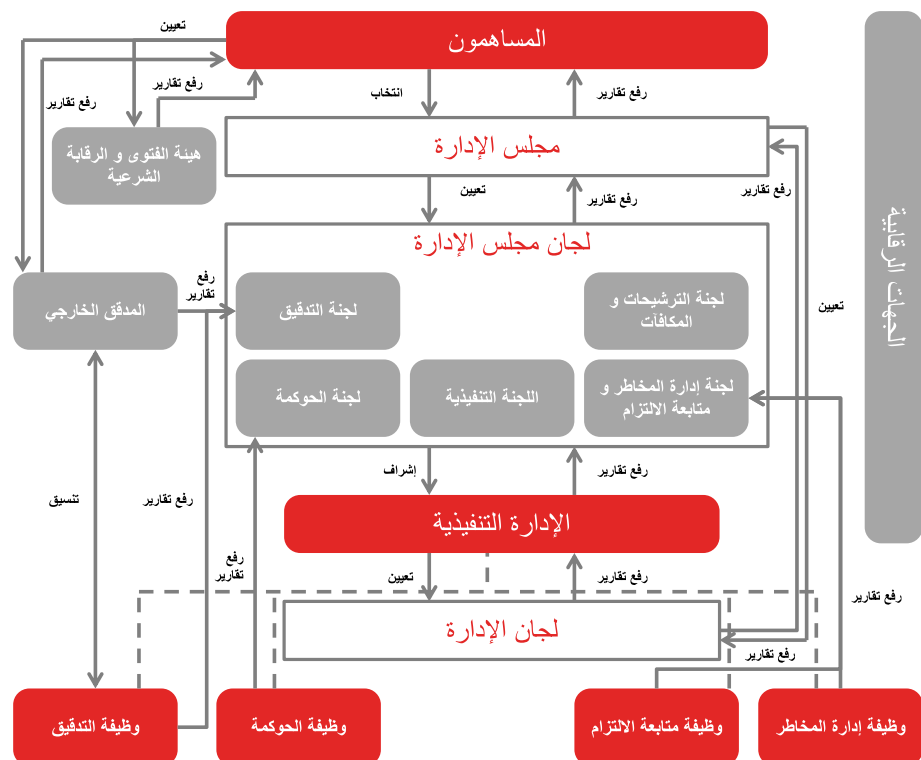
بيان الحوكمة

الحكومة من المحاور الثلاث الرئيسية - التي تضم أيضاً الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر - للتأكد من تحقيق اهداف أي منشأة. و تتمثل الحكومة بمجموعة الإجراءات و الممارسات و الهياكل التي يمكن من خلالها توجيه و ضبط و مراقبة الاعمال و الأنشطة ضمن المنشأة، فضلاً عن اصدار التقارير لاتخاذ القرارات المناسبة. و تشمل الحكومة هيكل مجلس الإدارة، القيم و الممارسات الأخلاقية و هيكل المجموعة و السياسات و الإجراءات و الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر و الشفافية و الإفصاح و حماية حقوق المساهمين و الأطراف ذات المصالح.

و عليه، يلتزم بنك بوبيان بتطبيق إطار عمل سليم وفعال للحكومة بما يتماشى مع سعيينا دوماً للعمل بإتقان و بما يعطينا الثقة بإنجاز الاعمال بالشكل الصحيح و وفق مصلحة المساهمين.

ونرى أن الحكومة عملية مستمرة تتطلب التطوير

إطار عمل الحكومة



تقرير الحوكمة

مجلس الإدارة

يترأس إدارة البنك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء ينتخبهم المساهمون لتحقيق القيمة المستدامة للأطراف ذات المصالح ومنهم المودعون / العملاء، المساهمون، الموظفون، والمجتمع.

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات ويتولى المسؤوليات العامة بتكليف من المساهمين لإدارة البنك. ويمارس مجلس الإدارة هذه الصلاحيات والمسؤوليات وفقاً لسياسات البنك ونظام عمل مجلس الإدارة، حيث يشمل نطاق عمل مجلس الإدارة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع إستراتيجيات البنك وتحديد نزعة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد الخطط الرأسمالية والتشغيلية التي تعرضها الإدارة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.
- ضمان التطبيق الفعال للموارد لتحقيق أهداف البنك.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية.

أعضاء مجلس الإدارة

محمود يوسف الفليح

رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2010

الخبرات:

رجل أعمال معروف في الكويت ولديه أكثر من 33 سنة خبرة، ويدير شركتين للتجارة العامة والمقاولات في الكويت، حصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال في عام 1980 من الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة أركاديا العقارية ش.م.ك.م. (الكويت).

عادل عبد الوهاب الماجد

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2010

الخبرات:

انضم إلى بنك بوبيان في أغسطس 2009 ولديه أكثر من 33 سنة خبرة في العمل المصرفي. وخلال هذه الفترة، عمل في بنك الكويت الوطني حيث شغل عدد من المناصب منها نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية. تخرج من جامعة الإسكندرية حيث حصل على بكالوريوس في

المحاسبة وحضر عدد من البرامج التدريبية في الإدارة في هارفارد، وارثون وستانفورد ومؤسسات أخرى مرموقة.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة بنك لندن والشرق الأوسط (المملكة المتحدة).
- عضو مجلس إدارة شركة "فيزا" منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا - المجلس الأعلى للعملاء.

عبد العزيز عبد الله الشايع

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2009

الخبرات:

رجل أعمال معروف لديه أكثر من 36 سنة خبرة في مجال التجارة العامة والعقار، ويدير شركة تجارية في الكويت. يحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت.

المناصب الحالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أوتاد العقارية ش.م.ك.م. (الكويت).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرقية للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العقارية (سلطنة عمان).

أحمد خالد الحميضي

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2012

الخبرات:

يتمتع بخبرات متنوعة في قطاعات المصارف والاستثمار والاستشارات، ويشغل منصب المدير العام لشركة استشارات في الكويت. حصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات والتمويل من جامعة نورث إيسترن في الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة الماجستير من كلية لندن للأعمال.

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة المجموعة المشتركة للمقاولات ش.م.ك.م. (الكويت).
- عضو مجلس إدارة شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت).

أحمد يوسف الصقر

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2011

الخبرات:

رجل أعمال معروف في الكويت ولديه خبرة أكثر من 28 سنة. يتولى منصب الشريك المدير لشركة تجارة مواد غذائية كبرى في الكويت. تخرج من الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد.

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الشال للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت).
- عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للإلكترونيات - إكسترا (السعودية).
- عضو مجلس إدارة شركة جوكنور للمواد الغذائية (تركيا).

فريد سعود الفوزان

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2009

الخبرات:

لديه أكثر من 26 سنة خبرة في قطاعات متنوعة منها التجاري والعقاري والطاقة، ويدير شركة قابضة في الكويت. حصل على درجة البكالوريوس في التمويل والمصارف من جامعة الكويت.

المناصب الحالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إنوفست (البحرين).
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة الخليجية القابضة ش.م.ك.م. (الكويت).
- عضو مجلس إدارة شركة سافكورب القابضة ش.م.ك.م. (الكويت).
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج العقارية (السعودية).

حازم علي المطيري

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2010

الخبرات:

لديه أكثر من 22 سنة خبرة في عدة قطاعات منها التمويل والاستثمار والخزانة. يتولى حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة كرديت وان الكويت القابضة.

تخرج من الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل درجة بكالوريوس في التمويل.

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة إضافة القابضة ش.م.ك.م. (الكويت).

ناصر عبد العزيز الجلال

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2013

الخبرات:

مصرفي معروف لديه أكثر من 31 سنة خبرة في الخدمات المصرفية والاستثمارية والأعمال، وقد تدرج في عدة مناصب في القطاع المصرفي منها مدير عام الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي المتحد في الكويت. وحالياً يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة تجارة عامة في الكويت. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة برفتو للتجارة العامة ش.م.ك.م. (الكويت).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت).
- العضو المنتدب لشركة ناسكو للتجارة ش.م.ك.م. (الكويت).
- عضو مجلس إدارة مدرسة الكويت الأمريكية (الكويت).

وليد مشاري الحمد

عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
انضم إلى مجلس الإدارة في 2010

الخبرات:

لديه أكثر من 21 سنة خبرة منها 10 سنوات في القطاعات المصرفية والاستثمارية. يتولى منصب الرئيس التنفيذي لشركة قابضة في الكويت، ويحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والماجستير في التمويل من جامعات بالولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت).
- العضو المنتدب للشركة السويسرية العربية القابضة ش.م.ك.م. (الكويت).

الهيكل والاستقلالية

يتمتع مجلس الإدارة بخبرات متنوعة من مختلف قطاعات الأعمال ممثلة في أعضاء مجلس الإدارة يتم انتخابهم وليس تعيينهم. ضمن مجلس الإدارة، يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة فقط بدور تنفيذي لشغله منصب الرئيس التنفيذي، وباقي أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين لا يعملون كموظفين في البنك ولا يشاركون في إدارة الأعمال اليومية.

لذلك، يعزز وجود أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مبدأ الاستقلالية من خلال التعامل مع تحديات بناءة تتمثل في تقديم مقترحات بشأن تطوير استراتيجية البنك ومراجعة أداء الإدارة لتحقيق الأهداف المتفق عليها ومراقبة نزعة المخاطر وتقارير الأداء. كما لا يسيطر أي فرد أو مجموعة معينة على قرارات مجلس الإدارة.

و يتمتع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين باستقلالية من حيث المنصب والقرار وبما يتفق مع "ميثاق أخلاقيات العمل" لمجلس الإدارة وسياسات "تعارض المصالح". ويتأكد مجلس الإدارة من معالجة أي حالة محتملة للتعارض في المصالح قد تعرض استقلالية وموضوعية أي عضو في مجلس الإدارة للمخاطر والتعامل معها طبقاً للسياسات المطبقة. وعليه، يؤكد البنك استقلالية مجلس الإدارة في تقديراتهم وقراراتهم.

نهج الحوكمة

يعتبر مجلس الإدارة الحوكمة الرشيدة من أهم المحاور للتأكد من تحقيق أهداف البنك ومن أسس المحافظة على الثقة الممنوحة من المساهمين للمجلس لضمان الاستمرارية في نمو الأعمال والاستدامة والأرباح.

وعليه، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق إجراءات الحوكمة السليمة التي تتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وتشمل أفضل الإجراءات الممكنة في مجال الحوكمة. ويتأكد المجلس الإدارة من تطبيق إجراءات الحوكمة من خلال قيامه بدوره الإشرافي دون التدخل في شؤون إدارة الأنشطة اليومية والتي تم تفويضها إلى الإدارة التنفيذية.

الصلاحيات

مجلس الإدارة مسئول عن إدارة أعمال البنك، وللقيام

بذلك، يمارس مجلس الإدارة صلاحياته الكاملة وفقاً للقوانين والتعليمات السارية والنظام الأساسي وسياسات البنك. وبصفة خاصة، يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض ورهن كل أو أي جزء من ممتلكات أو أصول البنك الحالية أو المستقبلية، ويجوز له ممارسة أي من الصلاحيات الموكلة إليه من قبل المساهمين في الجمعية العمومية.

من جهة أخرى، يمكن لمجلس الإدارة تكليف أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية و/أو اللجان بأي من السلطات أو الصلاحيات (بما في ذلك سلطة تفويض آخرين)، وقد قام المجلس بتفويض الإدارة التنفيذية بالأنشطة اليومية وإدارة البنك، واحتفظ ببعض الصلاحيات من بينها:

1. اعتماد الأمور الإستراتيجية بما في ذلك الخطط التشغيلية ونزعة المخاطر وأهداف الأداء وسياسات متابعة ومراقبة العمليات.
2. الصلاحيات أو التفويض بصلاحيات اعتماد حدود مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، عمليات الاستحواذ، البيع، الاستثمارات، المصروفات الرأسمالية أو بيع أو إنشاء الشركات الجديدة.
3. تعيين فريق الإدارة التنفيذية.
4. أي تغيرات في السياسات المحاسبية والتي قد يكون لها تأثير مادي على المركز المالي للبنك.

رفع التقارير

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة تقارير الإنجاز المالية والإدارية ومقارنة الموازنات التقديرية وخطط الأعمال. وترفع لجان مجلس الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة حول أنشطتها بشكل دوري. كما يتأكد مجلس الإدارة من استلام معلومات دقيقة وملائمة وكافية وفي الوقت المناسب بما يمكنه من اتخاذ القرارات السليمة. وتتضمن تلك المعلومات:

- جدول الأعمال والمستندات ذات الصلة لاجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة.
- التقارير الدورية بشأن الاستراتيجية والموازنات وأنشطة الأعمال.
- تقارير دورية حول نزعة المخاطر في المجموعة، المخاطر الرئيسية والناشئة، إدارة المخاطر، الانكشافات لمخاطر الائتمان ومحفظة التمويل، إدارة الأصول والمطلوبات، السيولة، القضايا القانونية، متابعة الالتزام وأموال قد تؤثر على سمعة البنك.

ولأعضاء مجلس الإدارة حق الإطلاع على كافة المعلومات وطلب المشورة من جهات مهنية مستقلة عند الضرورة، ويمكنهم الاتصال بالإدارة والموظفين في البنك على كافة المستويات.

تقييم مجلس الإدارة

لدى البنك آلية لإجراء تقييم سنوي لمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. خلال سنة 2014، عين مجلس الإدارة المكاتب الاستشارية العالمية لأجراء تقييم لأداء المجلس و اللجان المنبثقة عنه و اعضاءه، حيث خلص تقرير التقييم الى وجود هيكل سليم في تكوين المجلس بما في ذلك تنوع الخبرات و الكفاءات في القطاع المصرفي و غيره من القطاعات ذات الصلة. كما أشار التقرير الى انعقاد اجتماعات بشكل كافي و التزام الأعضاء مجلس الإدارة بحضور الاجتماعات.

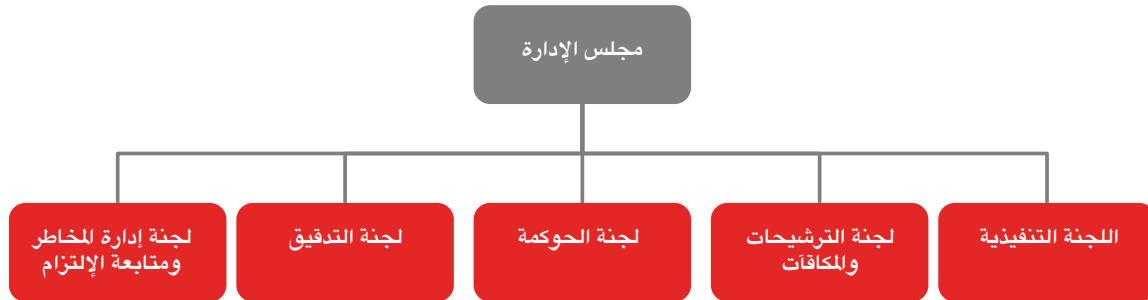
كما أوصى المكتب الاستشاري الاخذ بعين الاعتبار بعض التحسينات الممكنة و قد اتخذ مجلس الإدارة خطوات لتطبيق تلك التوصيات.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل خمسة لجان رئيسية منبثقة عنه للمساعدة في القيام بواجباته وتم تفويض مهام تلك اللجان. و يتماشى تشكيل تلك اللجان مع مبادئ الحوكمة السليمة و بما يتفق مع متطلبات الجهات الرقابية.

كل لجنة لها مهام و واجبات و صلاحيات محددة ضمن ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة. ويتعين على رئيس كل لجنة رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أداء أنشطة اللجنة التي يرأسها.

باستثناء ترأسه لجنة الحوكمة، لا يشارك رئيس مجلس الإدارة بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.



تقرير الحوكمة

تشكيل اللجان

فيما يلي تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

اللجنة التنفيذية	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر والالتزام
عادل عبد الوهاب الماجد *	ناصر عبد العزيز الجلال *	محمود يوسف الفليح *	فريد سعود الفوزان *	أحمد يوسف المقر *
عبد العزيز عبد الله الشايع	عبد العزيز عبد الله الشايع	عادل عبد الوهاب الماجد	أحمد خالد الحميضي	أحمد خالد الحميضي
حازم علي المطيري	أحمد يوسف المقر	فريد سعود الفوزان	وليد مشاري الحمد	وليد مشاري الحمد
ناصر عبد العزيز الجلال		حازم علي المطيري		

* رئيس اللجنة

اللجان

اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء ويترأس نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي تلك اللجنة. لا تضم اللجنة أي أعضاء من لجنة التدقيق أو لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام. ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات متنوعة في مجال العمل المصرفي والاعمال والعقار والتمويل الائتماني والشريعة الإسلامية.

وفق ميثاق العمل، تجتمع اللجنة التنفيذية اقله ست مرات في السنة. ويتلخص مهام اللجنة بمراجعة واعتماد حدود وعمليات تخص أنشطة تمويل واستثمار ضمن الصلاحيات الممنوحة لها، كما تقوم اللجنة بمراجعة سياسات متعلقة بمهامها مثل سياسات التمويل.

أنشطة اللجنة خلال السنة:

اجتمعت اللجنة أكثر من أربعين مرة خلال سنة 2014 وقامت بعدة أنشطة بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر:

- مراجعة واعتماد حدود التعرض للدول والمؤسسات المالية و العملات الأجنبية.
- مراجعة سياسة تمويل الشركات و رفع توصيات بالتعديلات الى مجلس الإدارة للموافقة.
- مناقشة واعتماد عمليات تمويل.
- مناقشة تسويات للمديونيات و القضايا القانونية تخص العملاء و رفع توصيات بهذا الشأن لمجلس الإدارة للموافقة.
- مناقشة واعتماد معاملات مع اطراف ذات صلة و عمليات استثمار وفق حدود الصلاحيات.

لجنة الترشيحات و المكافآت

تتألف لجنة الترشيحات و المكافآت من ثلاثة أعضاء، ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات متنوعة في مجال العمل المصرفي والاعمال والشريعة الإسلامية.

وفق ميثاق العمل، تجتمع اللجنة اقله اربع مرات في السنة. وتشمل مهام اللجنة تقييم المترشحين لعضوية مجلس الإدارة بناء على أسس تقييم معتمدة والاشراف على تقييم أداء مجلس الإدارة ومراجعة سياسة المكافآت وأداء الإدارة التنفيذية والتأكد من وجود خطة إحلال سليمة للموظفين.

ينبغي على لجنة التدقيق الاجتماع اقله على أساس ربع سنوي و تشمل مهامها ما يلي:

- مراجعة ميثاق ودليل عمل إدارة التدقيق الداخلي و السياسات المحاسبية.
- تقييم و رفع توصيات بشأن تعيين المدققين الخارجيين.
- مراجعة البيانات المالية الربع سنوية.
- اعتماد خطط التدقيق الداخلي و مناقشة تقارير التدقيق الداخلي و متابعة خطوات التصويب.
- توفير الدعم لقطاع التدقيق الداخلي للتأكد من القيام بنطاق عمله بصورة كافية و مستقلة.
- تقييم أداء و اعتماد تعيين رئيس فريق التدقيق الداخلي.

أنشطة اللجنة خلال السنة:

خلال سنة 2014 ، اجتمعت اللجنة ست مرات بما فيها اجتماعات على أساس ربع سنوي تماشيا مع متطلبات الحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية. و تضمنت أنشطة اللجنة خلال السنة على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- مراجعة و اعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية.
- مناقشة تقارير التدقيق الداخلي و خطابات الإدارة الصادرة عن المدققين الخارجيين و تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة البيانات المالية الربع سنوية.
- مراجعة السياسات المحاسبية.
- متابعة خطوات التصويب بشأن ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي و خطابات الإدارة الصادرة عن المدققين الخارجيين و تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية و تقارير تفتيش بنك الكويت المركزي.

أنشطة اللجنة خلال السنة:

خلال سنة 2014 ، اجتمعت اللجنة اربع مرات حيث عقد اجتماع خلال كل ربع سنة. و تضمنت أنشطة اللجنة على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- الاشراف على تقييم أداء مجلس الإدارة من خلال تعيين مكتب استشاري خارجي.
- مراجعة برامج المكافآت المقترحة و رفع توصيات بهذا الشأن لمجلس الإدارة للموافقة.
- التأكد من اجراء تقييم الأداء لأعضاء الإدارة التنفيذية.
- مراجعة خطة الاحلال للموظفين.
- اعداد خطة تدريب لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة تعارض المصالح وتحديث كتيب أعضاء مجلس الادارة.

لجنة الحوكمة

تتألف لجنة الحوكمة من اربعة أعضاء برئاسة رئيس مجلس الادارة، ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات متنوعة في مجال العمل المصرفي والاعمال و الحوكمة.

وفق ميثاق العمل، تجتمع لجنة الحوكمة اقله مرتين في السنة. وتشمل مهام اللجنة إعداد و تحديث دليل الحوكمة و التأكد من تطبيق دليل الحوكمة بشكل كافي و مراجعة تقرير الحوكمة السنوي ومتابعة التوصيات المتعلقة بالحوكمة.

أنشطة اللجنة خلال السنة:

خلال سنة 2014 ، اجتمعت اللجنة مرتين و قامت بعدة أنشطة تشمل على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- مراجعة مسودة تقرير الحوكمة.
- مناقشة تقارير وحدة الحوكمة عن مراجعة أنشطة الحوكمة و متابعة التوصيات المتعلقة بهذا الشأن.
- التأكد من انعقاد عدد كافي من الاجتماعات الخاصة بالمجلس و اللجان المنبثقة عنه.
- مناقشة تقرير تقييم أداء مجلس الإدارة و متابعة التوصيات الصادرة عن التقرير.

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء لديهم خبرات متنوعة في مجال العمل المصرفي والاعمال والحوكمة والتدقيق. و لا يشارك أي من أعضاء اللجنة في اللجنة التنفيذية.

تقرير الحوكمة

لجنة إدارة المخاطر و متابعة الالتزام

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء و لا يشارك أي من أعضاء اللجنة في اللجنة التنفيذية.

طبقاً لميثاق عمل لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام، تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً. وتشمل مهام اللجنة ما يلي:

- تقييم مقاييس إدارة المخاطر في البنك ومقاييس نزعة المخاطر واستراتيجية المخاطر والمقاييس الأخرى المتعلقة بها، واقتراح التوصيات على مجلس الإدارة.

- مراجعة ومناقشة تقارير وظيفة إدارة المخاطر بما في ذلك معدل كفاية رأس المال واختبارات الضغط وتقارير تقييم المخاطر.

- توفير الدعم إلى وظيفة إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق نطاق العمل بفاعلية وكفاءة واستقلالية.

- اعتماد تعيين و/أو استقالة مدير عام إدارة المخاطر وتقييم أدائه السنوي.

اجتماعات مجلس الإدارة و لجان مجلس الإدارة

الحضور	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر والالتزام
عدد الاجتماعات	7	41	4	2	6	4
الحد الأدنى لعقد الاجتماعات	6	6	4	2	4	4
محمود يوسف الفليح	7			2		
عادل عبد الوهاب الماجد	6	41		2		
عبد العزيز عبد الله الشايع	5	34	2			
أحمد خالد الحميضي	7				3	3
أحمد يوسف الصقر	5		3			3
فريد سعود الفوزان	4			1	6	
حازم علي المطيري	6	33		1		
ناصر عبد العزيز الجلال	6	33	4			
وليد مشاري الحمد	7				6	4

أنشطة اللجنة خلال السنة:
خلال سنة 2014 ، اجتمعت اللجنة أربع مرات على أساس ربع سنوي. و تضمنت أنشطة اللجنة على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- متابعة تحديث حدود نزعة المخاطر و تطبيق مؤشر "إدارة المخاطر في المؤسسة" ERM.

- مراجعة عدة سياسات مثل سياسة مخاطر الائتمان و سياسة تمويل الشركات.

- مناقشة تقارير مستوى المخاطر الربع سنوية.

- مراجعة تقارير معدل كفاية رأس المال و فحوصات الضغط.

- مناقشة تقارير مخاطر الأصول.

- مراجعة تقارير التفتيش الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

- مناقشة تقارير أنشطة متابعة الالتزام و مكافحة غسيل الأموال.

بنك أبو ظبي الوطني كمدير إقليمي لفرع البنك في الكويت. حصل على درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة الكويت وحضر العديد من البرامج التدريبية في الإدارة والقيادة.

وليد خالد الياقوت

مدير عام مجموعة الشؤون الإدارية

انضم إلى بنك بوبيان من بنك الكويت الوطني بأكثر من 33 سنة خبرة في القطاع المصرفي، تولى خلالها العديد من المناصب آخرها مدير عام - مجموعة الشؤون الإدارية والموارد البشرية في بنك الكويت الوطني. حصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق من جامعة أشلاند بالولايات المتحدة الأمريكية وشارك في عدد من برامج الإدارة للقيادات التنفيذية في هارفارد ووارتون وستانفورد وكولومبيا.

عادل عبد الله الحماد

مدير عام مجموعة الموارد البشرية

انضم إلى بنك بوبيان في ديسمبر 2006 ولديه أكثر من 31 سنة خبرة في مجال إدارة الموارد البشرية منها 23 سنة مع بنك الكويت الوطني تدرج خلالها في المناصب التي كان آخرها مدير الموارد البشرية. حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت وحضر العديد من برامج تدريب القيادات التنفيذية في هارفارد وستانفورد.

د. وليد عيسى الحساوي

مدير عام مجموعة تكنولوجيا المعلومات

انضم إلى بنك بوبيان في فبراير 2011 بأكثر من 37 سنة خبرة تولى فيها عدد من المناصب في مؤسسات مالية آخرها مساعد مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات في بيت التمويل الكويتي. درس في معهد وورسيستر بوليتيكنيك Worcester

الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض الإدارة التنفيذية التي يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتطبيق إستراتيجية وخطط الأعمال.

فريق الإدارة التنفيذية

عادل عبد الوهاب الماجد

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

انضم إلى بنك بوبيان في أغسطس 2009 ولديه أكثر من 33 سنة خبرة في العمل المصرفي. وخلال هذه الفترة، عمل في بنك الكويت الوطني حيث اعتلى عدد من المناصب منها نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية. تخرج من جامعة الإسكندرية حيث حصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة وحضر عدد من البرامج التدريبية في الإدارة في هارفارد، وارتون وستانفورد ومؤسسات أخرى مرموقة.

عبد الله النجران التويجري

نائب الرئيس التنفيذي

انضم إلى بنك بوبيان في ديسمبر 2011 ولديه أكثر من 23 سنة خبرة في الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الكويت الوطني، حيث شغل عدة مناصب قيادية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في كل من الكويت ولندن آخرها نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية. حصل على درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة الكويت وحضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال وإنسياد ومؤسسات أخرى مرموقة.

عبد السلام محمد الصالح

نائب الرئيس التنفيذي

انضم إلى بنك بوبيان في أكتوبر 2012 ولديه أكثر من 27 سنة خبرة في القطاع المصرفي منها 18 عاماً في بنك الكويت الوطني حيث حصل على خبرة كبيرة في الرقابة المالية والخدمات المصرفية للشركات وآخر منصب له في بنك الكويت الوطني كان مدير الخدمات المصرفية المحلية للشركات. قبل انضمامه للعمل في بنك بوبيان، عمل لأكثر من 7 سنوات في

تقرير الحوكمة

قيادية مع بنك أبو ظبي الوطني وبنك الرياض. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد وهو زميل معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين.

عبد الرحمن حمزه منصور

مدير عام – التدقيق الداخلي

انضم إلى بنك بوبيان في 2006 ولديه أكثر من 33 سنة خبرة في العمل مع المؤسسات المالية، حيث كان يشغل قبل انضمامه إلى بنك بوبيان منصب مدير تدقيق داخلي في الهيئة العامة للاستثمار وقبلها عمل بالبنك الأهلي الكويتي. حاصل على بكالوريوس في المحاسبة، وهو محاسب قانوني مرخص ومدقق داخلي معتمد.

اندرية لوتس

مدير عام – مجموعة العمليات المصرفية

انضم إلى بنك بوبيان في 2014 ولديه أكثر من 33 سنة خبرة في العمل مع المؤسسات المالية، حيث كان يشغل قبل انضمامه إلى بنك بوبيان منصب رئيس إدارة العمليات ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني لمدة 8 سنوات. كما شغل سابقاً منصب المدير الإقليمي للخدمات لبنك باركليز في منطقة افريقيا والشرق الأوسط حيث اعتنى بالعمليات و نظم المعلوماتية للأعمال في افريقيا و الشرق الأوسط. حاصل على بكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة جنوب افريقيا وشارك في عدد من برامج الإدارة للقيادات التنفيذية في هارفارد ووارتون.

محمد إبراهيم إسماعيل

مدير عام - مجموعة الرقابة المالية

انضم إلى بنك بوبيان في 2005 ولديه أكثر من 18 سنة خبرة في قطاع الخدمات المصرفية والخدمات المالية. بدأ حياته المهنية كممدقق حسابات لدى شركة ديوليت وتوش ثم إرنست ويونغ. كما عمل لدى بيت التمويل الكويتي وشركة بيت الاستثمار الخليجي. وهو محاسب قانوني مرخص ومدقق داخلي معتمد ويحمل درجة الماجستير في التمويل من كلية مانشستر للأعمال.

Polytechnic Institute في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على درجة الماجستير من جامعة ليهاي Lehigh University ثم الدكتوراه من جامعة لوبورو Loughborough University للتكنولوجيا في المملكة المتحدة، وجميع الدراسات في مجال الإلكترونيات وهندسة الكمبيوتر.

فهد أحمد الفوزان

مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية

انضم إلى بنك بوبيان في النصف الثاني من 2012 ولديه أكثر من 29 سنة خبرة في المصارف الإسلامية والتقليدية. وقبل انضمامه إلى بنك بوبيان، تولى مراكز عديدة منها نائب مدير عام مجموعة العمليات في بنك الكويت الوطني. وكان قد بدأ عمله في بنك الكويت الدولي لفترة 24 سنة منها 19 سنة في الخدمات المصرفية للشركات و5 سنوات في العمليات. حصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت.

أشرف عبد الله سويلم

مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

انضم إلى بنك بوبيان في 2013 ولديه أكثر من 20 سنة خبرة في القطاع المصرفي، وكان يشغل قبل انضمامه إلى بنك بوبيان منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي، فرع الكويت. وشغل منصب رئيس تنفيذي لبنك UBCI (بنك تابع للبنك الأهلي المتحد في ليبيا) و نائب رئيس تنفيذي – إدارة تمويل الشركات والخزانة في البنك الأهلي المتحد في الكويت. كما عمل لفترة 10 سنوات في بنك الكويت الوطني حيث تدرج في عدة مناصب إدارية كان آخرها مدير تنفيذي. وهو حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة القاهرة.

ليزلي جيمس رايس

مدير عام – إدارة المخاطر

يتمتع بأكثر من 30 سنة خبرة، وبدأ عمله في القطاع المصرفي مع بنك جريندلايز Grindlays Bank في لندن. قبل انضمامه إلى بنك بوبيان، كان يشغل منصب مسئول المخاطر ومتابعة الالتزام في مجموعة شعاع كابيتال في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل خبراته الإقليمية أيضاً مناصب

موكولام جمال جعفر

نائب مدير عام – خدمات الخزانة

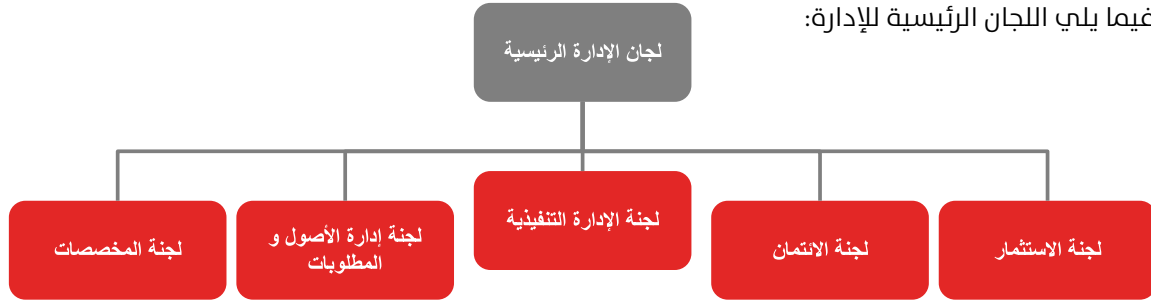
انضم إلى بنك بوبيان في 2005 ولديه أكثر من 36 سنة خبرة في القطاع المصرفي، وعلى وجه الخصوص خدمات الخزانة. كان يتولى قبل عمله في بنك بوبيان منصب مساعد مدير الخزانة في بنك برقان. يحمل درجة الماجستير في الفيزياء ودبلوم في الإدارة المصرفية.

لجان الإدارة

تعمل الإدارة التنفيذية بروح الفريق الواحد حيث تتضافر الجهود والقرارات لضمان فاعلية إدارة و تكامل الوظائف والأنشطة. وقد قام بنك بوبيان بتشكيل مجموعة من لجان الإدارة لتساعد على أداء مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية. وتستمد لجان الإدارة صلاحياتها بصورة رئيسية من نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي واستناداً إلى الصلاحيات والحدود الممنوحة له من قبل مجلس الإدارة.

لجان الإدارة

فيما يلي اللجان الرئيسية للإدارة:



لجنة الإدارة التنفيذية

تتعامل اللجنة مع مختلف الأمور الإدارية غير تلك التي تتعامل معها لجان الإدارة الأخرى.

لجنة الاستثمار

تقوم اللجنة بمناقشة واتخاذ القرار ضمن حدود صلاحياتها بشأن العروض الاستثمارية التي تعرضها عليها مجموعات الأعمال المعنية في البنك.

لجنة إدارة الأصول والمطلوبات

تقوم اللجنة بمراجعة عناصر الأصول والمطلوبات في البنك والسيولة ومخاطر السوق وأثرهم على البنك.

لجنة المخصصات

تقوم لجنة المخصصات بمراجعة وتقييم الاستثمارات القائمة والمعاملات التمويلية لكل عميل للوقوف على أي مشكلات أو صعوبات تواجه المركز المالي للعميل والتي تتطلب تصنيف تلك الاستثمارات أو المعاملات التمويلية على أنها غير منتظمة، ومن ثم تحديد المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية.

لجنة الائتمان

تقوم اللجنة بمناقشة واتخاذ القرارات ضمن حدود صلاحياتها بشأن العروض التمويلية التي تعرضها عليها مجموعات الأعمال في البنك.

الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسئول عن التأكد من كفاية إطار عمل نظم الرقابة الداخلية في المجموعة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة والإشراف على تطبيق الاستراتيجية من خلال سياسات تعكس المنهجية الحقيقية لتنفيذ الأعمال بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. وتتضمن إجراءات الرقابة الداخلية ضوابط وحدود رقابية، وتعتبر تقارير المخاطر والرقابة جزء لا يتجزأ من النشاط اليومي للمجموعة. تم تصميم تلك الإجراءات لإدارة وتقليل مخاطر الفشل في تحقيق أهداف الأعمال، وتوفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق حول عدم وجود بيانات غير صحيحة أو أخطاء أو خسائر مادية أو غش.

ووفقاً للمهام والمسؤوليات عن التأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية، قدم مجلس الإدارة الدعم اللازم وتؤكد من تحقيق أدوار مختلف المجموعات والإدارات المشتركة في نظم الرقابة الداخلية ومنها:

- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- التدقيق الخارجي.
- المراجعة المستقلة للرقابة الداخلية.
- التدقيق الداخلي.
- إدارة المخاطر.
- متابعة الالتزام.
- الحوكمة.

مراجعة الرقابة الداخلية

قام البنك في 2014 بتعيين مدقق خارجي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لإجراء مراجعة مستقلة لنظم الرقابة الداخلية لأنشطة 2013. ووفقاً لمراجعة المدقق الخارجي المستقل، لم يتم ملاحظة أي استثناءات تتعلق بجوانب ونظم الحوكمة في البنك. كما توصل تقرير المدقق الخارجي إلى أن بنك بوبيان يطبق نظام فعال للرقابة الداخلية من كافة الجوانب المادية، حيث لا يوجد أي ملاحظات ذات مخاطر عالية. مرفق تقرير مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الصفحة التالية.

تقرير مراجعة الرقابة الداخلية



تليفون : 965 2242 6999
فاكس : 965 2240 1666
www.bdo.com.kw

برج الجوهرة، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، المصفاة 13116
الكويت

خطاب الرأي

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك بوبيان
ص.ب: 25507، المصفاة 13116
دولة الكويت

29 يونيو 2014

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 4 مارس 2014، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك بوبيان ش.م.ك. والشركات التابعة للبنك (يشار إليهم معا بـ "المجموعة") للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2013، و هم كما يلي:

- شركة بوبيان كابيتال للاستثمار (ش.م.ك.م)
 - شركة بوبيان للتأمين التكافلي (ش.م.ك.م)
- وتتضمن الجهات التي تم فحصها ما يلي:

- | | |
|--------------------------------------|------------------------------|
| ▪ وحدة مكافحة غسل الأموال | ▪ وحدة الحوكمة |
| ▪ مجموعة الموارد البشرية | ▪ المجموعة المصرفية للشركات |
| ▪ دائرة الشؤون القانونية | ▪ دائرة خدمات الخزينة |
| ▪ دائرة الهيئة الشرعية | ▪ مجموعة الخدمات المصرفية |
| ▪ دائرة التدقيق الداخلي | ▪ مجموعة الرقابة المالية |
| ▪ دائرة الاتصالات والعلاقات المؤسسية | ▪ مجموعة العمليات المصرفية |
| ▪ مجموعة الشؤون الإدارية | ▪ مجموعة تكنولوجيا المعلومات |
| ▪ وحدة الشكاوى | ▪ دائرة إدارة المخاطر |
| ▪ الأوراق المالية | ▪ دائرة الائتزام |

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 فبراير 2014، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 بشأن الحوكمة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة.

وبصفتمكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإتكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات و الأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.



ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تقل درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظرا لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2013، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 فبراير 2014،

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، و

ج. الإجراءات المتفق عليها مع المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، تعتبر إجراءات مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

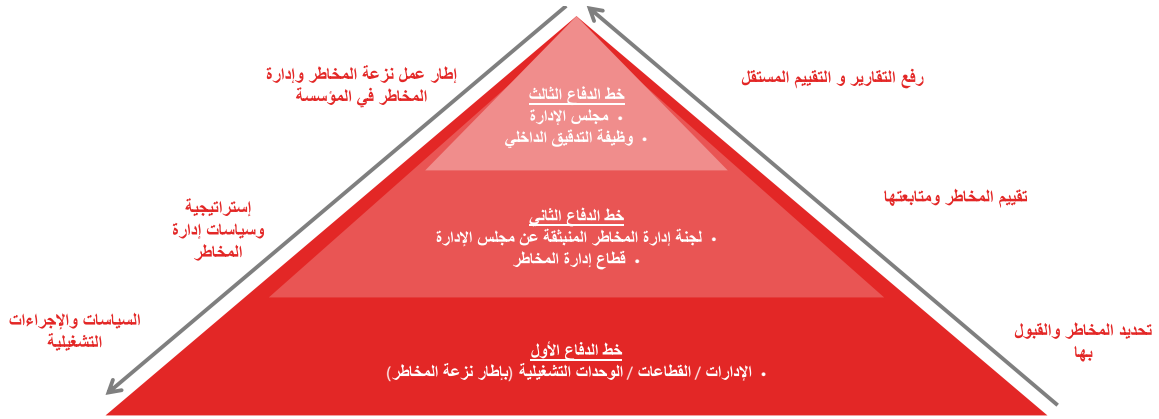
فيس محمد النصف
مراقب حسابات - ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO - النصف وشركاه

تقرير الحوكمة

إطار عمل إدارة المخاطر

يرى بنك بوبيان أن وظيفة إدارة المخاطر هي جزء متكامل مع أنشطة الأعمال وتعتمد على نموذج متوازن لنزعة المخاطر. و عليه، يتبنى بنك بوبيان فلسفة "المخاطر مسئولية الجميع" وهو ما ينعكس في أسلوب "خطوط الدفاع الثلاثة" التالي:

يدرك بنك بوبيان أهمية وظيفة إدارة المخاطر من منطلق مسئولية مجلس الإدارة عن حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات المصالح وخاصة المودعين / العملاء. ويعتبر البنك إدارة المخاطر وظيفة متكاملة ضمن منظومة أنشطة أعمال البنك وينظمها نموذج نزعة المخاطر المتوازن لدى البنك.



- إدارة مخاطر التكنولوجيا.
- إدارة مراجعة مخاطر عمليات التمويل للشركات.
- إدارة تحليل مخاطر تمويل الشركات.
- إدارة تحليل مخاطر التمويل الاستهلاكي.

سياسة وحزمة المكافآت

برنامج المكافآت

يطبق بنك بوبيان دوماً "برنامج مكافآت" متوازن وتنافسي بشكل كاف لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء الذين يمثلون عاملاً رئيسياً من عوامل النجاح في القطاع المصرفي. ويتم ربط هذا البرنامج في الوقت نفسه بالأداء المتصاعد والمستدام وتحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأجل.

تأخذ "خطة حوافز الموظفين" الحالية في البنك في الاعتبار ما يلي:

- المقاييس المالية ومقاييس المخاطر.
- الارتباط بالأهداف طويلة الأجل (الأهداف الاستراتيجية).
- تأثير المدى الزمني للمخاطر.
- عناصر للاسترداد Claw Back.

و تماشياً مع أسلوب "خطوط الدفاع الثلاثة"، يطبق بنك بوبيان إطار عمل "إدارة المخاطر في المؤسسة" ERM من خلال تحديث نزعة المخاطر وربطها بمقاييس إدارة المخاطر في المؤسسة.

اختبارات الضغط

يقوم بنك بوبيان وفقاً لممارسات إدارة المخاطر بإجراء اختبار الضغط لقياس تعرض البنك لأحداث استثنائية ولكن مقبولة، حيث يتم إجراء اختبارات الضغط على أساس ربع سنوي ويتم مناقشة نتائجها على مستوى الإدارة وتعرض على لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. وترفع التقارير بالنتائج إلى مجلس الإدارة و بنك الكويت المركزي مرة كل نصف سنة.

قطاع إدارة المخاطر

يعمل قطاع إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن وحدات أعمال البنك ويرأسها مدير عام مسئول أمام لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك. ويضم قطاع إدارة المخاطر الإدارات الوظيفية التالية:

- إدارة المخاطر المالية ومخاطر السوق.
- إدارة المخاطر التشغيلية.

اقترح مجلس الإدارة مكافأة سنوية لعام 2014 بمبلغ 240 ألف دينار كويتي توزع على أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي: 40 ألف دينار كويتي لرئيس مجلس الإدارة و 30 ألف دينار كويتي لكل عضو في اللجنة التنفيذية و 20 ألف دينار كويتي لكل عضو متبقي من أعضاء مجلس الإدارة. ويخضع هذا الاقتراح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

مكافآت الموظفين

يتقاضى موظفي البنك بما في ذلك الإدارة العليا نوعين من المكافآت:

- أجور ثابتة: يتم تحديدها في عقود التوظيف، وتشمل الرواتب الثابتة (أي الراتب الأساسي والبدلات)، بدلات أخرى (تأمين صحي، تذاكر طيران، مساعدة تعليمية) ومكافأة سنوية بنسبة محددة من إجمالي الراتب السنوي للموظف.
- مزايا متغيرة: هذه المزايا مرتبطة بالأداء وتخضع لشروط "خطة حوافز الموظفين"، وقد تكون في شكل مكافأة نقدية و/أو خيار شراء أسهم. يتم مراجعة هذه المزايا من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت واعتمادها من مجلس الإدارة.

مكافآت مجلس الإدارة

طبقاً لسياسات البنك والنظام الأساسي له، ووفقاً لقوانين دولة الكويت، يجوز لمجلس الإدارة اقتراح مكافأة سنوية بحد أقصى 10% من صافي الأرباح السنوية بعد خصم ما يلي:

- 10% من صافي الربح للاحتياطي القانوني.
- 10% من صافي الربح للاحتياطي الاختياري.
- 1% من صافي الربح لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 5% من رأس المال كتوزيعات للمساهمين.

في كافة الأحوال، تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

وطبقاً للممارسة الحالية، لا يحق لأعضاء مجلس الإدارة أتعاب مقابل حضور اجتماعات مجلس الإدارة و/أو اللجان و/أو أي مزايا عينية مادية. كما لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أي رواتب ثابتة، باستثناء نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الذي يتقاضى راتب كموظف مقابل الدور التنفيذي الذي يقوم به.

فيما يلي تفاصيل لحزمة الأجور والمكافآت الخاصة بفئات معينة من الموظفين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

فئات الموظفين	إجمالي العدد	أجور ثابتة (ألف د.ك.)	مكافآت متغيرة (ألف د.ك.)	الأجمالي (ألف د.ك.)
			مكافأة نقدية	خيار شراء أسهم
الإدارة العليا	34	3,458	684	673
الموظفون في أنشطة تحفها المخاطر	23	2,216	491	486
الموظفون الذين يتولون مهام رقابة مالية و رقابة المخاطر	12	730	76	74

تقرير الحوكمة

تعريف فئات الموظفين

- الإدارة العليا: تشمل جميع الموظفين بدرجة مساعد مدير عام و ما أعلى، فضلاً عن أي موظف يتطلب تعيينه الحصول على موافقة الجهات الرقابية.
- الموظفين في أنشطة تحفها المخاطر: تشمل جميع الموظفين الذين يقومون بأنشطة ويتخذون قرارات قد يكون لها تأثير مادي على مستوى تعرض البنك للمخاطر.
- الموظفين الذين يتولون مهام رقابة مالية و رقابة المخاطر: و تشمل رؤساء القطاعات و المجموعات في الرقابة المالية، إدارة المخاطر، متابعة الالتزام، الدقيق لداخلي، و مكافحة غسيل الأموال.

تقاضى خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت إضافة إلى رؤساء مجموعات الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر (و عددهم الإجمالي 8 مدريين) حزمة مكافآت و رواتب إجمالية بقيمة 2,326 ألف دينار كويتي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

المساهمون الرئيسيون

يبين الجدول التالي هيكل المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أو يسيطرون على أكثر من 5 % من رأسمال البنك كما في 31 ديسمبر 2014:

نسبة الملكية	اسم المساهم
58.3 %	بنك الكويت الوطني ش.م.ك.
12.7 %	البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.

بوبيان والمجتمع

حملة خطوات

وخلال شهر رمضان المبارك 2014 نظم البنك حملة (خطوات) بالتعاون مع مجموعة project 5 miles بهدف مساعدة مرضى السرطان بمركز حياة من خلال تشجيع الجميع على ممارسة رياضة المشي في مجمع الحمراء حيث تبرع البنك بدينار واحد مقابل كل خمس دورات مشي يقوم بها المشاركون في الحملة.

واعتبرت هذه الحملة الأكثر تميزاً بين مثيلاتها كونها تربط بين رياضة المشي في شهر رمضان المبارك وتأثيرها الإيجابي على صحة من يمارس هذه الرياضة وبين الهدف الإنساني للحملة المتمثل في دعم مرضى السرطان.

ونجحت الحملة على مدار 20 يوماً في استقطاب أكثر من 2500 مشارك من مختلف الأعمار ساهموا في التخفيف عن مرضى السرطان من خلال تبرع البنك المالي.

مهرجان التذوق من بوبيان

وخلال عام 2014 نظم بنك بوبيان أول مهرجان من نوعه في الكويت وهو " مهرجان بوبيان للتذوق " حيث تم من خلال المهرجان تحقيق أكثر من هدف أولها إبراز قدرات ومواهب الشباب الكويتي وثانياً دعم هدف إنساني واجتماعي يتمثل في تخصيص ريع المهرجان لعلاج مرضى التوحد مساهمة من البنك والشباب الكويتي في تحمل جزء من مسؤولية بناء المجتمع.

تمثل المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع حجر الزاوية في تعاملات البنك مع مختلف شرائح المجتمع مساهمة منه في التنمية وبناء مجتمع قادر على مواجهة كل المتغيرات الإقليمية والعالمية، لذا كان للبنك السبق في إطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية ودعم الكثير من الأنشطة والفعاليات الموجهة لمختلف الشرائح.

وتنطلق مسؤولية البنك الاجتماعية من كونه أحد البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستند إلى روح الإسلام وتحض على التعاون والإيثار ومساعدة مختلف فئات المجتمع خاصة غير القادرة أو التي تعاني نقصاً في الموارد التي تعينها على ممارسة أنشطتها اليومية.

وخلال الفترة من 2010 وحتى نهاية عام 2014 فإن البنك قام برعاية والمشاركة في أكثر من 450 نشاط وفعالية شملت جميع فئات وشرائح المجتمع مع التركيز على الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

وحسب تقرير اتحاد مصارف الكويت الأخير حول الدور الاجتماعي للبنوك الكويتية فقد بلغت قيمة التبرعات ومساهمات خدمة المجتمع للبنك حوالي 2.6 مليون دينار تشمل المساهمات والتبرعات الخيرية والاجتماعية والانسانية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ودعم العمالة ومساهمات أخرى.

أبرز حملات البنك الاجتماعية في عام 2014

حملة التبرع بالدم

كان بنك بوبيان أول مؤسسة من القطاع الخاص تستجيب للنداء الذي وجهه بنك الدم الكويتي للمواطنين والمقيمين لسد العجز في مخزون الدم حيث نظم البنك حملة بين موظفيه وعملائه على مدار يومين شارك فيها أكثر من 200 موظف وموظفة إلى جانب عدد من العملاء.

وجاءت مشاركة بنك بوبيان في المساهمة بسد النقص في بنك الدم انطلاقاً من دور البنك الاجتماعي وحرصاً منه على التفاعل مع أي نداء إنساني لاسيما الذي يتعلق بحياة الآخرين وصحتهم.

بوبيان والمجتمع

وتشجع المسابقة الطلاب من كافة المراحل العمرية وفي جميع مراحل الدراسة على التحكم في مستقبلهم و يتيح لهم فرصة اكتشاف إمكانياتهم الخاصة ، حيث يتيح لهم البرنامج المشاركة في مسابقة خاصة بهدف تحسين الوعي البيئي والتأثير في البيئة .

حملة السائق المثالي

وخلال العام الحالي نظم البنك فعاليات الحملة التوعوية (بفضلكم كويتنا افضل .. شكراً لأنك سائق مثالي) بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور وإدارة الإعلام .

ونجحت الحملة في تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها رفع درجة الوعي باهمية اتباع القواعد والقوانين التي تصون حياة الانسان وتحافظ على النظام ” مؤكدا انه سيتم تنظيم هذه الحملة بصورة سنوية مع التوسع في انشطتها وفعاليتها وبما يحقق اهدافها جميعا.

وكانت الحملة قد انطلقت للتوعية باهمية الالتزام بقوانين وقواعد المرور وإختيار عدد من السائقين المثاليين وتكريمهم ، وذلك وفي اطار التعاون والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهدف تحفيز المواطنين والمقيمين على ضرورة مراعاة القوانين والقواعد المنظمة للمرور في دولة الكويت وبما يحقق السلامة للجميع .

وتضمنت الحملة مجموعة من الفعاليات التي تم تنظيمها في أشهر واهم المجمعات التجارية في عطلات نهاية الاسبوع لتحقيق أكبر إستفادة ممكنة والقيام بشرح كافة التفاصيل الخاصة بالحملة لهم وتوجيههم للقيام بعملية التسجيل للاشتراك في المسابقة وتوزيع البروشورات والمطبوعات بلغات متعددة.

ويعتبر مهرجان بوبيان للتذوق والذي نظمه البنك بالتعاون مع كويت كونسيرج تجربة فريدة من نوعها طبقت لأول مرة في الكويت حيث تم استضافة مجموعة من الطهاة الكويتيين الشباب من المتخصصين في الطهي واعداد الاطعمة المختلفة حيث تم تخصيص ريع المهرجان لصالح مرضى التوحد.

جائزة بنك بوبيان للأنشطة التطوعية

وخلال شهر يونيو الماضي نظم بنك بوبيان الحفل الختامي لجائزة بنك بوبيان للمشاريع التطوعية 2014 وذلك تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للتنمية والتخطيط هند صبيح الصبيح حيث تم الاعلان عن اسماء الفرق والمجموعات التطوعية الفائزة بالجائزة .

اعتمدت فكرة جائزة بنك بوبيان للمشاريع التطوعية على اختيار افضل الفرق والمجموعات التطوعية في الكويت وتقديم الدعم والمساندة المالية والمعنوية لها حيث خصص البنك جوائز قيمة للفائزين تجاوزت قيمتها العشرين الف دينار .

وجاء إطلاق هذه الجائزة بعد دراسة وبحث للأنشطة التطوعية في الكويت وارتفاع نسبة الوعي باهمية العمل التطوعي وخدمة المجتمع حيث برزت في السنوات الاخيرة الكثير من الفرق والمجموعات التطوعية التي يشارك فيها شباب كويتي .

مبادرة البيئة الخضراء

للعام الثالث على التوالي نظم بنك بوبيان بالتعاون مع منظمة اليونسكو مسابقة مبادرة البيئة الخضراء تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفى حيث شارك في المسابقة اكثر من 200 مدرسة وصلت منها 128 منها للمراحل النهائية .

وتعتبر مبادرة البيئة الخضراء اكثر من مجرد مسابقة او منافسات بين المدارس بل هي برنامج متكامل يهدف الى غرس الكثير من القيم التي تحفز على الحفاظ على البيئة في نفوس النشء .

بنك بوبيان ش.م.ك.ع. وشركاته التابعة



بنك بوبيان
Boubyan Bank

إدارة المخاطر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

1. المقدمة ونظرة عامة

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2014 تعليماته حول تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل 3) وفقا لإطار عمل لجنة بازل الذي يسري على البنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت، ليتم بفعالية استبدال وإحلال المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر في سنة 2005 ضمن إطار عمل بازل (بازل 2). ساهمت هذه التعديلات في تعزيز جودة رأس المال وتقديم عدة متطلبات للتغطية تتماشى مع الاقتراحات المقدمة من لجنة بازل للرقابة المصرفية. يتكون إطار عمل بازل الخاص ببنك الكويت المركزي من ثلاثة أركان. يقدم الركن الأول إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق طبقا "للمنهج المعياري". ويتعلق الركن الثاني بعملية المراجعة الرقابية ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنوك. وفي ضوء ذلك والتزاما بالتعليمات المذكورة آنفا، قام بنك بويان ش.م.ك.ع. ("البنك") بتطوير عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال وإطار عمل لاختبارات الضغط بالإضافة إلى النماذج والسياسات والإجراءات الأساسية له. يعمل البنك باستمرار على تحسين عملية التقييم وإطار عمل اختبارات الضغط لكي يتناسب رأسمال البنك مع المخاطر الشاملة التي يتعرض إليها البنك. أما الركن الثالث فهو يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه ضمن الركن الأول والركن الثاني عن طريق مطالبة البنوك بتقديم إطار عمل متسق وقابل للاستيعاب خاص بالإفصاحات والذي يسهل المقارنة، وبالتالي يعزز من سلامة وقوة مجال الأعمال المصرفية في الكويت.

2. النطاق الرقابي للتجميع

تتمثل الأنشطة الأساسية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات الاستثمارية وإدارة الموجودات والتي تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء وموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. للمزيد من التفاصيل عن أنشطة المجموعة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 29 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تم إعداد وتجميع البيانات المالية المجمعة والتقارير الرقابية حول كفاية رأس المال الخاصة بالمجموعة على أساس متناسق ما لم يذكر خلاف ذلك. للاطلاع على معلومات إضافية عن أساس الإعداد وأساس التجميع، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين 2 و 3.1 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

تم عرض الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة في الإيضاح رقم 15 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تم تجميع كافة الشركات التابعة بالكامل طبقا للنطاق الرقابي للتجميع لغرض احتساب رأس المال الرقابي.

ينبغي أن تخضع الاستثمارات الهامة في شركات الخدمات المصرفية والمالية والتأمين التي لا تندرج ضمن نطاق تجميع رأس المال الرقابي لمعالجة الحد الأدنى طبقا لقواعد بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما أنها مرجحة بأوزان المخاطر و/أو قابلة للاقتطاع مقابل حقوق الملكية.

- تخضع كافة الاستثمارات الهامة في شركات الخدمات المصرفية والمالية المصنفة كشركات زميلة ضمن إيضاح 16 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة لمعالجة الحد الأدنى وهي مرجحة بأوزان المخاطر كما هو مبين.
- تخضع الاستثمارات الهامة الأخرى في شركات الخدمات المصرفية والمالية المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى وهي مرجحة بأوزان المخاطر كما هو مبين.

تخضع استثمارات "الأقلية" الأخرى في شركات الخدمات المصرفية والمالية والتأمين المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى المبين وهي مرجحة بأوزان المخاطر كما ينبغي.

3. هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للمجموعة من:

- (أ) الشريحة 1 من رأس المال العادي (CET1) التي تعتبر القياس الأساسي للقوة المالية للمجموعة وتشمل رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات المؤهلة والأرباح المحتفظ بها والحصول غير المسيطرة المؤهلة (بالصافي بعد التعديلات الرقابية لرأس المال)
- (ب) الشريحة 1 الإضافية من رأس المال (AT1) التي تتكون من جزء إضافي مؤهل من الحصول غير المسيطرة.
- (ج) الشريحة 2 من رأس المال (T2) والتي تتكون من الأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة وبعض الحصول غير المسيطرة الإضافية المؤهلة.
- كما في 31 ديسمبر 2014، يتكون رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل من **1,965,001,500** سهماً مصدر ومدفوع بالكامل.

فيما يلي عرض تفصيلي لرأس المال الرقابي للمجموعة:

2014	الجدول (1)
ألف د.ك	رأس المال الرقابي
	الشريحة 1 رأس المال العادي
229,050	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال
731	الشريحة 1 من رأس المال
229,781	الشريحة 2 من رأس المال
15,148	إجمالي رأس المال الرقابي
244,929	

4. معدلات كفاية رأس المال

تضمن المجموعة الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي عن طريق مراقبة كفاية رأس المال لدى المجموعة. وتضمن عملية التنبؤ برأس المال التي تطبقها المجموعة اتخاذ إجراءات استباقية كما أنها تخطط لضمان احتياطي رأسمالي دائم كافٍ يزيد في كافة الأوقات عن مستويات الحد الأدنى المطبقة. كما تأخذ هذه المنهجية في اعتبارها متطلبات رأس المال الرقابي واختبارات الضغط وخطط أعمال البنك.

فيما يلي متطلبات الحد الأدنى من رأس المال للمجموعة (MCR) ومعدلات كفاية رأس المال (CAR) طبقاً للمستويات المختلفة من رأس المال الرقابي والتي يتم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

2014	الجدول 2
متطلبات الحد الأدنى من رأس المال*	الشريحة 1 من رأس المال العادي (CET1)
معدل كفاية رأس المال	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال (T1)
	إجمالي رأس المال الرقابي
16.88%	16.94%
8.50%	10.00%
	12.00%

* تتضمن مصدات رأسمالية تحوطية (Capital Conservation Buffer) بنسبة 2.5% والتي يتم الوفاء بها من خلال رأس المال العادي من الشريحة 1 (CET1).

لم تكن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية (Countercyclical Capital Buffer) مطلوبة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ضمن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال. تتضمن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال زيادة المصدات الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) إلى نسبة 13% من خلال فترة انتقالية وبشكل تدريجي حتى 2016.

5. الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

فيما يلي متطلبات رأس المال المرجح بأوزان المخاطر لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل للمجموعة:

1.5 مخاطر الائتمان

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان 141,474 ألف دينار كويتي كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

الجدول 3	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	رأس المال اللازم
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقدية	24,555	-	-
المطالبات على الدول السيادية	171,279	-	-
المطالبات على المؤسسات الدولية	38,099	-	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,613	-	-
المطالبات على البنوك	405,199	60,107	7,213
المطالبات على الشركات	794,502	345,675	41,481
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	771,959	484,972	58,197
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	15,691	7,523	903
استثمارات عقارية	25,637	51,275	6,153
عملاء الاستثمار والتمويل	337,252	99,735	11,968
انكشافات الصكوك	27,037	18,324	2,199
انكشافات أخرى*	103,638	111,337	13,360
	2,721,461	1,178,948	141,474

* تتضمن "الانكشافات" الأخرى أعلاه مبلغ 25,823 ألف دينار كويتي كخصم متعلق بالخصم للحد الأدنى (Threshold Deduction) ومبلغ 21,204 ألف دينار كويتي بالسالب يمثل مبلغ المخصص العام الذي يزيد عن الحد الأقصى بنسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر المسموح به عند الوصول إلى الشريحة (2) من رأس المال.

2.5 مخاطر السوق

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق 5,803 ألف دينار كويتي وقد نشأ من مخاطر تحويل العملات الأجنبية فقط.

3.5 مخاطر التشغيل

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل 15,515 ألف دينار كويتي وقد تم احتسابه باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي عبر ضرب متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات في معامل بيتا المحدد سابقاً.

6. إدارة المخاطر

تتطلب أنشطة أعمال البنك تحديد وقياس وتجميع وإدارة المخاطر والتوزيع الفعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعائدات / المخاطر. ويدير البنك المخاطر التي يتعرض لها بطريقة منظمة ومنهجية تتميز بالشفافية من خلال سياسة مخاطر تجعل إدارة المخاطر الشاملة جزءاً أساسياً من الهيكل التنظيمي، وأيضاً من خلال إجراءات قياس ومراقبة المخاطر. تستقل الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالبنك عن وحدات الأعمال، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة كما تتبع أسلوباً شاملاً وموضوعياً بما يساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر البنك.

خلال عام 2009، قام البنك بتوسيع نطاق الإطار العام للحوكمة وإدارة وتخطيط رأس المال من خلال إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والتي تتضمن "الاختبار من خلال السيناريوهات" على فترات زمنية فاصلة منتظمة ودورية. من بين الأهداف الرئيسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) تقييم المخاطر المحتملة الكامنة التي يتعرض لها البنك ولم يغطيها الركن الأول.

وفقاً لتعليمات لجنة بازل وبنك الكويت المركزي، تتضمن المبادئ الرئيسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالبنك كما يلي :

- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- الإدارة السليمة لرأس المال
- تقييم شامل للمخاطر لمخاطر الركن الثاني، على سبيل المثال، مخاطر الائتمان (تركيزات المخاطر حسب القطاع والاسم) ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها.
- المراقبة ورفع التقارير.
- مراقبة ومراجعة الإجراءات.

فيما يلي السمات الأساسية لسياسة البنك الشاملة لإدارة المخاطر:

- يقدم مجلس الإدارة توجيهات ورؤى لإدارة المخاطر الشاملة.
 - تم اقتراح قبول حد أدنى لنزعة المخاطر للبنك من قبل لجنة الإدارة التنفيذية ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
 - إدارة المخاطر هي إجراء أساسي داخلي بالبنك ويعتبر اختصاص رئيسي لكل موظفيه.
 - يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة بطريقة تتسم بالتنسيق داخل المؤسسة.
 - ترفع إدارة التدقيق الداخلي بالبنك تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وتقدم تأكيداً مستقلاً على التزام وحدات الأعمال بسياسات وإجراءات المخاطر وكفاية وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.
 - تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بمساعدة الإدارة التنفيذية في المراقبة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للبنك. وتتأكد أيضاً من:
 - توافق الاستراتيجية العامة لأعمال البنك مع حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
 - توافق سياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر مع حدود المخاطر المقبولة للبنك.
 - تطوير وتطبيق هياكل وأنظمة إدارة المخاطر المناسبة.
 - مراقبة مخاطر وحدود المحفظة على مستوى البنك.
- تقوم المجموعة، بصورة دورية، بتقييم كفاية وكفاءة إطار عمل إدارة المخاطر في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

1.6 نطاق وطبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر

- إطار عمل إدارة المخاطر الشامل يتيح للبنك تحديد وتقييم والحد من ومراقبة المخاطر باستخدام مجموعة شاملة من الأدوات النوعية والكمية. بعض من هذه الأدوات متعارف عليه لعدد من فئات المخاطر، في حين أن البعض الآخر يتم إعداده خصيصاً لسمات معينة من فئات محددة من المخاطر ومن شأنه أن يساعد على توفير المعلومات مثل:
- مخاطر الائتمان في أنشطة التمويل التجارية والاستهلاكية وإنكشافات الموجودات الأخرى مثل معدل التغطية بالضمانات واستخدام الحدود والتنبيهات ذات الصلة بالقروض متأخرة السداد، وغيرها.
 - حصر مدى تأثير القيمة السوقية لأحد المراكز أو المحافظ للتغيرات في معاملات السوق (المشار إليها عامة بتحليل الحساسية).
 - حصر الانكشاف للخسائر بسبب الحركات الزائدة في أسعار أو معدلات السوق.
- ويقوم البنك بصورة منتظمة، بتقييم كفاية وفعالية أدوات ومصنوعات رفع التقارير لديه في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

2.6 عمليات إدارة المخاطر

من خلال إطار عمل إدارة المخاطر الشامل، يتم حصر المعاملات والانكشافات القائمة للمخاطر ومقارنتها بالحدود المصرح بها بينما تتم مراقبة المخاطر التي لا يمكن تقييمها بشكل كمي بإتباع إرشادات السياسات ومؤشرات المخاطر الأساسية ومؤشرات الرقابة الرئيسية. أي فروق أو زيادات أو انحرافات يتم تصعيدها إلى الإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها. فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتحملها البنك في عملياته اليومية:

1.2.6 مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يكون العميل أو الطرف المقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى التعثر و/أو خسائر مالية. وتنتج هذه المخاطر في سياق الأعمال العادية للمجموعة.

2.2.6 استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

يقوم أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على أساس حماية استقلالية وسلامة إجراءات التقييم والإدارة ورفع التقارير عن مخاطر الائتمان بصورة متلازمة مع اتباع سياسات وحدود وهياكل واضحة لصلاحيات الاعتماد والتي تقدم دليلاً استرشادياً للإدارة اليومية لإنكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان. ويتألف هذا الأسلوب من حدود التمويل الممنوحة و الموضوعة لكافة العملاء بعد عمل تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية.

تتطلب الإجراءات الدائمة المبينة ضمن سياسات الائتمان والأدلة الإرشادية للمجموعة أن تخضع كافة الاقتراحات بمنح الائتمان لمراجعة تفصيلية من قبل الأقسام المسؤولة عن إدارة مخاطر الائتمان قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. وعند الضرورة يتم طلب تقييم ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية بالصورة المقبولة للتخفيف من مخاطر الائتمان ذات الصلة. يحدد مجلس الإدارة استراتيجية إدارة الائتمان بالمجموعة ويعتمد السياسات الهامة لمخاطر الائتمان لضمان وقوع انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان ضمن الحدود المقبولة لتلك المخاطر.

3.2.6 هيكل إدارة مخاطر الائتمان والحوكمة

تقوم الإدارة العليا بتنفيذ استراتيجية مجلس الإدارة بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان وإعداد السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان.

إن لجنة ائتمان البنك التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك والتي تشمل في عضويتها موظفين تنفيذيين من أقسام الأعمال تجتمع بصورة دورية لمراجعة المحافظ الائتمانية وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بالطريقة المناسبة.

والتزاماً بلوائح بنك الكويت المركزي، يكون التمويل المقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة من الأفراد والأطراف ذات علاقة مضموناً ضماناً شاملاً ويخضع للمراقبة من قبل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة. إضافة إلى ذلك، تتم التسهيلات الممنوحة إليهم بصورة جوهرية على أساس شروط - بما في ذلك معدلات الفائدة والضمان - مماثلة لتلك السائدة في تاريخ إبرام معاملات مماثلة مع أطراف أخرى غير ذات علاقة. ويتم اعتماد كل هذه التسهيلات من قبل مجلس الإدارة بما يتماشى مع الصلاحيات ذات الصلة الممنوحة من الجمعية العمومية للمساهمين.

يتم وضع الحدود المتعلقة بالدول على أساس الرؤية الشاملة للعوامل الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى مراجعة التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني حول الدولة (متى توفرت) واستغلال المعلومات المتاحة عن السوق والأعمال المحلية. تخضع الانكشافات الهامة المتعلقة بالحدود للموافقة الدورية من قبل مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر

4.2.6 السمات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان الشركات

- يتم منح التسهيلات الائتمانية استناداً إلى تقييمات تفصيلية لمخاطر الائتمان التي تراعي الغرض من التسهيل ومصدر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات قطاعات الأعمال ومركز العمل في مجموعة قطاعات الأعمال المناظرة.
- يتم بصورة دورية مراجعة نماذج التصنيف الداخلي من قبل إدارة المخاطر بالمجموعة بالتنسيق مع الإدارة المختصة ولجنة ائتمان البنك ويتم تحسينها باستمرار بما يتماشى مع الممارسات الرائدة لإدارة مخاطر الائتمان بقطاعات الأعمال.
- كافة العروض الجديدة أو التغيرات المادية على التسهيلات الائتمانية الحالية يتم مراجعتها واعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجنة الائتمانية المختصة.
- يتم إجراء عملية إدارة التسهيلات الائتمانية من قبل إدارة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب لكافة الموافقات والاحتفاظ بالمستندات الائتمانية والرقابة الفعالة على تواريخ الاستحقاق وانتهاء صلاحية الحدود وتقييم الضمانات والتعهدات التعاقدية.

5.2.6 السمات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي

- تعمل الإدارة المختصة بإدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي على مراقبة قطاع "العمل" من خلال وحدة مستقلة ضمن إدارة المخاطر للبنك وتعمل بالاشتراك مع مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية. وفي هذا الإطار، تتم ممارسة الصلاحيات المرتبطة بالحدود والاعتماد من قبل المسؤولين المخول لهم صلاحيات الاعتماد المحددة.
- تتوافق الجوانب الوظيفية لإدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي مع المفاهيم الرئيسية لإدارة المخاطر، وهي بالتحديد الحوكمة والرقابة والقياس ورفع التقارير.
- يتم إدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي على أساس ثلاثة خطوط دفاعية. بالنسبة لخط الدفاع الأول، تنقيد مجموعة القروض الاستهلاكية (أي الاكتتاب) بالسياسات الائتمانية الموضوعية وكذا الضوابط والإجراءات. وأما بالنسبة لخط الدفاع الثاني، وهو فريق إدارة مخاطر القروض الاستهلاكية، فهو يعمل بشكل مستقل عن وحدة الأعمال، ويقوم بالتقييم والتأكيد على تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة مخاطر الائتمان. وبالنسبة لخط الدفاع الثالث، وهو إدارة التدقيق الداخلي، وهي التي تقوم على نحو مستقل بإجراء اختبارات مستقلة والتحقق من وجود ضوابط فعالة لإدارة مخاطر الائتمان مع تقييم تلك الضوابط وتطبيق السياسات والإجراءات.
- إن كافة السياسات الائتمانية والتعديلات على السياسات يتم مراجعتها والموافقة عليها سنوياً من قبل اللجنة التنفيذية، ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تم استخدام نماذج "تسجيل النقاط" في سبيل تقييم مخاطر التمويل الاستهلاكي لمقدمي طلبات الائتمان وهي نماذج تقوم بالتركيز على العملاء حيث تشمل إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسات البنك ذات الصلة بالتسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، مثل نسبة الدين إلى الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يؤهل العميل للحصول على قرض والحدود المتعلقة بالسلفيات حسب نوع المنتج. وتتضمن المدخلات الإضافية المستخدمة خصائص مقدم طلب الائتمان والتي يتم الحصول عليها من مكاتب الائتمان وعلى وجه الخصوص إحصائيات مركز المعلومات الائتمانية بالكويت وذلك لتقييم قدرة مقدم الطلب على السداد وكذلك احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن التقصير والعجز عن السداد. وهذه النماذج تخضع للمراجعة والتنقيح باستمرار.

6.2.6 مراقبة المخاطر الائتمانية للبنك

- تتم مراقبة انكشافات البنك بصورة مستمرة من خلال نظام التنبيه وعلامات التحذير المبكر التي تهدف لكشف الظواهر العكسية التي قد تؤدي إلى تدهور جودة مخاطر الائتمان. إن نظم التنبيه وعلامات التحذير المبكر تدعمها مراقبة استخدام التسهيلات وتقييم الضمانات ومراجعة انتهاء صلاحية التسهيلات الائتمانية ومعلومات السوق وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصويبية في الوقت المناسب. إن نتائج عملية المراقبة تنعكس في عملية التصنيف الداخلي.
- يتم مراقبة مخاطر الائتمان بصورة مستمرة مع إعداد تقارير رسمية شهرية وربعية سنوية للتأكد من أن الإدارة العليا على علم بالتغيرات في الجودة الائتمانية وأداء المحافظ إضافة إلى العوامل الخارجية المتغيرة مثل الدورات الاقتصادية ودورات الأعمال.
- إن إعداد التقارير عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض الاستهلاكية تتضمن وضع المؤشرات لأنشطة القروض الاستهلاكية وإقراض وكذلك التصنيف ومراقبة حالات التعثر.

يقوم فريق متخصص للبت في القروض غير المنتظمة بتولي مهمة إدارة وتحصيل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر (تتمة)

7.2.6 استراتيجية تخفيف حدة المخاطر الائتمانية بالبنك

إن تنوع المحافظ هو الركن الأساسي من استراتيجية البنك للتخفيف من مخاطر الائتمان ويتم هذا من خلال تنوع هياكل العملاء وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية.

ولضمان التنوع على مستوى المحفظة، يتم تصنيف الشركات المتعلقة ببعضها والتي لها هيكل إدارة أو ملكية واحدة ومعاملتها كشركة واحدة. تتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر أن يقوم البنوك بالحد من تركزاته التمويلية لكل شركة إلى نسبة معينة من رأس المال الرقابي للبنك.

كما أن مخففات حدة مخاطر الائتمان مثل الضمانات والكفالات هي عوامل فعالة للتخفيف من المخاطر ضمن محفظة البنك ويتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بصورة مستمرة. إن تحويل المخاطر لتكون في شكل قروض مشتركة وترتيبات للمشاركة في المخاطر مع بنوك أخرى هي كلها ممارسات مستخدمة لإدارة انكشافات البنك للمخاطر.

8.2.6 إدارة الضمانات مقابل الائتمان وتقييمها

تتضمن الفئات الرئيسية للضمانات المقبولة من قبل المجموعة:

1. ضمانات نقدية
2. أسهم ملكية
3. ضمانات بنكية
4. عقارات
5. أدوات دين صادرة عن الدول
6. أدوات دين صادرة عن بنوك
7. برامج استثمارية مجمعة

وفقاً لسياسات الائتمان بالبنك، يتم قبول البنوك والشركات ذات الجدارة الائتمانية والأفراد ذوي الملاءة العالية كأطراف مقابلة ضامنة تخضع لتقييم مخاطر الائتمان. إضافة إلى ذلك وطبقاً لإطار عمل بازل - بنك الكويت المركزي، تعتبر الضمانات النقدية والأسهم المسعرة والعقارات وأدوات الدين السيادية وتلك الصادرة من قبل البنوك وبرامج الاستثمارات المجمعة المعروفة لتقليل المخاطر كضمانات لأغراض تتعلق بكفاية رأس المال.

يتم الاحتفاظ بالضمانات المالية و"التعديل اليومي لقيمتها وفقاً لسعر السوق" (إعادة التقييم) ومنها الأسهم ويتم ذلك بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال. يتم تقييم الضمانات العقارية على أساس سنوي.

تم تغطية انكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان من خلال الضمانات المالية والكفالات المؤهلة التالية:

الجدول 4		
إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	
24,555	-	النقدية
171,279	-	المطالبات على الدول السيادية
38,099	-	المطالبات على المؤسسات الدولية
6,613	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
405,199	915	المطالبات على البنوك
794,502	290,990	المطالبات على الشركات
771,959	-	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
15,691	3,395	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها
25,637	-	استثمارات عقارية
337,252	231,416	عملاء الاستثمار والتمويل
27,037	-	انكشافات الصكوك
103,638	-	انكشافات أخرى
2,721,461	526,716	

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر (تتمة)

9.2.6 إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان وكذلك الإجمالي السابق المعدل لعوامل تخفيف حدة مخاطر الائتمان على مبنية كما يلي على الترتيب:

الجدول 5			
انكشافات ممولة من خلال حسابات الاستثمار	انكشافات ممولة ذاتياً	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	
ألف دك	ألف دك	ألف دك	
18,257	6,298	24,555	النقدية
121,279	50,000	171,279	المطالبات على الدول السيادية
-	38,099	38,099	المطالبات على المؤسسات الدولية
4,917	1,696	6,613	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
290,532	114,667	405,199	المطالبات على البنوك
526,650	267,852	794,502	المطالبات على الشركات
573,975	197,984	771,959	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
11,667	4,024	15,691	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها
-	25,637	25,637	استثمارات عقارية
250,757	86,495	337,252	عملاء الاستثمار والتمويل
-	27,037	27,037	انكشافات الصكوك
19,663	83,975	103,638	انكشافات أخرى
1,817,697	903,764	2,721,461	

الجدول 6			
انكشافات ممولة من خلال حسابات الاستثمار	انكشافات ممولة ذاتياً	متوسط انكشافات الائتمان	
ألف دك	ألف دك	ألف دك	
20,561	9,153	29,714	النقدية
70,318	33,361	103,679	المطالبات على الدول السيادية
-	20,573	20,573	المطالبات على المؤسسات الدولية
4,902	2,104	7,006	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	960	960	المطالبات على بنوك التنمية
292,961	146,433	439,394	المطالبات على البنوك
486,359	291,996	778,355	المطالبات على الشركات
504,108	212,699	716,807	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
12,857	5,628	18,485	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها
-	21,663	21,663	استثمارات عقارية
233,134	99,679	332,813	عملاء الاستثمار والتمويل
-	26,765	26,765	انكشافات الصكوك
18,670	80,694	99,364	انكشافات أخرى
1,643,870	951,708	2,595,578	

*استناداً إلى متوسط الأرصدة الربع السنوي

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر (تتمة)

9.2.6 إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول 7	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال حسابات الاستثمار
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقدية	24,555	6,298	18,257
المطالبات على الدول السيادية	171,279	50,000	121,279
المطالبات على المؤسسات الدولية	38,099	38,099	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,613	1,696	4,917
المطالبات على البنوك	404,284	114,430	289,854
المطالبات على الشركات	503,512	187,838	315,674
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	771,959	197,984	573,975
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	12,296	3,154	9,142
استثمارات عقارية	25,637	25,637	-
عملاء الاستثمار والتمويل	105,836	27,144	78,692
انكشافات الصكوك	27,037	27,037	-
انكشافات أخرى	103,638	83,975	19,663
	2,194,745	763,292	1,431,453

كما في 31 ديسمبر 2014، تم تصنيف نسبة 28.15% من صافي انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجي المعتمدة كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

الجدول 8	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقدية	24,555	-	24,555
المطالبات على الدول السيادية	171,279	171,279	-
المطالبات على المؤسسات الدولية	38,099	38,099	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,613	-	6,613
المطالبات على البنوك	404,284	381,366	22,918
المطالبات على الشركات	503,512	-	503,512
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	771,959	-	771,959
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	12,296	-	12,296
استثمارات عقارية	25,637	-	25,637
عملاء الاستثمار والتمويل	105,836	-	105,836
انكشافات الصكوك	27,037	27,037	-
انكشافات أخرى	103,638	-	103,638
	2,194,745	617,781	1,576,964

تستخدم المجموعة تصنيفات خارجية (إن كانت متاحة) من وكالات التصنيف (Moody's و S&P و Fitch) لدعم وتأيد تصنيفاتها الداخلية خلال عملية وضع حدود الائتمان. إن أدوات الإصدار العامة غير المصنفة يتم ترجيحها بالمخاطر بنسبة 100% لأغراض كفاية رأس المال.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر (تتمة)

9.2.6 إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل وضع أدوات تحسين الائتمان في الاعتبار:

الجدول 9					الشرق الأوسط
الإجمالي	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	وشمال أفريقيا	
ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	
24,555	-	-	-	24,555	النقدية
171,279	2,951	5,216	-	163,112	المطالبات على الدول السيادية
38,099	38,099	-	-	-	المطالبات على المؤسسات الدولية
6,613	-	-	-	6,613	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
405,199	7,145	57,662	3,164	337,228	المطالبات على البنوك
794,502	-	2,894	-	791,608	المطالبات على الشركات
771,959	-	-	-	771,959	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
15,691	2,074	-	-	13,617	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها
25,637	-	5,773	-	19,864	استثمارات عقارية
337,252	-	1,531	-	335,721	عملاء الاستثمار والتمويل
27,036	-	2,873	-	24,163	انكشافات الصكوك
103,639	18,523	-	32	85,084	انكشافات أخرى
<u>2,721,461</u>	<u>68,792</u>	<u>75,949</u>	<u>3,196</u>	<u>2,573,524</u>	

فيما يلي إجمالي انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان بحسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية:

الجدول 10					
المجموع	أكثر من سنة	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	
24,555	-	-	-	24,555	النقدية
171,278	-	24,790	48,394	98,094	المطالبات على الدول السيادية
38,099	-	-	-	38,099	المطالبات على المؤسسات الدولية
6,613	3,111	-	3,502	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
405,199	7,917	1,930	5,048	390,304	المطالبات على البنوك
794,501	94,138	102,917	211,846	385,600	المطالبات على الشركات
771,959	761,805	3,592	624	5,938	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
15,692	-	-	-	15,692	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها
25,637	25,637	-	-	-	استثمارات عقارية
337,253	566	13,067	55,922	267,698	عملاء الاستثمار والتمويل
27,037	22,683	4,354	-	-	انكشافات الصكوك
103,638	92,694	5,386	-	5,558	انكشافات أخرى
<u>2,721,461</u>	<u>1,008,551</u>	<u>156,036</u>	<u>325,336</u>	<u>1,231,538</u>	

6. إدارة المخاطر (تتمة)

2.6 عمليات إدارة المخاطر (تتمة)

10.2.6 المديونيات المتأخرة ومخصص انخفاض القيمة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات متأخرة إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدى أو إذا زاد مبلغ التسهيلات عن الحدود المصرح بها مسبقاً. يعتبر التسهيل الائتماني متأخراً ومنخفض القيمة إذا مر على استحقاق الربح أو القسط الأصلي أكثر من 90 يوماً أو كانت قيمة التسهيلات الدفترية أعلى من قيمتها المقدرة والممكن استردادها. كما تدار وتراقب التسهيلات المتأخرة ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة وتصنف ضمن الفئات الأربع التالية والتي تستخدم في عملية احتساب المخصصات:

الفئة	المعايير
بشأنها ملاحظات	إذا كانت غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً (شامل)
دون المستوى	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 يوماً حتى 180 يوماً (شامل)
مشكوك في تحصيلها	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 يوماً وحتى 365 يوماً (شامل)
معدومة	إذا كانت غير منتظمة لفترة أكثر من 365 يوماً

قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض التسهيلات الائتمانية ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول وضع العميل المالي و/أو غير المالي. كما في 31 ديسمبر 2014، بلغت قيمة محفظة القروض منخفضة القيمة للمجموعة 20,275 ألف دينار كويتي وقامت المجموعة باحتساب مخصص محدد بمبلغ 5,380 ألف دينار كويتي مقابل هذه القروض على النحو الوارد أدناه:

الجدول 11	تسهيلات تمويل منخفضة القيمة	المخصص المحدد ذي الصلة	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على الشركات	16,654	3,756	12,898
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,621	1,624	1,997
	20,275	5,380	14,895

فيما يلي التوزيع الجغرافي للتسهيلات "المتأخرة ومنخفضة القيمة" والمخصص المحدد الخاص بها:

الجدول 12	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	آسيا	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
التسهيلات المتأخرة ومنخفضة القيمة	17,093	3,182	20,275
المخصص المحدد ذي الصلة	4,126	1,254	5,380

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على التسهيلات النقدية وحد أدنى بنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية التي تنطبق عليها هذه التعليمات (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد. يتم بصفة دورية تقييم كفاية المخصصات ومراقبتها من قبل لجنة المخصصات.

كما في 31 ديسمبر 2014 بلغ إجمالي مخصصات البنك 41,584 ألف دينار كويتي بما في ذلك مخصص عام بمبلغ 36,204 ألف دينار كويتي كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

الجدول 13	المطالبات على الشركات	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.
	28,430	7,774
	36,204	

يشتمل إجمالي المخصص العام أعلاه على مبلغ 1,495 ألف دينار كويتي يتعلق بالتسهيلات "غير النقدية" وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التوزيع الجغرافي للمخصص العام للتسهيلات النقدية مبين أدناه:

الجدول 14	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا
	ألف د.ك.	ألف د.ك.
	34,665	44
	34,709	

إن تحليل المخصصات المحددة والعام تم عرضه بمزيد من التفاصيل في الإيضاحين 8 و 12 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

3.6 مخاطر السوق

تعرف مخاطر "السوق" بأنها الخسارة المحتملة في قيمة الأدوات المالية بسبب الحركات العكسية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

تنتج مخاطر السوق من عدم التأكد من الأرباح المستقبلية الناتجة عن التغيرات في معدلات الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار وتقلبات السوق.

لا يتعرض البنك لمخاطر المضاربة في السوق إلا أن مخاطر السوق تنشأ من الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

تتضمن استراتيجية السيطرة على مخاطر السوق ما يلي:

- ضوابط وقيود صارمة.
- الفصل التام بين المهام الوظيفية لكل من "المكاتب الأمامية" (Front Office) ومكاتب إدارة المخاطر (Middle Office) و"مكاتب الخدمات الإدارية المساندة" (Back Office).
- تقديم تقارير منتظمة عن المراكز.
- رفع تقارير منتظمة ومستقلة حول كافة المراكز.
- مراجعة منتظمة مستقلة لكافة الضوابط والحدود.

1.3.6 إطار عمل إدارة مخاطر السوق

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم أنشطة البنك المتعلقة بمخاطر السوق إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة دفاتر العمليات المصرفية هي المسؤولية الرئيسية للجنة التنفيذية لإدارة الموجودات والمطلوبات وتدار من خلال هيكل للحدود المعتمدة للتمويل والمراكز.

4.6 مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب أضراراً قانونية أو تنظيمية أو خسارة مالية / تضرر السمعة.

1.4.6 إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل

يقوم البنك بمراقبة مخاطر التشغيل من خلال إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات لإدارة ورفع التقارير حول مخاطر التشغيل. تتمثل العناصر الرئيسية لإطار عمل مخاطر التشغيل في التقييم الذاتي لرقابة المخاطر وسياسات وإجراءات وأدوات رقابية داخلية شاملة وموثقة.

ومن خلال هذا الإطار تتمكن الإدارة من تحديد وتقييم واتخاذ قرار بشأن شكل ونطاق مدى قبولها ورقابتها وتخفيفها لمخاطر التشغيل إضافة إلى نوعية التدابير الضرورية للوقاية من المخاطر. إضافة إلى ذلك، فإن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل يشمل مبدأ شفاافية المعلومات وتصعيد المشاكل الأساسية والمسؤولية عن حل المشكلات. وتقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالبنك بجمع ومراجعة بيانات الخسائر الفعلية والمحتملة الناتجة عن العمليات اليومية للبنك بغرض التحسين المستمر لترتيبات الرقابة لديها.

إن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل تدعمه مراجعات دورية تتم من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة. ولدى المجموعة خطة لاستمرار الأعمال إضافة إلى مركز مجهز بالكامل لاستئناف العمل في حالة وقوع الكوارث يتم اختباره بصورة دورية.

يتم عن كثب مراقبة عمليات المجموعة للتحديد والتقييم والسيطرة على والحيلولة دون الاستخدام غير المشروع المحتمل لخدماتها لأغراض القيام بعمليات غسيل للأموال و/أو تمويل الإرهاب. ويتم بصورة دورية مراجعة إجراءات المجموعة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من الالتزام الكامل بمتطلبات الجهات القانونية والرقابية المحلية والممارسات الدولية المثلى.

6. إدارة المخاطر (تتمة)

5.6 مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم القدرة على توفير الموارد المالية الكافية للوفاء بكافة الالتزامات عند استحقاقها أو الاضطرار للحصول على أموال للوفاء بالتزامات السداد بتكاليف عالية للغاية. وتنص سياسة البنك على المحافظة على السيولة الكافية في كافة الأوقات.

ويُتبع البنك مزيج من ضوابط السيولة على درجة عالية من الحرص يوفر إمكانية الحصول على أموال دون انكشاف غير ضروري لتكاليف التمويل الزائدة من تسهيل الموجودات أو المزايدة الشديدة للحصول على ودائع. ويتم مراقبة مخاطر السيولة وتقييمها يومياً لضمان أن مطابقة التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بصورة كافية مع استحقاق المطوبات وذلك على المدى القصير وحسب العملات الرئيسية.

6.6 مخاطر السمعة والمخاطر المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها لدى البنك بصفة الأمانة

تعرف مخاطر السمعة على أنها الآثار الحالية والمحتملة على الربحية ورأس المال من الرأي العام السلبي الذي يؤثر على القدرة على بناء علاقات أو خدمات جديدة أو الاستمرار في تقديم الخدمات إلى العلاقات الحالية.

وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة من السمات التي تمخضت عنها ثقافة المجموعة وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظم الرقابة الداخلية للمجموعة. وبالإضافة إلى تحديد وإدارة المخاطر، تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على الآلية التي تمكن المجموعة من الحفاظ على الأعمال والممارسات ذات الجودة العالية لتقديمتها لعملائها والمساهمين والجهات الرقابية والمجتمع وللعلماء الذين يحتفظون لدى المجموعة بموجودات بصفة الأمانة أو لغير ذلك.

ويحرص بنك بوبيان من خلال ممارساته وسياساته على القيام بفحص سمات المخاطر المرتبطة بالعملاء وتوقعات الأداء قبل طرح منتجاته أو خدماته الاستثمارية إليهم. إضافة إلى ذلك، بمجرد بيع منتج أو خدمة يتم الإبلاغ بتوقعات الأداء والمخاطر بصورة واضحة، كما أن الأموال التي تدار يتم التعامل معها بمنتهى الحذر والاحترافية.

خلال السنة، زادت الموجودات تحت إدارة المجموعة بمعدل 26.5% لتصل إلى 99,804 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2014.

7. الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء

إن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك ("الهيئة") هي المسؤولة عن مراقبة التزام البنك بالفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتقوم الهيئة بمراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي تراها ضرورية لإبداء رأيها. ومن خلال الرقابة الشرعية، تتم مراجعة عينات عشوائية من العمليات المتعلقة بكافة معاملات البنك وفقاً للخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة الشرعية حول عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وسير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة. وبناء على ذلك يصدر تقرير سنوي حول التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وفقاً لتلك الفتاوى والقرارات يرفق مع التقرير السنوي للبنك ويعرض في الجمعية العامة على مساهمي البنك، وقد قام مدققو الحسابات الخارجيين بالإطلاع على كافة الإجراءات المتبعة في مراجعة الهيئة وكافة محاضر اجتماع الهيئة والتي انعقدت خلال السنة وما يتعلق بها. وبناءً على تعميم بنك الكويت المركزي رقم (2 / ر ب / 100/2003)، تم إصدار تقرير مدققي الحسابات الخارجيين الذي يبين الإجراءات التي تمت خلال السنة لضمان التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومبادئها. وعلاوة على ذلك، بين التقرير أن البنك قد التزم بكافة قواعد وتعليمات الهيئة.

ووفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2003 بشأن الزكاة، تلتزم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بسداد الزكاة وسيقوم البنك بسداد 289 ألف دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وتخضع لإجراءات تدقيق من المستشار الخارجي كما يجب أن تقوم وزارة المالية باعتمادها.

وبلغت قيمة المخالفات المتعلقة بالالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 لا شيء بينما بلغت مكافأة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، 66 ألف دينار كويتي.

8. حسابات الاستثمار

تجني حسابات الاستثمار حصة من الربح استناداً إلى معدلات مشاركة الربح المتفق عليها كما تتحمل نسبة من الخسارة. وتتخذ حسابات الاستثمار أشكالاً مثل عقود المضاربة والوكالة غير المقيدة كما تتضمن حسابات الادخار وحسابات الودائع لأجل.

حسابات الادخار الاستثمارية

هناك ودائع ذات آجال استحقاق مفتوحة ويحق للعميل السحب من الأرصدة أو أجزاء منها في أي وقت. ويتم احتساب مشاركة الربح في الحسابات الاستثمارية وتوزيعها شهرياً وقد تراوح معدل الأرباح على أرصدة الحسابات بين 0.1% و 1% استناداً إلى المنتج والعملة.

حسابات الودائع الاستثمارية ذات الاستحقاق المحدد

وهي الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد يناء على عقد الوديعة المحرر بين كل من البنك والمودع. ويوجد لهذه الودائع تاريخ استحقاق محدد سلفاً ويتم تجديده تلقائياً لفترة مماثلة ما لم يقم المودع بإخطار البنك خطياً برغبته في عدم تجديد الوديعة. يتم احتساب مشاركة الأرباح الخاصة بحسابات الودائع الاستثمارية الثابتة على أساس شهري ويتم توزيعها بنهاية الشهر بعد تاريخ الاستحقاق وقد تراوح معدل الأرباح على أرصدة الحسابات بين 1% إلى 1.5% استناداً إلى المنتج والعملة.

ويتم استثمار حسابات الاستثمار في مجموعة من الأصول وتتحصل الحسابات على حصة من صافي إيرادات هذه الأصول بعد تحديد حصتها من المصروفات. وتلتزم هذه الأصول بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي يتم إقرارها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. لا يحتفظ البنك بأية احتياطي لمخاطر الاستثمار أو باحتياطي لمعدل الأرباح.

ويتم استخدام معامل ترجيح "Weighting Factor" يبلغ 50% للانكشافات الموزونة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار.

9. مكونات رأس المال

1.9 مكونات رأس المال الرقابي

لأغراض رقابية، تنقسم قاعدة رأس المال إلى:

- رأس المال العادي من الشريحة 1 (Tier 1)
- الشريحة 1 من رأس المال
- إجمالي رأس المال

يتكون رأس المال العادي من الشريحة 1 (CET1) من رأس المال وعلاوة الإصدار والأرباح المرحلة والاحتياطيات المؤهلة والحصول غير المسيطرة المؤهلة ذات الصلة. ويتم اقتطاع القيم الدفترية للشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة بالإضافة إلى التعديلات الرقابية الأخرى.

وتتكون الشريحة 1 من رأس المال (Tier 1) من كل رأس المال العادي من الشريحة 1 والشريحة 1 الإضافية من رأس المال والتي تتضمن الأجزاء المؤهلة من الحصول غير المسيطرة.

يتضمن إجمالي رأس المال الرقابي كل من الشريحة 1 من رأس المال والشريحة 2 من رأس المال والتي تتكون من الأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة وبعض الحصول غير المسيطرة المؤهلة الإضافية.

يلخص الجدول التالي مكونات رأس المال والمعدلات الرقابية لرأس المال:

2014	الجدول 15
ألف د.ك	رأس المال العادي من الشريحة 1 قبل التعديلات الرقابية
286,965	ناقصاً:
28,731	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال العادي من الشريحة 1
29,184	الاقتطاعات من قاعدة رأس المال الناتج من الاستثمار في المؤسسات المالية التي تكون نسبة الملكية فيها أكبر من 10%
229,050	رأس المال العادي من الشريحة 1 (CET1)
731	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال (AT1)
229,781	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)
15,148	الشريحة 2 من رأس المال (T2)
244,929	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)
1,356,592	إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر

معدلات رأس المال والمصدات

16.88%	رأس المال العادي من الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)
16.94%	الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)
18.05%	إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)

الحدود الدنيا العامة

12.00%	نسبة الحد الأدنى من رأس المال العادي من الشريحة 1 بما في ذلك
10.00%	مصدات رأسمالية تحوطية (Capital Conservation Buffer)
8.50%	نسبة الحد الأدنى من الشريحة 1
	إجمالي نسبة الحد الأدنى من رأس المال باستثناء العملات ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي المحلي

يعرض الجدول (24) الوارد في تحليل مفصلاً لمركز رأس المال الرقابي للمجموعة طبقاً لنموذج الإفصاحات العامة كما هو منصوص عليه في قسم الركن الثالث من إطار عمل كفاية رأس المال، اتفاقية بازل الثالثة – بنك الكويت المركزي.

10. متطلبات المطابقة

تستخدم المجموعة أساساً متناسقاً لنطاق التجميع لأغراض المحاسبة والأغراض الرقابية. ولكي يتم تقديم مطابقة كاملة لكافة عناصر رأس المال الرقابي بالموازنة العامة في البيانات المالية المدققة، وجب إعداد منهج ثلاثي الخطوات طبقاً لقسم إفصاحات الركيزة 3 من إطار عمل اتفاقية بازل الثالثة – بنك الكويت المركزي.

يعرض الجدول (16) مقارنة الميزانية العمومية المبينة في البيانات المالية المجمعة والميزانية العمومية طبقاً لنطاق التجميع الرقابي (الخطوة الأولى). وقد تم عرض البنود بشكل مفصل وتمت الإشارة إليها بالحروف (الخطوة الثانية) لعرض البنود ذات الصلة في رأس المال الرقابي.

إشارة مرجعية	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة	الجدول 16 – الخطوتين 1 و2 من متطلبات المطابقة
	ألف دك	ألف دك	
			الموجودات
	314,821	314,821	النقد والتقد المعادل
	263,593	263,593	مستحق من البنوك
	1,805,115	1,805,115	تمويلات إسلامية العملاء
A	15,002	15,002	شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	12,738	12,738	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
	113,852	113,852	استثمارات متاحة للبيع
	85,728	85,728	استثمارات في شركات زميلة
B	27,968	27,968	شاملة شهرة تجارية
C	29,184	29,184	شاملاً استثمارات في رأس مال مؤسسات مصرفية أعلى من خصم الحد الأدنى خارج نطاق التجميع الرقابي
	25,637	25,637	استثمارات عقارية
	10,944	10,944	موجودات أخرى
	15,502	15,502	ممتلكات ومعدات
	2,647,930	2,647,930	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
	226,739	226,739	مستحق إلى البنوك
	2,082,854	2,082,854	ودائع العملاء
	37,235	37,235	مطلوبات أخرى
	2,346,828	2,346,828	إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
D	196,500	196,500	رأس المال
E	62,896	62,896	علاوة إصدار
F	9,825	9,825	أسهم منحة مقترحة
G	(763)	(763)	أسهم خزينة
H	6,283	6,283	الاحتياطي القانوني
I	6,015	6,015	الاحتياطي الاختياري
J	864	864	احتياطي المدفوعات بالأسهم
K	5,082	5,082	احتياطي القيمة العادلة
L	(6,468)	(6,468)	احتياطي ترجمة عملات أجنبية
M	5,978	5,978	الأرباح المرحلة
N	9,815	9,815	توزيعات نقدية مقترحة
	296,027	296,027	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
	5,075	5,075	حصص غير مسيطرة
			شاملة تحقق محدود مؤهل كرأس مال عادي من الشريحة 1 (CET1)
O	731	731	شاملة تحقق محدود مؤهل كرأس مال من الشريحة 1 الإضافية (AT1)
P	146	146	شاملة تحقق محدود مؤهل كرأس مال عادي من الشريحة 2 (Tier 2)
	301,102	301,102	إجمالي حقوق الملكية
	2,647,930	2,647,930	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

10. متطلبات المطابقة (تتمة)

يعرض الجدول (17) البنود ذات الصلة الواردة في الجدول (24): "هيكل رأس المال الرقابي" مشتملا على إشارات مرجعية إلى الأحرف المبينة في الجدول (16) وبالتالي تتم مطابقة عناصر رأس المال الرقابي بالميزانية العمومية المنشورة (الخطوة الثالثة).

رقم الصف ذي الصلة في نموذج الإفصاحات العامة	الجدول 17: الخطوة الثالثة لمتطلبات الرقابة	عناصر رأس المال الرقابي	المصدر بناء على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الموازنة العامة من الخطوة الثانية
		ألف د.ك.	ألف د.ك.
	رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطات		
1	رأس المال العادي المؤهل الصادر مباشرة زائدا فائض الأسهم ذي الصلة	196,500	D
2	أرباح مرحلة إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطات أخرى)	5,978	M
3	رأس المال العادي الصادر من قبل الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (حصص أقلية)	84,487	E+H+I+J+K+L+N
4		-	
5	رأس المال العادي من الشريحة 1 قبل التعديلات الرقابية	286,965	
	رأس المال العادي من الشريحة 1: التعديلات الرقابية		
6	الشهرة	27,968	B
7	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهونات (بالصافي بعد مطلوبات الضريبة ذات الصلة)	-	
8	استثمارات في أسهم خاصة	763	G
9	الاقطاعات من قاعدة رأس المال الناتج من الاستثمار في المؤسسات المالية التي تكون نسبة الملكية فيها أكبر من 10%	29,184	C
10	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال العادي من الشريحة 1	57,915	
11	رأس المال العادي من الشريحة 1	229,050	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات		
12	أدوات الشريحة 1 الإضافية من رأس المال (وأدوات رأس المال العادي من الشريحة 1 غير المدرجة في الصف رقم 5) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في الشريحة 1 الإضافية من رأس المال لدى المجموعة)	731	O
13	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	731	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: التعديلات الرقابية		
14	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال	731	
15	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)	229,781	
	الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
16	أدوات الشريحة 2 (وأدوات رأس المال العادي من الشريحة 1 والشريحة 1 الإضافية من رأس المال غير المدرجة في الصف رقم 5 أو 34) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في الشريحة 2 الإضافية من رأس المال لدى المجموعة)	146	P
17	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	15,002	A
18	الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	15,148	
21	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	244,929	

11. معيار الرفع المالي

أصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2014 التعليمات حول "معيار الرفع المالي" والذي تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من مجموعة الإصلاحات الرقابية. وهذا القياس الذي لا يعتمد على المخاطر والذي يتميز بالشفافية يؤيد معدل كفاية رأس المال لكي يمثل تدبيراً مساعداً في الحد من التراكم الزائد للانكشافات ضمن وخارج الميزانية العمومية.

ومعيار الرفع المالي هو أحد المتطلبات المنفصلة والإضافية المندرجة ضمن متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. ويعرف بأنه مقياس "رأس المال" مقسوماً على مقياس "الانكشاف للمخاطر". ويتكون مقياس رأس المال من الشريحة 1 من رأس المال. أما مقياس الانكشاف فهو مجموع الانكشافات للموجودات ضمن الميزانية العمومية والمشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية والانكشافات خارج الميزانية العمومية.

تلتزم المجموعة بالمتطلبات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن معيار الرفع المالي المقرر بنسبة 3% كحد أدنى. فيما يلي معيار الرفع المالي لدى المجموعة على مستوى مجمع:

2014	الجدول 18
229,050	الشريحة 1 من رأس المال (ألف دينار كويتي)
2,773,981	إجمالي الانكشافات (ألف دينار كويتي)
8.26%	معيار الرفع المالي (%)

يوضح الجدول التالي تفاصيل عن إجمالي الانكشافات لمخاطر معيار الرفع المالي:

2014	الجدول 19
ألف د.ك	الانكشافات ضمن الميزانية العمومية
2,590,786	البند خارج الميزانية العمومية
183,195	إجمالي الانكشافات
2,773,981	

يقدم الجدول (25) تفاصيلاً عن معيار الرفع المالي بالصيغة المقررة للإفصاحات العامة طبقاً لإطار العمل وفقاً للركيزة الثالثة من اتفاقية بازل.

1.11 مطابقة معيار الرفع المالي

يوضح الجدول (20) مطابقة الموجودات ضمن الميزانية العمومية من البيانات المالية المنشورة بإجمالي مبلغ الانكشافات للمخاطر ضمن احتساب معيار الرفع المالي.

فيما يلي مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس الانكشاف لمخاطر معيار الرفع المالي:

2014	الجدول 20
ألف د.ك	البند
2,647,930	إجمالي الموجودات المجمعة طبقاً للبيانات المالية المنشورة
(57,144)	تعديل للاستثمارات في شركات الخدمات المصرفية أو المالية أو التأمين أو التجارية المجمعة لأغراض محاسبية ولكنها لا تندرج ضمن نطاق التجميع الرقابي
-	تعديل للموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة والمسجلة في الميزانية العمومية طبقاً لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكنها مستثناة من مقياس الانكشاف لمخاطر معيار الرفع المالي
-	تعديلات للأدوات المالية المشتقة
-	تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء وأشكال الإقراض المضمونة المماثلة)
183,195	تعديل للبند خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للالتزام للانكشافات خارج الميزانية العمومية)
-	تعديلات أخرى
2,773,981	الانكشاف لمخاطر معدل الرفع المالي

12. الإفصاحات الخاصة بالمكافآت

1.12 معلومات نوعية

1.1.12 لجان الحوكمة

يخضع إطار عمل المكافآت لدى مجموعة بنك بوبيان لإشراف مجلس الإدارة. وطبقا لسياسات ومواثيق البنك، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة واعتماد سياسة المكافآت والإشراف على تطبيق إطار عمل المكافآت.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة (BNRC) من ثلاثة أعضاء من غير الإدارة التنفيذية في مجلس الإدارة. الهدف الرئيسي من اللجنة في إطار ضوابط المكافآت هو الوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بدعم اللجنة مجلس الإدارة في إرساء إطار عمل المكافآت للمجموعة كما تضمن التطبيق الفعال لإطار العمل طبقا لسياسات المكافآت بالبنك وميثاق الحوكمة.

يتم تطوير وتطبيق سياسة المكافآت لدى بنك بوبيان على مستوى المجموعة كما أنها تغطي الشركات التابعة للبنك.

تحدد سياسة المكافآت الفئات الرئيسية الثلاثة لمعالجة المكافآت والحوكمة والإفصاحات.

الإدارة العليا: تتضمن هذه الفئة كافة الموظفين بدرجة مساعد مدير عام أو أعلى والموظفين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية. يبلغ عدد الأشخاص المدرجين في هذه الفئة **29 موظفا** كما في 31 ديسمبر 2014.

متخذو قرارات المخاطر الجوهرية: تتضمن هذه الفئة كافة الموظفين الذين يكون لأنشطتهم وقراراتهم تأثير جوهري على إطار مخاطر البنك. يبلغ عدد الأشخاص المدرجين في هذه الفئة **23 موظفا** كما في 31 ديسمبر 2014.

إدارات المخاطر والمراقبة: تتضمن هذه الفئة كافة رؤساء الإدارات والمجموعات في الرقابة المالية وإدارة المخاطر والالتزام وأقسام التدقيق الداخلي ومكافحة غسيل الأموال. يبلغ عدد الأشخاص المدرجين في هذه الفئة **12 موظفا** كما في 31 ديسمبر 2014.

2.1.12 هيكل وبنود المكافآت

تتماشى سياسة المكافآت في بنك بوبيان مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، ولقد تم تصميم هذه السياسة بشكل رئيسي لجذب موظفين ماهرين مطلعين يتميزون بالكفاءة العالية والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، وبالتالي يضمن ذلك إدارة المخاطر بشكل سليم وكذلك الربحية المستدامة.

تم ربط إطار عمل المكافآت المالية لدى المجموعة بأهداف الأداء طويلة وقصيرة الأجل، وتتحول استراتيجية المجموعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة إلى مؤشرات رئيسية للأداء كما يتم تحديد المكافآت استنادا إلى تحقيق تلك المؤشرات لخدمة الاستراتيجية الشاملة للمجموعة (بما في ذلك المعايير المالية وغير المالية ومؤشرات المخاطر الرئيسية حسبما هو ملائم).

يستحق موظفي البنك نوعين من المكافآت وهي كما يلي:

المكافآت الثابتة: ويتم تحديد هذه المكافآت في عقود العمل وقد تتضمن الرواتب الثابتة (مثل الراتب الأساسي والبدلات والمكافأة السنوية الثابتة كنسبة من الراتب الأساسي) بالإضافة إلى منافع أخرى (مثل التأمين الصحي وتذاكر الطيران وبدل الدراسة للأبناء).

المكافآت المتغيرة: وتعتمد هذه المكافآت على أداء الموظف وعلى "خطة حوافز الموظفين". وقد تكون في شكل خيارات شراء أسهم يتم منحها للموظفين.

تتم مراجعة سياسة المكافآت سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة شريطة أن تتم الموافقة على أية تعديلات من قبل مجلس الإدارة.

تعد الإدارة المختصة بإدارة المخاطر وأقسام الالتزام والتدقيق الداخلي وحدات مستقلة وتقوم برفع التقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تقوم بتقييمها. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تقيم بدورها بتقييمها. ويتم تحديد إجمالي مكافآت هذه المناصب واعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة كأطراف مستقلة بالكامل.

يقوم بنك بوبيان بالنظر في الإطار العام لمخاطر المجموعة عند تحديد مجموع المكافآت السنوية: ويتضمن الإطار العام للمخاطر المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.

ويتم تحديد المبلغ العام للمكافأة المتغيرة أخذاً بعين الاعتبار قياسات المخاطر ذات الصلة. ويتم ربط القياسات المستخدمة لتحديد مجمع المكافآت بمؤشرات المخاطر الرئيسية والتي تكون متماشية مع استراتيجية المخاطر العامة للمجموعة. قامت المجموعة بتطبيق مؤشرات المخاطر الرئيسية هذا العام ولم يكن هناك تغيرات كبيرة عن مؤشرات المخاطر الرئيسية للعام السابق.

12. الإفصاحات الخاصة بالمكافآت (تتمة)

1.12 معلومات نوعية (تتمة)

3.1.12 نظرة عامة على مؤشرات الأداء الرئيسية

تم وضع واعتماد الاستراتيجية الشاملة للبنك من قبل مجلس الإدارة وتم تحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء. إضافة إلى ذلك، تم توثيقها ونشرها بعد ذلك لضمان توافق أنشطة الإدارة مع الاستراتيجية المطبقة من قبل الإدارة العليا. وتتم مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية ورفع التقارير حولها إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم. تتحدد المكافآت بناء على تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية بما يخدم الاستراتيجية الشاملة للمجموعة، وهي تتضمن المعايير المالية وغير المالية ومؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك.

تضع سياسة إدارة الأداء بالبنك منهجية ربط الأداء السنوي للفرد بالأداء الكلي للبنك.

ولقد اعتمد مجلس الإدارة مجمع المكافآت السنوي لهذا العام بعد مراجعته ومناقشته مع لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة. وتحدد نسبة المكافآت المعتمدة على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية المذكورة أعلاه على مستوى البنك ككل.

يحدد نموذج تقييم الأداء لكل درجة وظيفية الأهمية الكمية لمؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد كما يتم ربط الدرجات النهائية للتقييم بصيغة كمية لتحديد مستوى المكافآت.

ونظرا لأن مجمع المكافآت الشامل للمجموعة مرتبط بأداء المجموعة، تقوم المجموعة بتعديل نسب المكافآت في حالة ضعف الأداء وركود الأعمال.

4.1.12 التعديلات على المكافآت

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوي (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة وتخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة.

تضع سياسة تأجيل المكافآت بالمجموعة تأجيل جزء ملائم من المكافآت المتغيرة لكبار الموظفين (بما في ذلك أولئك الذين يحملون تأثيرا ماديا على قائمة مخاطر المؤسسة).

ينطبق تأجيل المكافآت المتغيرة على الأسهم طبقا لشروط برنامج خيارات الأسهم للموظفين ويخضع للاسترداد في حالة ثبوت احتيال أو وجود معلومات مضللة أو تجاوز الحدود المعتمدة للمخاطر.

5.1.12 أنواع بنود المكافآت

لدى البنك اثنان من بنود المكافآت الرئيسية (ثابتة ومتغيرة). يرتبط البند المتغير بصورة رئيسية بالأداء ويخضع لمنهج التأجيل كما ذكر أعلاه.

أما البند الثابت (الرواتب والمزايا) فهو على أساس نقدي بينما ينقسم البند المتغير (المنح والحوافز الأخرى) إلى أسهم (برنامج خيارات الأسهم للموظفين).

تتم مراجعة واعتماد النسبة بين المكافآت الثابتة والمتغيرة (النقد والأسهم) من قبل مجلس الإدارة سنوياً.

في حالة ضعف الأداء وحالات ركود الأعمال، قد تجرب المجموعة تقليل نسبة المكافآت المتغيرة وخصوصاً للإدارة العليا والأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات الجوهرية للمخاطر.

2.12 معلومات كمية

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة أربع مرات خلال السنة. وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى أعضاء اللجنة لا شيء.

بلغ عدد الأشخاص الذين تسلموا مكافآت متغيرة خلال 2014 42 موظفاً ويمثلون نسبة 6.8 % من إجمالي عدد الموظفين الذين تسلموا مكافأة متغيرة.

يبلغ عدد الموظفين الذين حصلوا على مكافآت عند الانضمام إلى البنك خلال سنة 2014 لا شيء.

بلغ إجمالي مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المدفوع خلال سنة 2014 8 ألف دينار كويتي وهو يتعلق بموظف واحد فقط.

بلغ إجمالي المكافآت المؤجلة القائمة كما في 31 ديسمبر 2014 مبلغ وقدره 1,250 ألف دينار كويتي.

بلغ إجمالي المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال 2014 مبلغ وقدره 445 ألف دينار كويتي.

إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير.

الإدارة العليا

الجدول 21

المكافآت الثابتة:

مؤجلة ألف دك	غير مقيدة ألف دك
-	3,097
361	-
-	684
673	-

- نقدية

- مكافآت أخرى (إيضاح 1)

المكافآت المتغيرة:

- نقدية

- برنامج خيارات الأسهم للموظفين

متخذو القرارات الهامة للمخاطر*

الجدول 22

المكافآت الثابتة:

مؤجلة ألف دك	غير مقيدة ألف دك
-	2,008
208	-
-	496
486	-

- مكافآت نقدية

- أخرى (إيضاح 1)

المكافآت المتغيرة:

- مكافآت نقدية

- برنامج خيارات الأسهم للموظفين

إيضاح 1: تتضمن مكافآت نهاية الخدمة المؤجلة بما يتماشى مع سياسة بنك بوبيان.

فئة الموظفين

الجدول 23

إجمالي قيمة الأجور والمكافآت (ألف دك)	عدد الموظفين في الفئة
4,815	34
3,193	23
880	12

الإدارة العليا

الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات للمخاطر*
الأفراد المختصون بالقرارات المالية ومراقبة المخاطر

* يعرف الموظفون ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر على أنهم موظفين ضمن الإدارة العليا

13. إفصاحات أخرى

1.13 هيكل رأس المال الرقابي: نموذج الإفصاح العام

رقم الصف	الجدول 24	ألف دك
حقوق المساهمين (CET1) : الأدوات والاحتياطيات		
1	الأسهم المالية المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار	259,395
2	الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	5,978
3	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	21,592
4	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-
5	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	286,965
حقوق المساهمين (CET1) : التعديلات الرقابية		
6	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	(27,968)
7	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتيها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	(763)
8	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	(29,184)
9	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	(57,915)
10	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	229,050
رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : الأدوات		
11	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) الغير مدرجة في سطر 4) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	731
12	رأس المال الإضافي (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية	731
رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية		
13	رأس المال الإضافي (AT1)	731
14	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	229,781
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
15	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في سطر 4 أو 11) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	146
16	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	15,002
17	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	15,148
رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
18	التعديلات الرقابية المحددة الوطنية	-
19	إجمالي التعديلات الرقابية على الشريحة 2 من رأس المال	-
20	رأس المال المساند (الشريحة 2)	15,148
21	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)	244,929
22	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل التوزيع الإضافي 50%)	1,356,592
معدلات رأس المال والمصدات		
23	حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	16.94%
24	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	16.88%
25	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	18.05%
الحدود الدنيا		
26	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	8.50%
27	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	10.00%
28	الحد الأدنى بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	12.00%

13. إفصاحات أخرى (تتمة)

2.13 معيار الرفع المالي: نموذج الإفصاح العام

الجدول 25

ألف د.ك	البند
	الانكشافات لمخاطر البنود ضمن الميزانية العمومية
2,647,930	1 بنود ضمن الميزانية العمومية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولكنها تشتمل على الضمانات)
(57,144)	2 (مبالغ الموجودات المقطوعة في تحديد الشريحة 1 من رأس المال ضمن إطار عمل بازل 3)
2,590,786	3 إجمالي الانكشافات لمخاطر البنود ضمن الميزانية العمومية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مجموع الصفين 1 و 2))
	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
	4 تكلفة الاستبدال المتعلقة بكافة عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (أي صافي هامش التباين النقدي المؤهل)
	5 مبالغ مضافة للتعرض المحتمل للمخاطر في المستقبل والمرتبطة بكافة عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
	6 إجمالي ضمانات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة والمقطوعة من موجودات الميزانية العمومية طبقاً للسياسة المحاسبية للبنك.
	7 (اقتطاعات موجودات الأرصدة المدينة لهامش التباين النقدي المقدم في كافة عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)
	8 (انكشافات البنك لأطراف مقابلة مركزية معفاة من الانكشافات)
	9 إجمالي الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مجموع الصفوف من 4 إلى 8)
	الانكشافات لمخاطر البنود خارج الميزانية العمومية
1,085,500	10 الانكشاف للبنود خارج الميزانية العمومية (قبل أي تعديل لعوامل تحويل الائتمان)
(902,305)	11 (تعديلات للتحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان)
183,195	12 بنود خارج الميزانية العمومية (مجموع الصفين 10 و 11)
229,050	رأس المال وإجمالي الانكشافات
2,773,981	13 الشريحة 1 من رأس المال
	14 إجمالي الانكشافات (مجموع الصفوف 3 و 9 و 12)
	معيار الرفع المالي
8.26%	15 معيار الرفع المالي (الشريحة 1 من رأس المال (13) / إجمالي الانكشافات (14))

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التاريخ: 14 ربيع الأول، 1436 هـ
الموافق: 04 يناير، 2015 م

تقرير اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من 01/01/2014م إلى 31/12/2014م

إلى السادة / مساهمي بنك بوبيان المحترمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
فوفقاً لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك بوبيان وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال الفترة من 1/1/2014 م إلى 31/12/2014 م، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، وأن

مسئولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على ما عُرض علينا، واطلعنا عليه.

ولقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال الفترة من 1/1/2014 م إلى 31/12/2014 م والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين

الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار

الشيخ الدكتور/ عجيل جاسم النشمي

الشيخ الدكتور/ محمد عود الفريز

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي

الشيخ الدكتور/ علي إبراهيم الراشد

بنك بوبيان ش.م.ك.ع. وشركاته التابعة



البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

فهرس

66 - 67	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
68	بيان الربح أو الخسارة المجمع
69	بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
70	بيان المركز المالي المجمع
71	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
72	بيان التدفقات النقدية المجمع
73 - 104	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي بنك بويان ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك بويان ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركائه التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2014، وبيانات الربح أو الخسارة، والربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أي أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك المخاطر، فإن مراقبي الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمجموعة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY

نيلبي عالمنا
أفضل للعمل

Deloitte.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أيضاً أن البنك يملك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وتعديلاتهما اللاحقة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك، وتعديلاتهما اللاحقة، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي المجمع.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ



بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 6 يناير 2015

2013	2014	إيضاح	
ألف د.ك	ألف د.ك		
			الإيرادات
70,969	83,692		إيرادات من المراجعات والتمويلات الإسلامية الأخرى
(8,527)	(15,961)	5	توزيعات للمودعين
(1,700)	(1,523)		تكاليف مراجعات
60,742	66,208		صافي ربح التمويل
962	4,986	6	صافي إيرادات الاستثمار
3,632	5,935	7	صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
726	(247)	16	حصة في نتائج شركات زميلة
1,010	1,352		صافي ربح عملات أجنبية
-	171		إيرادات أخرى
67,072	78,405		الإيرادات التشغيلية
(18,767)	(20,833)		تكاليف موظفين
(10,062)	(12,411)		مصروفات عمومية وإدارية
(1,699)	(2,178)		استهلاك
(30,528)	(35,422)		المصروفات التشغيلية
36,544	42,983		ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة
(23,081)	(12,952)	8	مخصص انخفاض القيمة
13,463	30,031		ربح التشغيل قبل الاستقطاعات
(127)	(261)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(348)	(736)		ضريبة دعم العملة الوطنية
(133)	(289)		الزكاة
(135)	(240)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
12,720	28,505		صافي ربح السنة
			العائد إلى:
13,408	28,239		مساهمي البنك
(688)	266		حوص غير مسيطرة
12,720	28,505		صافي ربح السنة
6.83	14.39	9	ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
12,720	28,505	صافي ربح السنة
		الإيرادات الشاملة الأخرى
		يتم إعادة تصنيف الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الربح أو الخسارة
		المجمع في الفترات التالية:
(2,230)	947	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
		صافي أرباح من استثمارات متاحة للبيع محول إلى بيان الربح أو
(449)	(86)	الخسارة المجمع
		خسائر انخفاض القيمة لاستثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الربح أو
2,115	1,364	الخسارة المجمع
(2,873)	1,278	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(3,437)	3,503	الأرباح/(الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة
9,283	32,008	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		العائد إلى:
9,971	31,742	مساهمي البنك
(688)	266	حصص غير مسيطرة
9,283	32,008	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

2013	2014	إيضاح	الأصول
ألف د.ك	ألف د.ك		
205,622	314,821	10	النقد والنقد المعادل
298,871	263,593	11	مستحق من البنوك
1,478,701	1,805,115	12	تمويلات إسلامية للعملاء
5,866	12,738	13	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
63,044	113,852	14	استثمارات متاحة للبيع
85,691	85,728	16	استثمارات في شركات زميلة
30,245	25,637	17	استثمارات عقارية
11,516	10,944	18	أصول أخرى
12,430	15,502		ممتلكات ومعدات
2,191,986	2,647,930		مجموع الأصول

المطلوبات وحقوق الملكية

2013	2014	إيضاح	المطلوبات
ألف د.ك	ألف د.ك		
236,018	226,739		مستحق للبنوك
1,657,398	2,082,854		حسابات المودعين
29,083	37,235	19	مطلوبات أخرى
1,922,499	2,346,828		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
183,645	196,500	20	رأس المال
62,896	62,896	21	علاوة إصدار أسهم
12,855	9,825	22	أسهم منحة مقترحة
(1,100)	(763)	23	أسهم خزينة
3,306	6,283	24	احتياطي قانوني
3,167	6,015	25	احتياطي اختياري
860	864	26	احتياطي المدفوعات بالأسهم
2,857	5,082		احتياطي القيمة العادلة
(7,746)	(6,468)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
3,204	5,978		أرباح مرحلة
	9,815	22	توزيعات نقدية مقترحة
263,944	296,027		حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
5,543	5,075		حصص غير مسيطرة
269,487	301,102		إجمالي حقوق الملكية
2,191,986	2,647,930		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

عادل عبد الوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

محمود يوسف الفليج
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إجمالي حقوق الملكية	حقوق الملكية		احتياطي				احتياطي				احتياطي		أسمه		رأس المال
	حصص غير مسيطرة	مساهمي البنك	مقترحة نقدية	أرباح مرحلة	عائدات أجنبية	القيمة العادلة	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	خزينة	مقترحة	علاوة إصدار أسهم			
ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك
269,487	5,543	263,944	-	3,204	(7,746)	2,857	860	3,167	3,306	(1,100)	12,855	62,896	183,645	الرصيد في 1 يناير 2014	
32,008	266	31,742	-	28,239	1,278	2,225	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	
-	-	-	-	(5,825)	-	-	-	2,848	2,977	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطيات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,855)	-	12,855	إصدار أسهم منحة	
(734)	(734)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	استرداد جزء من رأس مال حصص غير مسيطرة	
261	-	261	-	257	-	-	4	-	-	-	-	-	-	مفوعات بالأسهم (إيضاح 26)	
80	-	80	-	(257)	-	-	-	-	-	337	-	-	-	بيع أسهم خزينة	
-	-	-	-	(9,825)	-	-	-	-	-	-	9,825	-	-	أسمه منحة مقترحة (إيضاح 22)	
-	-	-	9,815	(9,815)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية مقترحة (إيضاح 22)	
301,102	5,075	296,027	9,815	5,978	(6,468)	5,082	864	6,015	6,283	(763)	9,825	62,896	196,500	الرصيد في 31 ديسمبر 2014	
256,164	2,514	253,650	-	5,424	(4,873)	3,421	537	1,813	1,891	(1,024)	8,741	62,896	174,824	الرصيد في 1 يناير 2013	
9,283	(688)	9,971	-	13,408	(2,873)	(564)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر)/الإيرادات الشاملة للسنة	
-	-	-	-	(2,769)	-	-	-	1,354	1,415	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطيات	
-	-	-	-	(4)	-	-	-	-	-	-	(8,741)	-	8,745	إصدار أسهم منحة	
-	-	-	-	(12,855)	-	-	-	-	-	-	12,855	-	-	أسمه منحة مقترحة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(76)	-	-	76	إصدار أسهم	
323	-	323	-	-	-	-	323	-	-	-	-	-	-	مفوعات بالأسهم (إيضاح 26)	
3,717	3,717	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي حركة حصص غير المسيطرة	
269,487	5,543	263,944	-	3,204	(7,746)	2,857	860	3,167	3,306	(1,100)	12,855	62,896	183,645	الرصيد في 31 ديسمبر 2013	

2013	2014	إيضاح	
ألف دك	ألف دك		
12,720	28,505		الأنشطة التشغيلية
			صافي ربح السنة
			التعديلات لـ:
23,081	12,952	8	مخصص انخفاض القيمة
1,699	2,178		استهلاك
(1,270)	(1,487)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(314)	10		صافي خسارة/ (ربح) من استثمارات متاحة للبيع
876	547		صافي خسائر من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(726)	247		حصة في نتائج شركات زميلة
(1,397)	(1,112)		إيرادات توزيعات أرباح
1,712	(2,441)		صافي (ربح)/ خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
34	(270)		صافي (ربح)/ خسارة من بيع استثمارات عقارية
323	261		احتياطي المدفوعات بالأسهم
36,738	39,390		ربح التشغيل قبل التغير في أصول ومطلوبات التشغيل
			التغيرات في أصول ومطلوبات التشغيل:
(47,246)	35,278		مستحق من البنوك
(242,762)	(338,678)		تمويلات إسلامية للعملاء
(5,683)	572		أصول أخرى
28,885	(9,279)		مستحق للبنوك
260,609	425,456		حسابات المودعين
4,672	8,001		مطلوبات أخرى
1,397	1,112		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
36,610	161,852		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(966)	(8,765)		شراء أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
6,453	1,451		المحصل من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(7,660)	(95,211)		شراء استثمارات متاحة للبيع
6,504	48,488		المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
286	359		توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
(3,436)	-		حيازة شركات زميلة
(3,155)	(6,916)		شراء استثمارات عقارية
5,744	13,845		المحصل من بيع استثمارات عقارية
(4,288)	(5,250)		شراء ممتلكات ومعدات
(518)	(51,999)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
	(734)		الأنشطة التمويلية
-	80		استرداد جزء من رأس مال حصص غير مسيطرة
-	(654)		المحصل من استخدام أسهم خزينة
36,092	109,199		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
169,530	205,622		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
205,622	314,821	10	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
			النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك.ع. ("البنك") كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 لسنة 2003). تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006. في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وطبقاً لما تعتمد عليه هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. إن البنك هو أحد الشركات التابعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم"). بلغ عدد موظفي المجموعة 1081 موظفاً في 31 ديسمبر 2014 (بينما كان عدد موظفي المجموعة 901 موظفاً في 31 ديسمبر 2013). عنوان البنك المسجل هو ص. ب. 25507 ، الصفاة 13116 ، دولة الكويت. تم اعتماد إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 6 يناير 2015، وللمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية.

2. أساس الإعداد

1-2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن هذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية 3-10.

2-2 أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الأوراق المالية، والاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات العقارية وفقاً للقيمة العادلة.

3-2 عملة التعامل والعرض

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك.") وهو عملة التعامل للبنك. إن كافة المعلومات المالية المعروضة بالدينار الكويتي مقربة إلى أقرب ألف، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

4-2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية اعتباراً من 1 يناير 2014

تتفق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة. ولم يكن هناك أي أثر للتعديلات المذكورة أدناه المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، واجبة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014، على السياسات المحاسبية والمركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المنشآت الاستثمارية (تعديل على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27) تقاوص الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32) استحداث المشتقات والاستمرار في محاسبة التحوط (تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 39) الإفصاح عن المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية (تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 36)

2. أساس الأعداد (تتمة)

5-2 المعايير والتفسيرات الجديدة وغير المطبقة بعد

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية من مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير واجبة التطبيق بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات متى أصبحت واجبة التطبيق.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" في صيغته النهائية في يوليو 2014 وهو واجب التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويبين هذا المعيار متطلبات الاعتراف والقياس الخاصة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". سيكون لتطبيق هذا المعيار أثراً على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة إلا أنه من غير المتوقع أن يكون له أثراً جوهرياً على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. تقوم المجموعة حالياً بحصر حجم تأثير المعيار على البيانات المالية للمجموعة عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" (واجب التطبيق على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2017)

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 28 مايو 2014 وهو واجب التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. ويحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 11 "العقود الإنشائية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيرادات" بالإضافة إلى التفسيرات الصادرة من لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 13 و15 و18 والتفسير الصادر من لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) رقم 31 بداية من تاريخ التطبيق. ويقوم المعيار الجديد بإلغاء حالات عدم التطابق وأوجه القصور في المتطلبات السابقة للاعتراف بالإيراد، كما يقدم إطاراً أكثر قوة فيما يتعلق بمعالجة مشاكل الإيرادات وتحسين تماثل ممارسات الاعتراف بالإيراد على مستوى المنشآت والقطاعات والولايات القضائية والأسواق الرأسمالية. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على المجموعة ولا تتوقع أن يكون هناك أثراً جوهرياً لتطبيق هذا المعيار.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل مماثل لكافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة، وتم تطبيقها بشكل ثابت من قبل كل شركات المجموعة.

1-3 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركاته التابعة الرئيسية (يشار إليها جميعاً بـ "المجموعة"): شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، وتخضع جميعها لسيطرة البنك كما هو مبين في الإيضاح رقم 15.

1-1-3 دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ في تاريخ الشراء، وهو التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. وتعتبر المجموعة مسيطرة على الشركة المستثمر فيها فقط في الحالات التالية:

- إذا كان للمجموعة نفوذ على الشركة المستثمر فيها (أي عندما تمنح الحقوق القائمة قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)
- إذا كانت المجموعة منكشفة لـ أو لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجة مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- إذا كانت المجموعة لديها القدرة على استخدام نفوذها على الشركة المستثمر فيها للتأثير في عوائدها.

عندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، فإن المجموعة تأخذ في الاعتبار جميع الوقائع والظروف في تقدير ما إذا كان لها نفوذ على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقد مع أصحاب حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تقوم المجموعة بقياس الشهرة في تاريخ الشراء على النحو التالي:

- القيمة العادلة لمقابل الشراء المحول؛ إضافة إلى
- المبلغ المعترف به من أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة، إضافة إلى
- إذا تم تحقيق دمج الأعمال على مراحل، القيمة العادلة لحصة الملكية - فيما قبل الشراء - في الشركة المشتراة؛ ناقصاً
- صافي المبلغ المعترف به من الأصول المحددة المشتراة والمطلوبات المقدرة والمحتملة.

عندما يكون مبلغ الزيادة بالسالب، يتم الاعتراف بربح شراء الصفة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إن تكاليف المعاملات، بخلاف تلك المرتبطة بإصدار أدوات دين أو أسهم والتي تتكبدتها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال، يتم تسجيلها كمصروفات عند تكبدها.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-3 أساس التجميع (تتمة)

2-1-3 حصص غير مسيطرة

يتم عرض الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تعود إلى المجموعة كحصص غير مسيطرة في بيان المركز المالي المجموع. تقاس الحصص غير المسيطرة بالحصة النسبية لصافي أصول الشركة التي يتم حيازتها، وتوزع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى ولو تجاوزت نصيب الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة. يتم معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع ملاك حقوق ملكية المجموعة. تسجل الأرباح أو الخسائر نتيجة بيع الحصص غير المسيطرة دون فقدان السيطرة في حقوق الملكية.

3-1-3 الشركات التابعة

الشركات التابعة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة سيطرة عليها. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة في هذه البيانات المالية المجمعة، من تاريخ بدء السيطرة وحتى تاريخ انتهاء السيطرة. يتم عند الضرورة عمل تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتوحيد سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المطبقة من قبل البنك.

4-1-3 فقدان السيطرة

عندما يتم فقدان السيطرة، تقوم المجموعة باستبعاد أصول ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المتعلقة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجموع. وإذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، عندئذ يتم قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم المحاسبة عنها كشركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية أو كأصل مالي وفقاً لمستوى تأثير الحصة المحتفظ بها.

5-1-3 استثمارات في شركات زميلة (الشركات الزميلة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري على السياسات المالية والتشغيلية لديها، ولا يمتد ذلك إلى السيطرة، بنسبة التأثير الجوهري عندما تمتلك المجموعة ما بين 20% و50% من حقوق التصويت.

يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويتم تسجيلها مبدئياً بالتكلفة. إن تكلفة الاستثمار تتضمن تكاليف المعاملات.

تقوم المجموعة بإدراج حصتها من إجمالي الربح أو الخسارة المدرج للشركة الزميلة ضمن بيان الربح أو الخسارة المجموع باستخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الفعلي لبدء التأثير الجوهري وحتى التاريخ الفعلي لانتهائها. التوزيعات المستلمة من الشركات الزميلة تقلل القيمة الدفترية للاستثمارات. كذلك قد يتعين إجراء التعديلات على القيمة الدفترية فيما يخص التغييرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناتجة عن التغييرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة وغيرها من الإيرادات الشاملة الأخرى، ويتم إدراج حصة المجموعة في هذه التغييرات بشكل مباشر في حقوق الملكية أو الإيرادات الشاملة الأخرى حسبما يكون مناسباً.

عندما تتجاوز حصة المجموعة من الخسائر حصتها في شركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية، فإن القيمة الدفترية لهذا الاستثمار، بما فيها أي حصص طويلة الأجل تمثل جزءاً من هذا الاستثمار، يتم تخفيضها حتى تصل إلى لا شيء ويتم إيقاف الاعتراف بأي خسائر أخرى إلا إذا كان على المجموعة أية التزامات أو قامت بسداد مدفوعات بالنيابة عن الشركة المستثمر بها.

أي زيادة في تكلفة الحيازة عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المحددة للشركة الزميلة المعترف بها في تاريخ الحيازة تتحقق كشهرة ضمن القيمة الدفترية للشركة الزميلة.

أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المحددة عن تكلفة الحيازة بعد إعادة التقييم تتحقق على الفور في بيان الربح أو الخسارة المجموع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وتستبعد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تستبعد بها الأرباح غير المحققة ولكن فقط إذا لم يتوفر دليل على انخفاض القيمة.

6-1-3 معاملات مستبعدة عند التجميع

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة وأي إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية المجمعة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2-3 العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها (عملة التعامل).

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية بعملة التعامل وفق أسعار التحويل السائدة بتاريخ كل معاملة.

تدرج فروق التحويل الناتجة عن تسوية وإعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة، وتدرج فروق التحويل الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية والتي تدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة لتلك البنود غير النقدية، فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية تدرج أيضاً مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

لغرض عرض البيانات المالية المجمعة، يتم عرض أصول ومطلوبات العمليات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة. ويتم تصنيف فروق التحويل الناتجة، إن وجدت، كإيرادات شاملة أخرى وتحويل إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة، وتدرج فروق التحويل تلك في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة التي يتم فيها استبعاد العملية الأجنبية.

3-3 تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات في الحالات التي يكون من المحتمل فيها تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة والتي يمكن فيها قياس الإيرادات بشكل موثوق، ويجب توفر معايير التحقق الخاصة التالية أيضاً قبل تحقق الإيرادات:

- تتحقق الإيرادات من المراجعات والوكالات والأصول المؤجرة بشكل يعكس العائد الدوري الثابت على صافي الاستثمار القائم.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.
- تتحقق إيرادات الإيجارات من الاستثمارات العقارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

4-3 الأدوات المالية

1-4-3 الأصول المالية

محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

تتحقق كافة مشتريات ومبيعات الأصول المالية بالطريقة المعتادة على أساس تاريخ السداد. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ السداد في بيان الربح أو الخسارة المجمع بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويتم إدراجها في الإيرادات الشاملة الأخرى بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق بشكل عام.

تحقق وعدم تحقق الأصول المالية

تتحقق الأصول المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في أداة تعاقدية، وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات فقط للأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية الناتجة من ذلك الأصل أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي إلى جهة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو لم تحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بتسجيل حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المتعلق به في حدود المبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية أصل مالي محول، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المالي وتسجيل الالتزام الخاص بالمتحصلات المستلمة.

التفاصيل

يتم التفاصيل بين الأصول المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التفاصيل على المبالغ المسجلة وتتوي المجموعة إما السداد على أساس الصافي أو تحقق الأصل وسداد الالتزام في الوقت ذاته.

تعرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المتماثلة.

تقوم المجموعة بتصنيف الأصول المالية إلى الفئات التالية: النقد والنقد المعادل والمستحق من البنوك والتمويلات الإسلامية للعملاء والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستثمارات متاحة للبيع وأصول أخرى.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
4-3 الأدوات المالية (تتمة)
1-4-3 الأصول المالية (تتمة)

النقد والنقد المعادل

يشتمل بند النقد والنقد المعادل على النقد في الصندوق والحساب الجاري لدى بنوك أخرى وتوظيفات لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام.

المستحق من البنوك والتمويلات الإسلامية للعملاء

المستحق من البنوك والتمويلات الإسلامية للعملاء هي أصول مالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وهي غير مدرجة في سوق نشط.

المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي ستتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق، المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المضافة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المضافة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الأصول المؤجرة - التي تكون فيها المجموعة مؤجراً

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقتضي شروط التأجير تحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر، وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بمبالغ تعادل صافي مبلغ الاستثمار القائم في عقود التأجير، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

في حال التعثر، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التسهيلات بدلاً من التنفيذ على الضمانات. ويشمل ذلك تمديد فترات السداد والاتفاق بشأن شروط تسهيلات جديدة. عند التفاوض حول شروط وأحكام هذه التسهيلات، تنطبق شروط وأحكام الترتيبات التعاقدية الجديدة عند تحديد ما إذا كانت هذه التسهيلات التمويلية ستظل متأخرة، تقوم الإدارة باستمرار بمراجعة التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من تلبية كافة المعايير ومن احتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. وتظل التسهيلات خاضعة لتقييم انخفاض القيمة سواء بشكل فردي أو مجمع.

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا تم تصنيفه كمحتفظ به بغرض المتاجرة أو تم تصنيفه بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي. يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إذا قامت المجموعة بإدارة تلك الاستثمارات واعتمدت في قرارات البيع والشراء على أساس قيمتها العادلة وفقاً لخطة المجموعة الاستراتيجية أو كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بصورة كبيرة من تضارب قياس أو تحقق قد ينتج في حال ما لم يتم التصنيف.

يتم إثبات تكاليف المعاملة ذات الصلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند تكبدها. يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة، كما تدرج التغيرات المتعلقة بها، والتي تأخذ في الاعتبار أي إيرادات توزيعات أرباح، في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

استثمارات متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة لا يتم تصنيفها في أي من فئات الأصول المالية أعلاه.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة متعلقة بها مباشرة.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات عليها، بخلاف خسائر انخفاض القيمة (راجع إيضاح 3-10) وفروق ترجمة العملات الأجنبية على أدوات الدين المتاحة للبيع، في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عند استبعاد الاستثمار أو يتقرر أن قيمته قد انخفضت، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكم في حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-3 الأدوات المالية (تتمة)

2-4-3 المطالبات المالية

يتم إثبات جميع الالتزامات المالية مبدئياً في تاريخ السداد بالقيمة العادلة ناقصاً أية تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطالبات المالية بالتكلفة المطفأة. تقوم المجموعة باستبعاد المطالبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء فتراتها. تتضمن المطالبات المالية المستحق إلى البنوك وحسابات المودعين والمطالبات الأخرى.

المستحق للبنوك وحسابات المودعين

حسابات المودعين هي الودائع المستلمة من العملاء بموجب الحسابات الجارية أو حسابات التوفير الاستثمارية أو الحسابات الاستثمارية محددة الأجل. وتشمل حسابات المودعين لدى البنك ما يلي:

(1) الودائع غير الاستثمارية في صورة حسابات جارية: لا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن البنك دفع الرصيد المتعلق بها عند الطلب. وعليه، فإن هذه الحسابات تعتبر قرضاً حسناً من المودعين للبنك حسب مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم استثمار هذا القرض الحسن حسب قرار المجموعة، وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي البنك.

(2) حسابات الودائع الاستثمارية: وتشمل حسابات التوفير وحسابات الودائع محددة الأجل وحسابات الودائع غير محددة الأجل.

حسابات التوفير الاستثمارية

وهي ودائع غير محددة الأجل يسمح فيها للعميل بسحب أرصدة هذه الحسابات أو أجزاء منها في أي وقت.

حسابات الودائع الاستثمارية محددة الأجل

وهي ودائع محددة الأجل بناءً على عقود الودائع المبرمة بين البنك والمودع. وتستحق هذه الودائع شهرياً أو ربع سنوياً أو نصف سنوياً أو سنوياً.

حسابات الودائع الاستثمارية غير محددة الأجل

وهي ودائع استثمارية غير محددة الأجل وتعامل كودائع سنوية تجدد تلقائياً عند الاستحقاق لفترة مماثلة، ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية للبنك بعدم رغبتهم في تجديد الوديعة. في جميع الحالات، تحصل الحسابات الاستثمارية على نسبة من الربح وتتحمل جزءاً من الخسارة وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

5-3 القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم قبضه عن بيع أحد الموجودات أو السعر الذي قد يتم سداؤه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في عمليات السوق في تاريخ القياس بشكل أساسي، أو في أكثر الأسواق ربحية والتي يكون للمجموعة المشاركة فيها في ذلك التاريخ في حالة عدم وجود مثل هذه المعاملة المنظمة.

وتقوم المجموعة، متى توفر ذلك، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعلن في سوق نشط لهذه الأداة. ويُعتبر السوق نشطاً إن كانت المعاملات الخاصة بالأصول أو الالتزامات تتم بشكل متكرر وكاف وكمية تكفي لتقدير معلومات تسعير بشكل مستمر.

وفي حالة عدم وجود سعر معلن في السوق النشط، تقوم المجموعة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق أكبر قدر من الاستفادة من المعلومات الملحوظة ذات الصلة وتحدد من استخدام المعلومات غير الملحوظة. كما يشمل أسلوب التقييم الذي يقع عليه الاختيار على كافة العوامل التي قد يأخذها المشاركون في عمليات السوق بعين الاعتبار أثناء تسعير معاملة ما.

وفي حالة ما إذا كان هناك سعراً للعرض وسعراً للطلب لأي من الموجودات أو المطالبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس موجوداتها بسعر العرض ومطالباتها بسعر الطلب.

وتقرر المجموعة إذا ما تمت عمليات تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي عبر إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المعلومات التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير.

ويتم تحديد القيم العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين يتمتعون بمؤهلات مهنية مناسبة ومعترف بها وخبرات حديثة بالموقع والفئة الخاصة بالعقار موضوع التقييم كما يجب أن توضع بعين الاعتبار القدرة على توليد منافع اقتصادية من استخدام العقار بأفضل استخدام.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

6-3 المشتقات المالية

يتم عرض أدوات المشتقات المالية بشكل مبدئي في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (بما فيها تكاليف المعاملة)، ثم يتم قياسها بقيمتها العادلة لاحقاً.

تبرم المجموعة عقوداً آجلة للصرف الأجنبي، وهذه العقود هي عبارة عن ترتيبات تعاقدية لشراء أو بيع أدوات مالية معينة بسعر محدد وتاريخ مستقبلي. ويتم عرض المشتقات المالية بالقيمة العادلة، والتي تشمل الربح غير المحقق أو الخسارة غير المحققة من التقييم وفقاً للقيمة السوقية للمشتقات المالية باستخدام أسعار السوق أو نماذج التسعير الداخلية. ويتم وضع المشتقات المالية ذات القيمة السوقية الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن "أصول أخرى"، بينما يتم وضع المشتقات المالية ذات القيمة السوقية السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن "مطلوبات أخرى" ضمن بيان المركز المالي المجمع.

ويتم وضع الأرباح أو الخسائر الناتجة من المشتقات المالية ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع.

7-3 الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي العقارات التي يتم الاحتفاظ بها لغرض تحقيق إيرادات إيجارية أو لزيادة قيمتها الرأسمالية أو لكلا الغرضين، ولكن ليس لغرض البيع في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال أو الاستخدام لأغراض إنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات لأغراض إدارية، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي ولاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج أي تغيير عليها في بيان الربح أو الخسارة المجمع، تتضمن التكلفة النفقات المتعلقة مباشرة بحيازة العقار الاستثماري.

يتم إثبات أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع الاستثمار العقاري (محتسبة على أساس الفرق بين صافي محصل البيع والقيمة الدفترية للبند) في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

عند تغيير استخدام عقار معين بحيث يتم تصنيفه كممتلكات ومعدات، فإن القيمة العادلة لهذا العقار في تاريخ إعادة التصنيف تمثل تكلفته وذلك لأغراض المحاسبة لاحقاً.

8-3 الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكلفة تتعلق به مباشرة يتم تكديدها حتى يصل الأصل إلى موقع التشغيل ويصبح صالحاً للاستخدام المخصص له.

تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل أن تدفقاً للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالنفقات سيعود على المجموعة. يتم الاعتراف بتكاليف الصيانة والإصلاح اليومي للممتلكات والمعدات عند تكديدها.

يتم استهلاك بنود الممتلكات والمعدات على أساس القسط الثابت في بيان الربح أو الخسارة المجمع على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنوات الحالية والمقارنة للبنود الهامة من الممتلكات والمعدات:

- أثاث وتحسينات على عقارات مستأجرة 5 سنوات
- معدات مكتبية 3 - 10 سنوات
- مبان على أراضٍ مستأجرة 20 سنة

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية دورياً ويتم تعديلها حسبما كان ملائماً.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

9-3 انخفاض القيمة

1-9-3 الأصول المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد انخفضت قيمتها. ويعتبر الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية قد انخفضت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة حدث أو أكثر وقع بعد التحقق المبدئي للأصل (حدث تكبد خسارة) وأن حدث الخسارة له أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يسهل تقديرها. وإذا ما ظهر هذا الدليل، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يتم احتساب مبلغ خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي يقاس بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخسومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي لذلك الأصل. يتم إثبات الخسائر في بيان الربح أو الخسارة المجمع ويتم إظهارها في مخصص مقابل التمويلات الإسلامية للعملاء. في حال وقوع أحداث بعد إثبات الانخفاض في القيمة بما يؤدي إلى انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة، يتم رد الانخفاض في خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية و0.5% على التسهيلات غير النقدية، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لاحتساب مخصص محدد لها. في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات حيث تم تغيير نسبة المخصص من 2% إلى 1% على التسهيلات النقدية ومن 1% إلى 0.5% على التسهيلات غير النقدية. وبدأ سريان هذه النسب المعدلة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بعد خصم بعض فئات الضمانات، خلال فترة التقرير. ويتم الاحتفاظ بالجزء من المخصص العام الذي زاد عن نسبة 1% للتسهيلات النقدية وعن 0.5% للتسهيلات غير النقدية كما في 31 ديسمبر 2006 كمخصص عام حتى تصدر تعليمات أخرى بهذا الشأن من قبل بنك الكويت المركزي.

الاستثمارات المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع بإعادة تصنيف الخسائر المترتبة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية، إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. إن الخسائر المترتبة المعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع تمثل الفرق بين تكلفة الشراء، بالصافي بعد أي سداد أو إطفاء للمبلغ الأصلي والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة معترف بها سابقاً في بيان الربح أو الخسارة المجمع، في حال زادت القيمة العادلة خلال الفترة اللاحقة لأوراق الدين المتاحة للبيع المنخفضة قيمتها ويمكن ربط الزيادة بشكل موضوعي بحدث يقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عندئذ يتم رد خسارة انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ الرد في بيان الربح أو الخسارة المجمع. إلا أنه يتم تسجيل أي استرداد لاحق في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع المنخفضة قيمتها في الإيرادات الشاملة الأخرى.

2-9-3 الأصول غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على وجود خسائر انخفاض في القيمة على هذه الأصول. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا لم يكن بالإمكان تقدير المبلغ الممكن استرداده لأي أصل ما، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي يندرج ضمنها هذا الأصل. وفي حال توفر أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع أصول المجموعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد، أو توزع بشكل آخر على المجموعة الأقل من وحدات إنتاج النقد التي يتوافر لها أساس معقول وثابت للتوزيع.

يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المتكبدة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام، أيهما أعلى. ويتم عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس معدلات السوق الحالية والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم له تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا تم تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى قيمتها الممكن استرداده. وتتحقق خسارة انخفاض القيمة مباشرة ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع، ما لم يدرج الأصل بالقيمة المعاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن خسارة انخفاض القيمة كإعارة التقييم.

فيما يخص الأصول غير المالية بخلاف الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل بيانات مالية عما إذا كانت هناك أي مؤشرات أن خسائر انخفاض القيمة المدرجة سابقاً لم يعد لها وجود أو أنها انخفضت. وفي حال رد خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، فإن القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) يتم زيادتها إلى القيمة المقدرة المعدلة لمبلغها الممكن استرداده، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم زيادتها القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم تتحقق أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل (وحدة إنتاج النقد) في سنوات سابقة. ويتحقق عكس خسائر انخفاض القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع، ما لم يتم إدراج الأصل بقيمة معاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن عكس خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

10-3 المخصصات

يتم تحقق المخصص في حال كان على المجموعة، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية أو استدلالية حالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية صادرة عن المجموعة. يتم مراجعة المخصصات بتاريخ التقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي للمصروفات اللازمة لسداد الالتزام كما في تاريخ المركز المالي ويتم خصمها إلى القيمة الحالية حينما يكون التأثير جوهرياً.

11-3 المطلوبات والأصول المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ما لم يكن احتمال تحقيق تدفق نقدي للموارد أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الأصول المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

12-3 المدفوعات بالأسهم

يقوم البنك بتطبيق خطة مكافآت بالأسهم من حقوق الملكية، ويتم إدراج القيمة العادلة للخدمات التي يحصل عليها من الموظف مقابل منح الخيارات أو الأسهم ضمن المصروفات، بالإضافة إلى الزيادة المقابلة في حقوق الملكية، ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي سيتم صرفه على مدى فترة منح هذه الخيارات أو الأسهم بالنظر إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم في تاريخ منحها باستخدام نموذج "بلاك شولز". وتقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية بمراجعة تقديراتها لعدد الخيارات المتوقع ممارستها. وتقوم بإدراج أثر مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الربح أو الخسارة المجمع، مع التعديل المقابل لحقوق الملكية.

13-3 تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال التشغيلية استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية والتي تتم مراجعتها بصورة دورية من قبل صناع القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. وتنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

يمثل قطاع الأعمال تصنيف لعناصر المجموعة التي تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

يمثل القطاع الجغرافي تصنيف لعناصر المجموعة التي تقوم بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك القطاعات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

14-3 أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الخاصة التي تم إصدارها، وتم إعادة حيازتها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم بعد إعادة إصدارها أو إلغاؤها. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. ووفقاً لطريقة التكلفة، يتم تحميل المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعادة حيازتها على حساب حقوق ملكية مقابل. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم إيداع الأرباح في حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة) وهو حساب غير قابل للتوزيع. ويتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن في هذا الحساب. يتم تحميل أية خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات. ويتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً للتقاص مع أية خسائر مقيدة سابقاً في حساب الاحتياطيات والأرباح المرحلة وحساب أرباح بيع أسهم الخزينة.

ولا يتم دفع أية توزيعات أرباح نقدية على هذه الأسهم. ويزيد إصدار أسهم المنحة عدد أسهم الخزينة بالتناسب ويقلل من متوسط التكلفة للسهم دون التأثير في التكلفة الإجمالية لأسهم الخزينة.

15-3 مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات محددة إلى برامج الدولة بالإضافة إلى الدفعات الإجمالية التي يتم سدادها إلى الموظفين عند انتهاء التوظيف وفقاً لقوانين الأماكن التي يعملون بها. إن خطة المنافع المحددة غير ممولة ويتم احتسابها كمبلغ مستحق إلى الموظفين نتيجة لإنهاء الخدمات القسري في تاريخ التقرير. ويعتبر هذا الأساس تقريباً موثقاً فيه للقيمة الحالية للالتزام النهائي.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

16-3 مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يقوم البنك بحساب مساهمته المقدمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% وفقاً للحساب المستند إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة.

17-3 ضريبة دعم العمالة الوطنية

يقوم البنك بحساب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم (19) لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم (24) لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة. ويتم خصم حصص الأرباح النقدية المتحصلة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

18-3 الزكاة

اعتباراً من 10 ديسمبر 2007 يقوم البنك بدفع الزكاة وفقاً لمتطلبات القانون رقم (46) لسنة 2006، ويتم تحميل الزكاة المحسوبة وفقاً لهذه المتطلبات على بيان الربح أو الخسارة المجموع.

19-3 الضمانات المالية

تقوم المجموعة في السياق الطبيعي للعمل بإعطاء ضمانات مالية تتمثل في خطابات الاعتماد والضمان والقبول. ويتم تسجيل الضمانات المالية عادة كمطلوبات بالقيمة العادلة معدلة بتكاليف المعاملة التي ترجع بشكل مباشر إلى إصدار الضمان. وبعد ذلك يتم قياس المطلوبات بناءً على أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي عند تاريخ إعداد التقرير أو المبلغ المسجل ناقصاً الإطفاء التراكمي، أيهما أعلى.

20-3 الأصول المملوكة برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمة الوكالة وغيرها من خدمات الأمانة التي ينتج عنها تملك أو استثمار أصول بالنيابة عن عملائها. ولا يتم التعامل مع الأصول المملوكة بصفة الوكالة أو الأمانة كأصول خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي المجموع، بل يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

1-4 الأحكام الهامة لتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، بخلاف تلك التي تتضمن تقديرات، والتي كان لها أثر كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

يجب على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة الاستثمار بشأن تصنيفه كمحتفظ به حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

عند تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بالتأكد من أنها تقي بأحد المعايير المطلوبة لهذا التصنيف كما هو مبين في السياسات المحاسبية الهامة (انظر إيضاح 1.4.3).

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة استثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. وتتطلب عملية تحديد الانخفاض "الحاد" أو "المتواصل" تقديرات هامة. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

مستويات القيمة العادلة

كما هو مبين في إيضاح 30 - 6، تلتزم المجموعة بتحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. إن الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المدخلات المرصودة ومدى أهمية المدخلات غير المنظورة مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

2-4 الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه:

خسائر انخفاض القيمة في التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تتخذ الإدارة أحكام حول تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند تلك التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة إلى أحد الأمور التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة، أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى ذات سمات مماثلة إلى حد كبير، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة تقديرات هامة.

5. التوزيعات للمودعين

يقوم البنك بتحديد وتوزيع حصة المودعين من الربح بناءً على نتائج البنك في نهاية كل شهر.

6. صافي إيرادات استثمارات

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
1,545	1,487	إيرادات قسائم صكوك
1,397	1,112	إيرادات توزيعات أرباح
328	233	صافي إيرادات إيجارات من استثمارات عقارية
(876)	(547)	صافي خسائر من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
314	(10)	صافي (خسارة) / ربح بيع استثمارات متاحة للبيع
(34)	270	صافي ربح/(خسارة) بيع استثمارات عقارية
(1,712)	2,441	ربح/(خسارة) غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
962	4,986	

7. صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
5,271	8,385	إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات
(1,639)	(2,450)	مصرفات الأتعاب والعمولات
3,632	5,935	

8. مخصص انخفاض القيمة

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
17,852	11,497	مخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية
2,115	1,455	مخصص انخفاض قيمة استثمارات
3,114	-	مخصص انخفاض قيمة أصول أخرى
23,081	12,952	

8. مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

تحليل مخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية حسب المخصص العام والمحدد كما يلي:

محدد ألف د.ك	عام ألف د.ك	المجموع ألف د.ك	
4,261	28,685	32,946	الرصيد في 1 يناير 2013
13,448	4,404	17,852	المحمل خلال السنة
3,779	-	3,779	استرداد أرصدة مشطوبة
(17,781)	-	(17,781)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
3,707	33,089	36,796	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
8,382	3,115	11,497	المحمل خلال السنة
971	-	971	استرداد أرصدة مشطوبة
(7,680)	-	(7,680)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
5,380	36,204	41,584	الرصيد في 31 ديسمبر 2014

فيما يلي تحليل إضافي لمخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية حسب الفئات التالية:

تمويلات إسلامية للعملاء ألف د.ك	تسهيلات غير نقدية ألف د.ك	المجموع ألف د.ك	
31,551	1,395	32,946	الرصيد في 1 يناير 2013
17,903	(51)	17,852	المحمل خلال السنة
3,779	-	3,779	استرداد أرصدة مشطوبة
(17,781)	-	(17,781)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
35,452	1,344	36,796	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
11,346	151	11,497	المحمل خلال السنة
971	-	971	استرداد أرصدة مشطوبة
(7,680)	-	(7,680)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
40,089	1,495	41,584	الرصيد في 31 ديسمبر 2014

في 31 ديسمبر 2014، بلغت التسهيلات التمويلية غير المنتظمة 14,895 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد المخصص بمبلغ 5,380 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: 25,071 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد المخصص بمبلغ 3,707 ألف دينار كويتي). ويستند تحليل المخصص العام والمحدد الظاهر أعلاه إلى تعليمات بنك الكويت المركزي.

9. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. تحتسب الأرباح المخفضة لكل سهم بتقسيم ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي يمكن إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المخفضة المحتملة إلى أسهم. الأرباح المخفضة لكل سهم نتيجة إصدار خيارات الأسهم للموظفين لا تؤدي إلى أي تغيير عن الأرباح الأساسية المعلنة لكل سهم.

2013	2014
13,408	28,239
1,962,232	1,962,922
6.83	14.39

صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)

بلغت ربحية السهم 7.29 فلس للسهم الواحد في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 قبل التعديل بأثر رجعي لعدد الأسهم بعد إصدار أسهم المنحة (انظر إيضاح 22).

10. النقد والتقد المعادل

2013	2014
ألف د.ك	ألف د.ك
19,846	24,555
682	-
7,674	9,653
177,420	280,613
205,622	314,821

النقد في الصندوق
الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي - حساب جاري
الأرصدة لدى البنوك - الحسابات الجارية
التوظيفات قصيرة الأجل لدى البنوك التي تحل آجال استحقاقها خلال سبعة أيام

لا تختلف القيم العادلة للنقد والنقد المعادل عن قيمها الدفترية.

11. مستحق من البنوك

فيما يلي التوزيعات الجغرافية للأرصدة المستحقة من البنوك:

2013	2014
ألف د.ك	ألف د.ك
266,884	206,816
31,987	56,777
298,871	263,593

الكويت والشرق الأوسط
أوروبا

12. تمويلات إسلامية للعملاء

إن التوزيعات الجغرافية لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء كما يلي:

المجموع	آسيا	أوروبا	الكويت والشرق الأوسط
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
2014			
1,058,237	3,329	4,423	1,050,485
786,967	-	-	786,967
1,845,204	3,329	4,423	1,837,452
(40,089)	(1,254)	(44)	(38,791)
1,805,115	2,075	4,379	1,798,661
2013			
937,800	3,099	4,550	930,151
576,353	-	-	576,353
1,514,153	3,099	4,550	1,506,504
(35,452)	(30)	(46)	(35,376)
1,478,701	3,069	4,504	1,471,128

إن مخصص انخفاض القيمة لتمويلات إسلامية للعملاء كما يلي:

المجموع		عام		محدد	
2013	2014	2013	2014	2013	2014
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
31,551	35,452	27,290	31,745	4,261	3,707
17,903	11,346	4,455	2,964	13,448	8,382
3,779	971	-	-	3,779	971
(17,781)	(7,680)	-	-	(17,781)	(7,680)
35,452	40,089	31,745	34,709	3,707	5,380

الرصيد في بداية السنة
المحمل خلال السنة
استرداد أرصدة مشطوبة
أرصدة مشطوبة خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

12. تمويلات إسلامية للعملاء (تتمة)

فيما يلي تحليل إضافي للمخصص المحدد على أساس فئة الأصول المالية:

المجموع		الخدمات المصرفية الاستهلاكية		الخدمات المصرفية للشركات		
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	
4,261	3,707	1,800	1,338	2,461	2,369	الرصيد في بداية السنة
13,448	8,382	810	801	12,638	7,581	المحمل خلال السنة
3,779	971	160	281	3,619	690	استرداد أرصدة مشطوبة
(17,781)	(7,680)	(1,432)	(796)	(16,349)	(6,884)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
3,707	5,380	1,338	1,624	2,369	3,756	الرصيد في نهاية السنة

يتم عند الضرورة طلب أنواع مقبولة من الضمانات لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء وذلك للتخفيف من أثر مخاطر الائتمان.

فيما يلي التمويلات الإسلامية غير المنتظمة للعملاء والمخصصات المحددة ذات الصلة:

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
28,778	20,275	تمويلات إسلامية للعملاء مخصص انخفاض القيمة المحدد
(3,707)	(5,380)	
25,071	14,895	

قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل التمويلات الإسلامية الفردية المنخفضة القيمة بمبلغ 23,800 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 23,280 ألف دينار كويتي).

13. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
3,932	2,995	استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة استثمارات في صناديق غير مسعرة
1,934	9,743	
5,866	12,738	

14. استثمارات متاحة للبيع

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
31,289	77,982	استثمار في صكوك استثمار في صناديق غير مسعرة استثمار في أوراق مالية غير مسعرة استثمار في أوراق مالية مسعرة
18,383	22,046	
11,159	11,906	
2,213	1,918	
63,044	113,852	

15. شركات تابعة

فيما يلي الشركات التابعة العاملة الرئيسية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	2014 حصة الملكية وحقوقي النصوي %	2013 حصة الملكية وحقوقي النصوي %	النشاط الرئيسي
شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	67.63	67.63	تأمين تكافلي
شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	99.55	99.55	استثمار إسلامي

16. استثمارات في شركات زميلة

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	2014 حصة الملكية وحقوقي النصوي %	2013 حصة الملكية وحقوقي النصوي %	النشاط الرئيسي
بنك المال المتحد	السودان	21.67	21.67	خدمات مصرفية
شركة إجارة إندونيسيا للتمويل	إندونيسيا	33.33	33.33	تجارية إسلامية
المجموعة السعودية للمشاريع القابضة	الكويت	25.00	25.00	خدمات تمويل إسلامية
بنك لندن والشرق الأوسط	المملكة المتحدة	25.62	25.62	عقار
بنك سياريا معاملات إندونيسيا	إندونيسيا	22.00	22.00	خدمات مصرفية
				تجارية إسلامية

فيما يلي ملخص المعلومات المالية الخاصة ببنك لندن والشرق الأوسط:

2014 ألف د.ك	2013 ألف د.ك	
585,845	528,745	إجمالي الأصول
(473,602)	(418,620)	إجمالي المطلوبات
112,243	110,125	صافي الأصول
28,757	28,214	حصة المجموعة في صافي الأصول
2014 ألف د.ك	2013 ألف د.ك	
21,918	11,762	إجمالي الإيرادات
2,447	461	صافي الربح
627	-	حصة المجموعة في النتائج

فيما يلي ملخص المعلومات المالية الخاصة ببنك سياريا معاملات إندونيسيا:

2014 ألف د.ك	2013 ألف د.ك	
1,444,575	1,241,918	إجمالي الأصول
(1,351,408)	(1,140,734)	إجمالي المطلوبات
93,167	101,184	صافي الأصول
20,497	22,260	حصة المجموعة في صافي الأصول
5,817	6,305	حصة المجموعة في الالتزامات المحتملة

16. استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

2013	2014	
ألف د.ك	KD*000	
56,590	42,776	إجمالي الإيرادات
12,507	(6,563)	صافي الربح
-	(1,445)	حصة المجموعة في النتائج

فيما يلي ملخص المعلومات المالية التي تتعلق بالشركات الزميلة الأخرى غير الهامة للمجموعة:

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
112,440	123,610	إجمالي الأصول
(77,878)	(61,584)	إجمالي المطلوبات
34,562	62,026	صافي الأصول
7,631	14,036	حصة المجموعة في صافي الأصول
8,136	5,422	حصة المجموعة في الالتزامات المحتملة

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
9,519	10,045	إجمالي الإيرادات
3,117	2,737	صافي الربح
726	571	حصة المجموعة في النتائج

17. استثمارات عقارية

كانت الحركة على الاستثمارات العقارية كما يلي:

2013	2014	
ألف دك	دك	
17,904	30,245	الرصيد في بداية السنة
21,808	6,916	الإضافات خلال السنة
(8,048)	(13,575)	الاستيعادات خلال السنة
		صافي الإيرادات/(خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة
(1,712)	2,441	لاستثمارات عقارية
293	(390)	تعديلات ترجمة صلات أجنبية
30,245	25,637	الرصيد في نهاية السنة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة بناءً على أسلوب السوق. ولم يطرأ أي تغيير على أساليب التقييم خلال السنة. وقد تم وضع جميع الاستثمارات العقارية للمجموعة ضمن المستوى 2 من مستويات القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2014.

18. أصول أخرى

2013	2014	
ألف دك	ألف دك	
616	943	إيرادات مستحقة
4,394	4,443	مدفوعات مقدماً
6,506	5,558	أخرى
11,516	10,944	

19. مطلوبات أخرى

2013	2014	
ألف دك	ألف دك	
6,223	8,518	دائنون ومصرفات مستحقة
6,434	7,804	مكافآت مستحقة للموظفين
7,642	6,040	حسابات مقاصة
1,344	1,495	مخصص عام على تسهيلات غير نقدية
3,085	2,500	حسابات الهامش
4,355	10,878	أخرى
29,083	37,235	

20. رأس المال

2013	2014	
ألف دك	ألف دك	سهم
183,645	196,500	أسهم مصرح بها ومصدرة ومدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم مكونة من 1,661,802,886 سهم (2013: 1,661,802,886 سهم) مدفوع نقداً بالكامل و 303,198,614 سهم (2013: 174,647,114 سهم) مصدرة كأسهم منحة
1,836,450,000	1,965,001,500	

21. علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات.

22. توزيعات الأرباح المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية 5 فلوس للسهم (2013: لا يوجد) وأسهم منحة بنسبة 5% (2013: 7%) وتم التأشير بزيادة رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 17 مارس 2014) على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2014، إن التوزيعات المقترحة هذه في حالة الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، سوف تستحق الدفع للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ الموافقة الرقابية على توزيع توزيعات الأرباح.

23. أسهم خزينة

يملك البنك أسهم الخزينة التالية كما في 31 ديسمبر:

2013	2014	
2,603,669	1,930,589	عدد أسهم الخزينة
0.1418%	0.0983%	نسبة أسهم الخزينة إلى إجمالي الأسهم المصدرة - %
1,100	763	تكلفة أسهم الخزينة - ألف دك
1,458	792	القيمة السوقية لأسهم الخزينة - ألف دك
0.620	0.512	المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)

لا يسمح بتوزيع مبلغ مساوٍ لتكلفة أسهم الخزينة من الأرباح المرحلة والاحتياطي الاختياري على مدار فترة ملكية أسهم الخزينة.

24. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات المعدل رقم 25 لعام 2012 والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العملة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، إلى الاحتياطي القانوني ويجوز للبنك إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال. ويعد حساب الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك.

25. احتياطي اختياري

بموجب النظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة العائد لمساهمي البنك إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف التحويل السنوي إلى الاحتياطي الاختياري بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من قبل مجلس الإدارة. يجوز توزيع الاحتياطي الاختياري على المساهمين وفقاً لتقدير الجمعية العمومية وبالطريقة التي تناسب مصلحة البنك، باستثناء المبلغ الذي يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة (إيضاح 23)

26. احتياطي المدفوعات بالأسهم

يقوم البنك بتطبيق خطة مكافآت بالأسهم حيث قام البنك بمنح خيار شراء الأسهم لأعضاء الإدارة التنفيذية، وتستحق هذه الخيارات إذا استمر الموظف بالخدمة لدى البنك لفترة ثلاث سنوات من تاريخ منحها ويمكن للموظف ممارسة الخيارات خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحقاق. إذا لم يتم دفع سعر الممارسة خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحقاق، سيتم إلغاء الخيارات التي تم استحقاقها. إن سعر ممارسة الخيارات الممنوحة يعادل 100 فلس للسهم الواحد. بلغت القيمة العادلة للخيارات الممنوحة خلال السنة والمحددة باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز 476 فلس (2013: 546 فلساً). وكانت المخالفات الهامة في هذا النموذج سعر السهم بمبلغ 570 فلس (2013: 640 فلساً) كما في تاريخ المنح وسعر الممارسة بقيمة 100 فلس كما هو مبين أعلاه وانحراف معياري لعائد سعر السهم المتوقع بنسبة 19% (2013: 26%) وفترة الخيار المفصح عنها أعلاه ومعدل سنوي خال من المخاطر بنسبة 2%. ويستند التقلب الذي يتم قياسه بالانحراف المعياري لعائد سعر السهم المتوقع إلى تحليل إحصائي لأسعار الأسهم اليومية على مدى الثلاث سنوات الماضية. وقد بلغ المتوسط المرجح للأعمار المتبقية لخيارات الأسهم 481 يوماً (2013: 575 أيام) وبلغ المتوسط المرجح للقيمة العادلة لخيارات الأسهم الممنوحة 500 فلساً (2013: 530 فلساً).

يبين الجدول التالي الحركة في عدد خيارات الأسهم خلال السنة:

عدد خيارات الأسهم 2013	عدد خيارات الأسهم 2014	
1,900,216	2,369,156	القائمة في 1 يناير
897,233	1,259,683	الممنوحة خلال السنة
(428,293)	(418,814)	الأسهم الملغاة خلال السنة
-	(799,380)	الأسهم المستخدمة خلال السنة
2,369,156	2,410,645	القائمة في 31 ديسمبر

يبلغ المصروف المستحق على حساب خطط المكافآت بالأسهم للسنة 406 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: 323 ألف دينار كويتي) وتدرج ضمن تكاليف الموظفين في بيان الربح أو الخسارة المجموع. خلال السنة، مارس بعض الموظفين حقهم الخاص بخيار شراء الأسهم وذلك عن طريق شراء 799,380 سهم وقد تم إصدار هذه الأسهم من أسهم الخزينة التي يحتفظ بها البنك.

27. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي تخضع لسيطرتهم أو لسيطرتهم المشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين والشركة الأم وأعضاء مجلس إدارتها وموظفي إدارتها الرئيسيين وفروعها وشركاتها الزميلة والتابعة. وتنتج الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة من المعاملات التجارية في إطار النشاط الاعتيادي على أسس تجارية بحته وهي مدرجة ضمن بنود البيانات المالية التالية:

		عدد أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات علاقة		
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ألف د.ك.	ألف د.ك.					
5,745	4,650		1	2	7	تمويلات إسلامية للعملاء
29,465	32,932		8	9	11	حسابات المودعين
18	18	-	-	-	1	خطابات ضمان واعتمادات مستندية
202	103					إيرادات
(173)	(17)					مصرفات
92,401	8,366					الشركة الأم
87,612	42,554					مستحق من البنوك
279	271					مستحق إلى البنوك
(150)	(290)					إيرادات
						مصرفات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل تسهيلات تمويلية إسلامية إلى أطراف ذات علاقة في شكل أسهم وعقارات. وقد بلغ تقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل تلك التسهيلات لأطراف ذات صلة 4,770 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 1,271 ألف دينار كويتي).

مدفوعات لموظفي الإدارة العليا:

فيما يلي تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا:

2013	2014	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	
1,904	1,780	مزاي قصيرة الأجل
299	283	مكافأة نهاية الخدمة
226	279	مدفوعات الأسهم
2,429	2,342	

كما يشارك أعضاء الإدارة التنفيذية في برنامج المدفوعات بالأسهم (أنظر إيضاح 26)

28. التزامات ومطلوبات محتملة

في تاريخ التقرير كانت هناك التزامات ومطلوبات محتملة قائمة ضمن أنشطة الأعمال الاعتيادية تتعلق بما يلي:

2013	2014	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	
166,952	172,768	كفالات
26,872	43,120	خطابات قبول واعتمادات مستندية
411	914	التزامات رأسمالية (مشروعات قيد الإنشاء)
194,235	216,802	

29. تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات التشغيل استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات التشغيل إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

قطاعات الأعمال

يتم تقسيم أنشطة البنك لأغراض الإدارة في أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية الاستهلاكية : تقدم سلسلة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء الأفراد والمؤسسات، وتتضمن هذه السلسلة خدمات التمويل الاستهلاكي والبطاقات الائتمانية والودائع وخدمات الفروع المصرفية الأخرى.

الخدمات المصرفية للشركات : تقدم خدمات المراجحة والإجارة والخدمات التجارية والخدمات الأخرى للعملاء من الشركات.

الخدمات المصرفية الاستثمارية : تشمل بصورة رئيسية إدارة الاستثمارات المباشرة، والاستثمارات في شركات الزميلة، واستثمارات العقارات المحلية والدولية وإدارة الأصول.

الخزانة : تقدم بصورة رئيسية خدمات تسهيلات المراجعة المحلية والدولية والتسهيلات التمويلية الإسلامية الأخرى بصورة رئيسية مع البنوك، إضافة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات البنك.

بنود داخل المجموعة : تشمل أنشطة المجموعة الأخرى والمتبقية فيما يتعلق بسياسة التسعير والتوزيع بين القطاعات.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
36,952	24,572	(1,895)	4,980	1,599	66,208
-	-	(247)	-	-	(247)
38,440	29,476	5,899	6,332	(1,742)	78,405
(1,248)	(57)	(54)	(9)	(810)	(2,178)
20,548	18,447	118	5,983	(16,591)	28,505
791,539	1,176,156	192,601	520,509	(32,875)	2,647,930
782,442	190,718	19,115	1,344,421	10,132	2,346,828

2014

صافي ربح/(خسارة) التمويل
حصّة في نتائج شركات زميلة
الإيرادات/(الخسائر) التشغيلية
استهلاك
صافي ربح/(خسارة) السنة
مجموع الأصول
إجمالي المطلوبات

الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
30,347	23,642	(3,787)	8,076	2,464	60,742
-	-	726	-	-	726
30,799	27,817	(1,585)	9,052	989	67,072
(987)	(44)	(47)	(15)	(606)	(1,699)
16,365	11,829	(9,341)	8,641	(14,774)	12,720
584,980	987,148	183,256	477,174	(40,572)	2,191,986
650,861	158,846	19,460	1,092,695	637	1,922,499

2013

صافي ربح/(خسارة) التمويل
حصّة في نتائج شركات زميلة
الإيرادات/(الخسائر) التشغيلية
استهلاك
صافي ربح/(خسارة) السنة
مجموع الأصول
إجمالي المطلوبات

29. تحليل القطاعات (تتمة)

قطاعات جغرافية

لعرض المعلومات على أساس المناطق الجغرافية، فإن الإيرادات تستند إلى الموقع الجغرافي للعملاء وتستند الأصول إلى الموقع الجغرافي للأصول.

	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	المجموع
2014	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك
الأصول	2,425,562	3,195	131,830	87,343	2,647,930
أصول غير متداولة (باستثناء الأدوات المالية)	46,309	-	5,774	-	52,083
المطلوبات وحقوق الملكية	2,644,560	-	3,370	-	2,647,930
إيرادات/(مصرفات) القطاع	78,736	285	917	(1,533)	78,405
2013	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك
الأصول	2,047,169	1,253	100,040	43,524	2,191,986
أصول غير متداولة (باستثناء الأدوات المالية)	49,730	-	4,461	-	54,191
المطلوبات وحقوق الملكية	2,188,007	30	3,803	146	2,191,986
إيرادات / (مصرفات) القطاع	69,112	-	(2,157)	117	67,072

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

1-30 مقدمة ونظرة عامة

يوجد مخاطر كامنة في أنشطة المجموعة ولكن يتم إدارة تلك المخاطر بطريقة منظمة من خلال سياسة مخاطر المجموعة والتي تشمل الإدارة الشاملة للمخاطر ضمن الهيكل التنظيمي وإجراءات إدارة ومراقبة وقياس المخاطر. يوفر مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنيقة عن المجلس التوجه العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها في ظل دعم من لجنة الإدارة التنفيذية ووظائف إدارة المخاطر في المجموعة.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتطبيق نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر، حيث يساعد هذا الأسلوب في إظهار الخسائر المحتملة في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة والتي تعتبر تقدير للخسارة النهائية الفعلية وذلك استناداً إلى نماذج إحصائية. يتم فحص كافة المعاملات التي يتم الحصول عليها من مختلف مجموعات الأعمال الداخلية وتحليلها لتحديد وإدارة ومراقبة المخاطر.

يتم تصنيف المعاملات والانكشافات القائمة للمخاطر ومقارنتها بالحدود المصرح بها، حيث يتم مراقبة المخاطر غير المصنفة في ضوء إرشادات السياسة ومؤشرات المخاطر الرئيسية والضوابط الرقابية. ويتم تصعيد أي فروق أو تجاوزات أو انحرافات إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وكجزء من الإدارة العامة للمخاطر، تستخدم المجموعة الأدوات المالية لإدارة الانكشافات للمخاطر نتيجة التغيرات في مخاطر الصرف الأجنبي والأسهم، وتستخدم الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة.

يتضمن إطار العمل الشامل لإدارة المخاطر في المجموعة إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة لتجنب التركيز المفرط للمخاطر.

2-30 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة أحد الأطراف على سداد التزاماته مما يسبب خسائر مالية للمجموعة، وتنتج مخاطر الائتمان من الأعمال الاعتيادية للمجموعة.

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد كافة السياسات المتعلقة بالائتمان.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

2-30 مخاطر الائتمان (تتمة)

يتم وضع حدود ائتمانية لكافة العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية. تتطلب الإجراءات المحددة في دليل سياسة الائتمان للمجموعة أن تخضع كافة العروض الائتمانية لفرز تفصيلي من قبل أقسام مخاطر الائتمان. وعند الضرورة، يتم الحصول على بعض أنواع من الضمانات للتسهيلات التمويلية لتخفيف المخاطر الائتمانية المتعلقة بها.

ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول قواعد وضوابط تصنيف التسهيلات الائتمانية، قامت المجموعة بتشكيل لجنة داخلية من موظفين مهنيين متخصصين بغرض دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية الحالية لكل عميل في المجموعة. ويتعين على هذه اللجنة التي تجتمع بصورة دورية خلال العام تحديد أي مواقف غير عادية والصعوبات المصاحبة لمركز العميل والذي قد يسبب تصنيف الدين كغير منتظم، وتحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

كما تحد المجموعة من المخاطر من خلال تنويع أصولها بحسب قطاع الأعمال. إضافة إلى ذلك، يتم مراقبة كافة التسهيلات الائتمانية بصورة مستمرة من خلال المراجعة الدورية للأداء الائتماني وتقييم الحسابات.

1-2-30 الحد الأقصى للكشف لمخاطر الائتمان (صافي الانكشاف للمخاطر بعد الضمانات المغطاة)

فيما يلي تحليل التحويلات الإسلامية للعملاء والمطلوبات المحتملة قبل وبعد الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى:

2013		2014		
صافي الانكشاف	إجمالي الانكشاف	صافي الانكشاف	إجمالي الانكشاف	
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	
978,066	1,478,701	1,157,148	1,805,115	تمويلات إسلامية للعملاء
186,130	194,235	182,624	216,802	المطلوبات المحتملة

الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على الإرشادات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العفارات والأسهم والضمانات النقدية والكفالات البنكية. يتم إعادة تقييم الضمانات والاحتفاظ بها بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال. كما تحصل المجموعة على كفالات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية المقدمة إلى شركاتها التابعة.

2-2-30 تركيزات الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان من الانكشاف للعملاء ممن لديهم خصائص مماثلة من حيث الموقع الجغرافي الذي تعمل فيه أو قطاع الأعمال بحيث قد تتأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بالتغيرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الظروف الأخرى.

كما قد تنتج مخاطر الائتمان بسبب التركيز الكبير لأصول المجموعة تجاه طرف مقابل واحد. تدار هذه المخاطر عن طريق تنويع المحفظة، وتمثل نسبة أكبر 20 عميل ضمن التمويلات الإسلامية للعملاء كما في 31 ديسمبر 2014 من إجمالي التسهيلات ما نسبته 22.1% (2013: 25.6%).

يمكن تحليل الأصول المالية والبود خارج الميزانية العمومية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية بحسب المناطق الجغرافية التالية:

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

2-30 مخاطر الائتمان (تتمة)

2-2-30 تركيزات الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

المجموع	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
290,266	3,158	18,321	3,164	265,623
263,593	-	39,162	-	224,431
1,805,115	3,252	4,423	-	1,797,440
77,982	41,050	8,090	-	28,842
5,558	-	-	-	5,558
2,442,514	47,460	69,996	3,164	2,321,894
215,888	7,140	371	-	208,377
914	-	-	-	914
2,659,316	54,600	70,367	3,164	2,531,185

2014

النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
المستحق من البنوك
تمويلات إسلامية للعملاء
استثمارات متاحة للبيع (صكوك)
أصول أخرى (باستثناء الإيرادات المستحقة والمدفوعات المقدمة)
مطلوبات محتملة
التزامات
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

المجموع	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
185,776	247	8,022	1,206	176,301
298,871	-	31,988	-	266,883
1,478,701	3,028	4,446	-	1,471,227
31,289	-	2,205	-	29,084
6,506	-	-	-	6,506
2,001,143	3,275	46,661	1,206	1,950,001
193,824	8,024	313	-	185,487
34,839	-	7,095	-	27,744
2,229,806	11,299	54,069	1,206	2,163,232

2013

النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
المستحق من البنوك
تمويلات إسلامية للعملاء
استثمارات متاحة للبيع (صكوك)
أصول أخرى (باستثناء الإيرادات المستحقة والمدفوعات المقدمة)
مطلوبات محتملة
التزامات
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يمكن تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية بحسب قطاعات الاعمال التالية:

2013	2014	
ألف د.ك	ألف د.ك	
134,362	145,864	تجاري
76,872	73,327	صناعي
520,150	600,315	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
40,525	33,503	إنشاءات
394,106	503,037	عقارات
557,084	764,658	بيع بالتجزئة
106,086	182,914	الحكومة
171,958	138,896	أخرى
2,001,143	2,442,514	

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

2-30 مخاطر الائتمان (تتمة)

3-2-30 جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية

لإدارة محفظتها، تقوم المجموعة باستخدام تصنيفات ومقاييس وتقنيات أخرى تأخذ في الاعتبار كافة جوانب المخاطر. الانكشافات الائتمانية المصنفة كجودة "عالية" هي تلك الانكشافات حيث تكون المخاطر النهائية للخسارة المالية نتيجة تعثر المدين في سداد التزاماته متدنية. وتتضمن هذه الانكشافات، الشركات ذات أحوال مالية ومؤشرات مخاطر وقدرة على السداد ممتازة. الانكشافات الائتمانية المصنفة كجودة "قياسية" تتكون من كافة التسهيلات الأخرى حيث يكون هناك التزام كامل بالشروط التعاقدية ولا تعتبر "منخفضة القيمة". المخاطر النهائية للخسارة المالية المحتملة على الجودة "قياسية" أعلى من الانكشافات المصنفة ضمن نطاق الجودة "العالية".

يبين الجدول التالي جودة الائتمان حسب فئة الأصول لبنود بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها				
الإجمالي	متأخرة أو انخفضت قيمتها	قياسية	عالية	
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	
				2014
290,266	-	-	290,266	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
263,593	-	-	263,593	مستحق من البنوك
1,845,204	43,163	138,771	1,663,270	تمويلات إسلامية للعملاء
77,982	-	-	77,982	استثمارات متاحة للبيع (صكوك)
5,558	-	-	5,558	أصول أخرى (باستثناء الإيرادات المستحقة والمدفوعات المقدمة)
2,482,603	43,163	138,771	2,300,669	
				2013
185,776	-	-	185,776	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
298,871	-	-	298,871	مستحق من البنوك
1,514,153	45,857	177,514	1,290,782	تمويلات إسلامية للعملاء
31,289	-	-	31,289	استثمارات متاحة للبيع (صكوك)
6,506	-	-	6,506	أصول أخرى (باستثناء الإيرادات المستحقة والمدفوعات المقدمة)
2,036,595	45,857	177,514	1,813,224	

التحليل الزمني للأصول المالية المتأخرة أو المنخفضة القيمة:

الخدمات المصرفية للشركات		الخدمات المصرفية الاستهلاكية		الإجمالي	
متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
2014					
خلال 30 يوم	5,883	-	9,132	-	15,015
60 -31 يوم	779	-	3,587	-	4,366
90 -61 يوم	1,709	-	1,798	-	3,507
180 -91 يوم	-	-	-	-	-
أكثر من 180 يوم	-	16,654	-	1,228	17,882
	8,371	16,654	14,517	3,621	22,888
					20,275

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

2-30 مخاطر الائتمان (تتمة)

3-2-30 جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية (تتمة)

الإجمالي		الخدمات المصرفية الاستهلاكية		الخدمات المصرفية للشركات		2013
متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	متأخرة السداد ولم تنخفض القيمة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	
-	13,411	-	8,260	-	5,151	خلال 30 يوم
-	2,245	-	2,239	-	6	31- 60 يوم
-	1,423	-	1,260	-	163	61- 90 يوم
1,475	-	1,475	-	-	-	91- 180 يوم
27,303	-	899	-	26,404	-	أكثر من 180 يوم
28,778	17,079	2,374	11,759	26,404	5,320	

قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها لكل عملية تمويل متأخرة أو انخفضت قيمتها بمبلغ 24,665 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 24,411 ألف دينار كويتي).

3-30 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تنتج مخاطر السوق من المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية وكلها تتعرض لحركات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب الأسعار مثل معدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

لا تتعرض المجموعة لمخاطر جوهرية بالنسبة لإعادة تسعير التزاماتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية مضمونة لمودعيها.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

يتم مراقبة مخاطر الصرف الأجنبي من خلال الحدود الموضوعية سلفاً من قبل مجلس الإدارة لاكتشافات مراكز العملات. يتم تمويل الأصول بنفس عملة الأعمال التي يتم الاضطلاع بها للحد من مخاطر الصرف الأجنبي. يتم فصل المهام بين وظائف المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية للخرافة مع المراقبة المستقلة لحدود المراكز بصورة مستمرة من قبل مكاتب العمل المتوسطة.

يتناول الجدول التالي تحليل الأثر على الربح وحقوق الملكية بنسبة مفترضة 5% في قيمة معدل العملة مقابل الدينار الكويتي عن المستويات السارية في نهاية السنة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة دون تغيير. أي مبلغ سلبي في الجدول يعكس صافي انخفاض محتمل في الربح أو حقوق الملكية، في حين يعكس المبلغ الإيجابي صافي زيادة محتملة.

2013		2014		
الأثر على الربح	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح	الأثر على حقوق الملكية	
ألف دك	ألف دك	ألف دك	ألف دك	
-	(132)	-	96	+5 دولار أمريكي
-	2	-	(1)	+5 جنيه إسترليني
-	1	-	-	+5 يورو
2,012	-	1,994	-	+5 روبية إندونيسية
224	14	251	33	+5 جنيه سوداني
-	-	-	-	+5 ين ياباني
-	9	-	24	+5 أخرى

قد يكون النقص بنسبة 5% بالعملات أعلاه مقابل الدينار الكويتي له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

3-30 مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركز قطاعات الأعمال.

بالنسبة لتلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% بأسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2014 سينتج عنها زيادة حقوق الملكية بمبلغ 691 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: زيادة بمبلغ 669 ألف دينار كويتي). وبالنسبة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن الأثر على الربح أو الخسارة سيكون زيادة بمبلغ 150 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: زيادة بمبلغ 197 ألف دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

4-30 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات المجموعة بصورة استراتيجية وشاملة. وتعد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية لتحديد ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق أصول ومطلوبات وحقوق ملكية المجموعة استناداً إلى التدفقات النقدية وتواريخ الاستحقاق التعاقدية. ولا يأخذ ذلك بالضرورة في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية.

المجموع ألف د.ك	أكثر من سنة ألف د.ك	من 6 أشهر إلى سنة ألف د.ك	من 3 أشهر إلى 6 أشهر ألف د.ك	خلال 3 أشهر ألف د.ك	
2014					
الأصول					
314,821	-	-	-	314,821	النقد والنقد المعادل
263,593	-	24,790	52,085	186,718	مستحق من البنوك
1,805,115	807,519	101,445	257,104	639,047	تمويلات إسلامية للعملاء
12,738	12,738	-	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
113,852	69,482	4,354	-	40,016	استثمارات متاحة للبيع
85,728	85,728	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
25,637	25,637	-	-	-	استثمارات عقارية
10,944	-	5,386	-	5,558	أصول أخرى
15,502	15,502	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,647,930	1,016,606	135,975	309,189	1,186,160	مجموع الأصول
المطلوبات وحقوق الملكية					
226,739	-	20,512	5,006	201,221	مستحق للبنوك
2,082,854	11,061	341,715	493,890	1,247,238	حسابات المودعين
37,235	9,302	11,018	-	16,915	مطلوبات أخرى
301,102	301,102	-	-	-	حقوق الملكية
2,647,930	310,415	373,245	498,896	1,465,374	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

4-30 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	
					2013
					الأصول
205,622	-	-	-	205,622	النقد والنقد المعادل
298,871	-	3,514	72,865	222,492	مستحق من البنوك
1,478,701	574,344	80,650	236,008	587,699	تمويلات إسلامية للعملاء
5,866	5,866	-	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
63,044	55,113	-	5,718	2,213	استثمارات متاحة للبيع
85,691	85,691	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
30,245	30,245	-	-	-	استثمارات عقارية
11,516	-	5,010	-	6,506	أصول أخرى
12,430	12,430	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,191,986	763,689	89,174	314,591	1,024,532	مجموع الأصول
					المطلوبات وحقوق الملكية
236,018	25,851	-	7,730	202,437	مستحق للبنوك
1,657,398	24,524	293,427	329,081	1,010,366	حسابات المودعين
29,083	7,782	9,309	-	11,992	مطلوبات أخرى
269,487	269,487	-	-	-	حقوق الملكية
2,191,986	327,644	302,736	336,811	1,224,795	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعكس قائمة السيولة للمطلوبات المالية للمجموعة الموجزة أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك مدفوعات الأرباح المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية استناداً إلى الترتيبات التعاقدية للسداد.

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	
					2014
					المطلوبات المالية
227,127	-	20,832	5,031	201,264	مستحق للبنوك
2,090,952	200	342,907	498,050	1,249,795	حسابات المودعين
2,318,079	200	363,739	503,081	1,451,059	
					2013
					المطلوبات المالية
239,137	28,024	-	8,634	202,479	مستحق للبنوك
1,661,071	24,927	295,428	329,621	1,011,095	حسابات المودعين
1,900,208	52,951	295,428	338,255	1,213,574	

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

5-30 المخاطر التشغيلية

إن مخاطر التشغيل هي تلك المخاطر التي تنتج من عدم كفاية العمليات الداخلية أو قصورها أو تعطل الأنظمة أو الأخطاء البشرية أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب أضراراً قانونية أو تنظيمية أو خسارة مالية / سمعة.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. وتدار مخاطر التشغيل للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الشاملة.

تدار مخاطر التشغيل في المجموعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والممارسات المثلى لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

6-30 القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة الدفترية للأدوات المالية، تعادل تقريباً قيمهم العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات.

القيمة العادلة للأصول المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل متكرر.

يتم قياس بعض الأصول المالية للمجموعة بالقيمة العادلة عند نهاية كل فترة إعداد تقارير. ويعرض الجدول التالي معلومات عن كيفية تحديد القيم العادلة لهذه الأصول المالية (وبشكل خاص، أسلوب/أساليب التقييم والمداخلات المستخدمة).

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المسجلة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مجموعة من افتراضات المعلومات المناسبة في ظل الظروف المعنية. ولا تختلف القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة بشكل كبير عن قيمها العادلة حيث إن آجال استحقاق غالبية هذه الموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل أو قد تمت إعادة تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق على معدلات الأرباح.

لا يشير تحليل الحساسية الذي تم على تقديرات القيمة العادلة، من خلال تنوع افتراضات المعلومات بهامش معقول، إلى وجود أية آثار جوهرية على بيان المركز المالي المجمع أو على بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الأصول المالية	القيمة العادلة كما في		مستويات القيمة العادلة القطاع
	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013	
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – الأوراق المالية غير المسعرة	-	1,026	المستوى 3
	2,995	2,906	المستوى 3
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – الصناديق غير المسعرة	9,743	1,934	المستوى 2
الاستثمارات المتاحة للبيع – الصكوك	19,802	16,967	المستوى 1
	58,180	14,322	المستوى 1
الاستثمارات المتاحة للبيع – الصناديق غير المسعرة	9,064	9,232	المستوى 2
	6,468	3,851	المستوى 2
	6,514	5,300	المستوى 2
الاستثمارات المتاحة للبيع – الأوراق المالية غير المسعرة	2,018	2,273	المستوى 3
	3,487	3,169	المستوى 3
	-	346	المستوى 3
	6,401	5,371	المستوى 3
الاستثمارات المتاحة للبيع – الأوراق المالية المسعرة	1,348	1,643	المستوى 1
	570	570	المستوى 1

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

6-30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة تقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو مطلوبات متطابقة في أسواق نشطة،
- المستوى 2: مدخلات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 التي يتم رصدها، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)،
- المستوى 3: مدخلات لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

المستوى 1 ألف د.ك	المستوى 2 ألف د.ك	المستوى 3 ألف د.ك	الإجمالي ألف د.ك
-	9,743	2,995	12,738
79,900	22,046	11,906	113,852
79,900	31,789	14,901	126,590

2014

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
استثمارات متاحة للبيع

المستوى 1 ألف د.ك	المستوى 2 ألف د.ك	المستوى 3 ألف د.ك	الإجمالي ألف د.ك
-	1,934	3,932	5,866
33,502	18,383	11,159	63,044
33,502	20,317	15,091	68,910

2013

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
استثمارات متاحة للبيع

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية في المستوى الثالث.

في 1 يناير 2014 ألف د.ك	التغير في القيمة العادلة ألف د.ك	الانخفاض ألف د.ك	إضافات ألف د.ك	البيع / الاسترداد ألف د.ك	حركات معدل الصرف ألف د.ك	في 31 ديسمبر 2014 ألف د.ك
3,932	89	-	-	(1,026)	-	2,995
11,159	995	(662)	929	(634)	119	11,906
15,091	1,084	(662)	929	(1,660)	119	14,901

الموجودات المالية بالقيمة
العادلة من خلال الربح أو
الخسارة
أوراق مالية غير مسعرة
استثمارات متاحة للبيع
أوراق مالية غير مسعرة

في 1 يناير 2013 ألف د.ك	التغير في القيمة العادلة ألف د.ك	الانخفاض ألف د.ك	إضافات ألف د.ك	البيع / الاسترداد ألف د.ك	حركات معدل الصرف ألف د.ك	في 31 ديسمبر 2013 ألف د.ك
3,547	-	-	385	-	-	3,932
45,396	331	(1,336)	7,501	(40,745)	12	11,159
48,943	331	(1,336)	7,886	(40,745)	12	15,091

الموجودات المالية بالقيمة
العادلة من خلال الربح أو
الخسارة
أوراق مالية غير مسعرة
استثمارات متاحة للبيع
أوراق مالية غير مسعرة

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

6-30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستويات القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي المعلومات الهامة غير الملحوظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة المصنفة في المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بالإضافة إلى تحليل الحساسية الكمي كما في 31 ديسمبر 2014:

أسلوب التقييم	المعلومات الهامة غير الملحوظة	النطاق (المتوسط المرجح)	حساسية المعلومات للقيمة العادلة
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – أوراق مالية غير مسعرة	أسلوب السوق	خصم نتيجة لعدم وجود سيولة	قد تؤدي الزيادة (النقص) في معدل الخصم بنسبة 1% إلى زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 30 ألف دينار كويتي.
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية غير مسعرة	أسلوب السوق	خصم نتيجة لعدم وجود سيولة	قد تؤدي الزيادة (النقص) في معدل الخصم بنسبة 1% إلى زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 119 ألف دينار كويتي.

ويمثل الخصم نتيجة لعدم التداول المبالغ التي قررت المجموعة أن المشاركين في عمليات السوق قد يأخذونها بعين الاعتبار عند تسعير هذه الاستثمارات.

وفي حالة الاستثمارات المتاحة للبيع، قد تعتمد تكلفة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة على ما إذا كان الانخفاض كبيراً أو لفترات طويلة. وقد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة فقط في حقوق الملكية (من خلال الدخل الشامل الآخر) ولا يكون لها أثرًا على الربح أو الخسارة.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المسجلة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مجموعة من افتراضات المعلومات المناسبة في ظل الظروف المعينة. ولا تختلف القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة بشكل كبير عن قيمها العادلة حيث إن آجال استحقاق غالبية هذه الموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل أو قد تمت إعادة تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق على معدلات الأرباح.

لا يشير تحليل الحساسية الذي تم على تقديرات القيمة العادلة، من خلال تنويع افتراضات المعلومات بهامش معقول، إلى وجود أية آثار جوهرية على بيان المركز المالي المجموع أو على بيان الربح أو الخسارة المجموع.

7-30 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها نسب رأس مال قوية وصحية وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأس المال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

تم احتساب معدلات رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/ 2014، المؤرخ في 24 يونيو 2014 والخاص بتعليمات بازل 3 كما هو مبين أدناه.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

7-30 إدارة رأس المال (تتمة)

<u>2014</u> ألف د.ك	
<u>1,356,592</u>	الموجودات الموزونة بالمخاطر
<u>162,791</u>	رأس المال المطلوب
<u>229,050</u>	رأس المال المتاح
<u>15,879</u>	الشريحة 1 من رأس المال
<u>244,929</u>	الشريحة 2 من رأس المال
	إجمالي رأس المال
<u>16.88%</u>	معدل كفاية رأس المال للشريحة 1 من رأس المال
<u>18.05%</u>	إجمالي معدل كفاية رأس المال
قامت المجموعة بتطبيق تعليمات بازل 2 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وقد تم احتساب معدلات رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2009، المؤرخ في 15 يونيو 2009 كما هو مبين أدناه:	
<u>2013</u> ألف د.ك	
<u>1,149,157</u>	الموجودات الموزونة بالمخاطر
<u>137,899</u>	رأس المال المطلوب
<u>200,264</u>	رأس المال المتاح
<u>-</u>	الشريحة 1 من رأس المال
<u>200,264</u>	الشريحة 2 من رأس المال
	إجمالي رأس المال
<u>17.43%</u>	معدل كفاية رأس المال للشريحة 1 من رأس المال
<u>17.43%</u>	إجمالي معدل كفاية رأس المال
تم احتساب معدل الرافعة المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/343/2014، المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:	
<u>2014</u> ألف د.ك	
<u>229,050</u>	الشريحة 1 من رأس المال
<u>2,773,982</u>	إجمالي الانكشاف
<u>8.26%</u>	معدل الرافعة المالية
قامت المجموعة بالإفصاح عن معدل الرافعة المالية للمرة الأولى في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.	

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

7-30 إدارة رأس المال (تتمة)

بالنسبة للإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي وفقاً لما نص عليه تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/336/2014، المؤرخ في 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدلات الرافعة المالية المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/343/2014، المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 فقد تم إدراجها تحت قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي.

31. المشتقات المالية

في السياق الطبيعي للأعمال، يبرم البنك أنواعاً مختلفة من المعاملات التي تتضمن مشتقات أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل تخفيف مخاطر الصرف الأجنبي. وأدوات المشتقات المالية هي عقود مالية بين طرفين تكون فيها الدفعات معتمدة على الحركة في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأصلية، وهو السعر المرجعي أو المؤشر.

وتكون القيمة الاسمية، الإجمالي المفصح عنه، هي قيمة الأصل الذي تغطيه المشتقات المالية، وتكون هي الأساس الذي يتم بناءً عليه قياس التغير في قيمة المشتقات.

وتشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية العام والتي لا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

وقد بلغت القيمة الاسمية الموجبة لعقود الصرف الأجنبي الأجلة المستحقة كما في 31 ديسمبر 2014 ما قيمته 3 آلاف دينار كويتي (2013: 10 آلاف دينار كويتي) وقيمتها الاسمية المستحقة كما في 31 ديسمبر 2014 بلغت 43 ألف دينار كويتي (2013: 365 ألف دينار كويتي).

وتتعلق الأنشطة التجارية الخاصة بالمشتقات المالية للمجموعة بشكل رئيسي بالصفقات مع العملاء، والتي يتم معادلتها عادة من خلال إبرام صفقات متبادلة آنية مع الأطراف المقابلة.

32. أصول برسم الأمانة

بلغت القيمة الإجمالية للأصول المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة 99,804 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: 78,905 ألف دينار كويتي)، بينما بلغت الإيرادات ذات الصلة من هذه الأصول 307 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: 294 ألف دينار كويتي).